وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإسلامية

رقم:

مدى مشروعية
استخدام الذكاء الاصطناعي
بين الشريعة والقانون الوضعي

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص شريعة وقانون

إعداد الطالبة:

غلاب سامية

أعضاء اللجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الرتبة
حمادي عبد الفتاح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
زروخي الدراجي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
بن حليمة إبراهيم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1446-1447هـ/ 2025-2026م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوما الدين.

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني وهنا على وهن، وربتني على الصفات

والأخلاق الحميدة "حبيبتي أمي" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من تعجز السطور والكلمات عن الامتنان له، والذي ألهمني روح القوة

والمثابرة وعلمني معنى التحدي أمام الصعاب وقهر الظروف والمحن" أبي الغالي"

حفظه الله وأطال في عمره.

إلى روح أخي عبد المالك رحمه الله

- إلى قرة عيني وبهجة سروري "أخي وأختي"

إلى زوجي وأولادي

- وإلى كل من له معزة خاصة في قلبي

شكر وعرفان

قال صلى الله عليه وسلم

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

الحمد لله رب العالمين على كرمه ومنه ونعمه الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى

أتقدم بعبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور " **زروخي الدراجي**" على إشرافه والمفيد في التصحيح والتوجيه وتصويب الأخطاء فله مني جزيل الشكر والعرفان.

والى كل أساتذة وإدارة قسم العلوم الإسلامية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

كما أشكر الأخوين بشيري وبوقاعة

كما أشكر كل من ساعدني على تجاوز عقبة هذا البحث ولو بكلمة التشجيع.

سامية

قائمة المختصرات

- ص ..... الصفحة.
- تح..... تحقيق.
- مج..... مجلد.
- تر ..... ترجمة.
- ط ..... طبعة.
- مج ..... مجلد
- ع ..... عدد.
- ح ..... حديث

مقدمة

مقدمة

لم تعد الثورة التقنية المعاصرة مجرد انتقال من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الرقمية، بل أصبحت تحولا جذريا أعاد صياغة مفهوم الفعل الإنساني ذاته ، بعدما ظهرت أنظمة ذكية قادرة على التعلم الذاتي وتحليل المعطيات واتخاذ القرارات بدرجات متفاوتة من الاستقلالية ، وقد شكل هذا الذكاء الاصطناعي ذروة هذا التحول ، إذ تجاوز كونه أداة إلكترونية جامدة إلى كيان خوارزمي يتدخل في مجالات دقيقة تمس حياة الإنسان اليومية كالطب و القضاء والتعليم والأمن و الإعلام والاقتصاد، الأمر الذي جعله يفرض نفسه كواحد من أكثر القضايا المعاصرة إثارة للنقاش الفقهي والقانوني، ومع اتساع نطاق استخدامه، بدأت تبرز تساؤلات عميقة حول الحدود التي ينبغي أن يقف عندها هذا التطور التقني خاصة عندما تتقاطع التطبيقات الذكية مع الخصوصية الإنسانية والقيم الأخلاقية والمسؤولية القانونية .

فالتكنولوجيا في ذاتها لا تحمل وصف الإباحة أو المنع بصورة مطلقة ، وإنما تتحدد مشروعيتها بحسب آثارها ومقاصد استخدامها والنتائج المترتبة عنها، وهو ما يفتح المجال أمام إشكالات متعددة تتعلق بمدى توافق الذكاء الاصطناعي مع أحكام الشريعة الإسلامية والقواعد القانونية الوضعية.

ومن هنا برزت أهمية البحث في هذا الموضوع، فكان اختيارنا له بعنوان: **(مدى مشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي بين الشريعة والقانون الوضعي)** ليكون وسماً لهذه المذكرة.

أهمية الدراسة

تبرز وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. كون الموضوع من القضايا النازلة المعاصرة التي أثيرت بشأنها إشكالات كثيرة ومدى مشروعيتها بين الشريعة والقانون
2. من القضايا المعاصرة المرتبطة بالتطور التكنولوجي المتسارع إذ تتعلق بحدود استخدامه وآثاره على الفرد والمجتمع.
3. دخل في كثير من المجالات الأمر الذي استدعى حدوث حالة من الاستنفار في أوساط رجال الدين الإسلامي والقانون على حد سواء لوضع الضوابط والقيود والحدود المنظمة لهذه التقنية لتحقيق التوازن بين التطور التقني والقيم الدينية والقانونية.

أسباب اختيار الموضوع

و يرجع اختيارنا للموضـوع لعدّة أسـباب كانت الدافع للمُضـي قدما في بحثنا؛ والّتي كانت بمثابة الحافز لنا فزادت من رغبتنا في العمل بجدّ وكدّ، نذكر من بينها:

- **أسباب ذاتية:**

4. الميل العلمي لمثل هذه القضـــايا التي تجمع بين النص الشـــرعي والتطورات والنوازل بحكم التخصص والشغف نحو التعلم.
5. الســـعي لامتلاك ملكة فقهية قادرة على تحليل المســـائل المركبة والتي تتطلب علما لمواكبة التطورات وفهما في العلوم الشرعية.
6. الرغبة في بيان موقف الشريعة الإسلامية و القانون من استخدامات الذكاء الاصطناعي

- **أسباب موضوعية:**

1. حداثة موضوع الذكاء الاصطناعي وتسارع انتشاره في مختلف مجالات الحياة.
2. بيان حكم وأهمية الذكاء الاصـــطناعي لحاجة الناس اليومية والمباشـــرة لاســـتعمالاته المتعددة والكثيرة وتدخله في شتى مناحي الحياة خاصـة الشـخصـية منها وارتباطه بحقوق الإنسان وحماية المجتمع.
3. معرفة موقف الشرع الحنيف وكذا القانون من هذا المولود الجديد.
4. درء الشـــبهات التي تدعي جمود الفقه الإســـلامي من خلال إثبات قدرته على اســـتيعاب أدق التفاصيل خلال التطورات.
5. إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالتقنيات الحديثة من المنظور الشرعي والقانوني.

أهداف الدراسة

تهدف هذ الدراسة مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1. بيان مفهوم الذكاء الاصـــطناعي، وإبراز مجالات اســـتخدامه، وكذا خصـــائصـــه وأهدافه وما له من أهمية كموضوع معاصر.
2. توضيح مدى مشروعية استعماله في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والقواعد القانونية المنظمة له،
3. بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الشريعة والقانون في تنظيم استخداماته
4. الكشف عن آثاره الإيجابية و السلبية على الفرد والمجتمع

5. الســـــعي إلى تحقيق التوازن بين التطور التقني والمحافظة على القيم الدينية والأخلاقية والحقوق القانونية بما يحقق المصلحة العامة ويحد من المفاسد المحتملة.

إشكالية الموضوع

تبرز الإشكالية الجوهرية لهذا البحث و المتمثلة في التساؤل حول:

- **إلى أي مدى تتوافق ضـوابط الشـريعة الإسـلامية مع القوانين الوضـعية المنظمة لاسـتخدام وتطبيقات الذكاء الاصطناعي؟**
- **هل يمكن تأصـيل هذه التقنيات الحديثة بما يضـمن تحقيق المقاصـد الشـرعية والموازنة بين الابتكار وحماية الحقوق؟**

المناهج المتبعة

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر اعتمدنا على عدة مناهج لمعالجة بحثنا هذا وهي كما يلي:

- **المنهج الوصفي:** لعرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع.

تجميع النصـوص والأقوال اللازمة للبحث من مصـادرها المختلفة ودراسـتها والاسـتنتاج منها، من خلال تعريف وتوضيح مصطلحات البحث، وتصوير المسائل الفقهية لتصورها قبل بيان أحكامها.

- **المنهج التحليلي:** من خلال دراسة النصوص الشرعية والقانونية ذات الصلة.
- **المنهج المقارن:** لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين.

الدراسات السابقة

لقد سبقنا في هذا المجال العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية بوصفه موضوع جديد تطرقت إلى أجزاء من موضـــوع البحث من بتداعياته والنتائج المترتبة عليه وذلك بالتعمق في الشـــقين الرعي والقانوني؛ سـاعدتنا كثيرا في معرفة أهم المصـادر والمراجع وتحديد أهم جوانب الموضـوع، حيث اعتمدنا على بعض منها في دراسة هذا البحث، نذكر من بينها:

- **الدراسـة الأولى: خبال حميد (2022)، تطبيقات الذكاء الاصـطناعي في نشـاط الإدارة العامة، أطروحة لنيل شـهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) تخصـص: قانون إداري، قسـم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السـياسـية، جامعة غرداية، الجزائر.** تهدف هذه الأطروحة لبحث أثر تطبيق "الذكاء الاصطناعي في نشاط الإدارة العامة وحجم الاستفادة منها بانتقال الأجهزة الرسمية

نحو الإدارة الإلكترونية من خلال المنهج التحليلي والمقارن المعتمد استعرضت الدراسة تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي بميدان صـــيانة الحفاظ على النظام العام أو ما يســـمى بالرقابة الإدارية الإلكترونية وتركز البحث على أدوات الاســـتشـــعار والتنبؤ المبكر كما ناقشـــت تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي المخرجات مســـاهمة التقنيات المتطورة بتأمين المتطلبات المشـــتركة للأفراد عبر المرافق والمنظومات الخدمية المتاحة عن بعد وحصـــرت المعالجة بقطاعات التدريس والطب والقضـاء كما تم تناول تطبيقات الذكاء الاصـطناعي المتبعة الوسـائل القانونية للأنشـطة الإدارية وجرت في هذا الجانب دراسـة الإجراء التنفيذي الآلي والمسؤولية الإدارية للجهات المشـغلة للذكاء الاصـطناعي ثم تناولت العقد الإداري الذكي وتم التركيز على الصـفقات العمومية ودور الوكيل الذكي بصـياغة الصـفقة وتم التوصـل إلى خلاصـة جوهرية مفادها وجود فجوة كبيرة بين ممكنات الذكاء الاصطناعي وتطور هذه التطبيقات الفعلي.

- **الدراسة الثانية: أنفال بلحبيب، بشرى طيراني (2024)، استخدام الطلبة للذكاء الاصطناعي في بحوثهم العلمية –دراسة ميدانية على طلبة كلية العلوم التكنولوجية وكلية الطب–، مذكرة مكملة لنيل شـهادة الماسـتر في علم الاجتماع تخصـص علم الاجتماع اتصـال، قسـم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.** تهدف الدراســـة إلى التعرف على مدى اعتماد التعليم العالي على الذكاء الاصـــطناعي وتطبيقاته واســـتخداماته وانعكاساته على الطالب الجامعي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصـفي استعرضـت الدراسـة مدى اهتمام رواد الشـبكات التواصـل الاجتماعي والطالبة الجامعيين والأسـاتذة الجامعيين الذكاء الاصـطناعي والندوات والملتقيات العلمية بهذا التخصـص وتشـجيع الباحثين على استخدامه في المجال العلمي، إذ أن شـريحة واسـعة من طلبة الجامعة تسـتعين به في البحوث العلمية والبحوث الميدانية والمحاضـرات وفي المشـاريع والمقالات العلمية. كما أن العديد من الأسـاتذة الجامعين أحيانا يوظفون الذكاء الاصـــطناعي في تقديم الدروس والمحاضـــرات وأحيانا ما يحفزون الطلبة لاســـتغلالها بالمســـار البحثي. ويرى الكثير من رواد الجامعات بكل مســـتوياتهم أن الذكاء الاصـطناعي رفعت الجودة العلمية وحقق الكفاءة البحثية. ويتجسـد ارتباط الذكاء الاصـطناعي تظهر برقمنة الإنتاج البيداغوجي ن خلال إدراج المقررات والمحاضـرات في المنصـة التي تمنحهم إمكانية التفاعل والرد وإجراء الامتحانات الرقمية.

- **الدراســة الثالثة: أحمد عبد الفتاح أبو الريش حافظ الشــيخ (2023)، <u>المســؤولية الشــرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية</u>، كلية الحقوق جامعة طنطا**، مصــر. من خلال المنهج التحليلي المعتمد تمت دراســة موضــوع الذكاء الاصـــطناعي وذلك بالتطرق إلى موضـــوع المســـؤولية المدنية عن أضـــرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وقد ركز على القانون المصري.

صعوبات الدراسة

ولم تكن رحلة هذا البحث ســهلة، إذ واجهتنا واعترضــتنا صــعوبات عديدة في ســبيل إنجازه وهي مشاكل مطروحة عند جميع الباحثين نذكر منها أهمها:

1. قلة الدراسات والمراجع الأكاديمية التي تجمع الذكاء الاصطناعي بين الشريعة والقانون.
2. الحداثة التقنية والتطور المتســارع لمفاهيم الذكاء الاصــطناعي، مما جعل ملاحقة المصــطلحات وضبطها أمراً يكتنفه بعض الغموض.

التداخل الكبير بين الجوانب الفنية البرمجية والأطر القانونية والشرعية، مما تطلب جهداً مضاعفاً لتصفية المحتوى التقني وحصر البحث في أبعاده التشريعية والفقيهة المقارنة.

الخطة العامة لموضوع البحث

للإجابة على هذه التساؤلات ارتأيت تقسيم هاته الدراسة على فصلين بدءا بمقدمة وانتهاء بالخاتمة حيث المقدمة تضـمنت تمهيدا لموضـوع الدراسـة، أما الفصـل الأول المعنون بماهية الذكاء الاصـطناعي يحتوي على ثلاث مباحث رئيسية إذ المبحث الأول يتناول مفهوم الذكاء الاصطناعي بينما يعالج المبحث الثاني أهداف الذكاء الاصـــطناعي خصـــائصـــه وأهميته، أما المبحث الثالث فيدرس تطبيقات الذكاء الاصـطناعي وأنواعه؛ أما الفصـل الثاني المعنون بموقف الشـريعة الإسـلامية والقانون الوضـعي من الذكاء الاصطناعي ينقسم إلى ثلاث مباحث رئيسية فالمبحث الأول يعالج موقف الشريعة الإسلامية من الذكاء الاصــطناعي أما المبحث الثاني يدرس التنظيم القانوني للذكاء الاصــطناعي بينما المبحث الثالث يتناول المقاربة الشــرعية والقانونية لتنظيم الذكاء الاصــطناعي في الأخير الخاتمة كانت خلاصــة لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال طرح الموضوع من وجهتين مختلفتين.

وأخيرا؛ لا يسعنا إلاّ أن نتقدّم بأسمى كلمات الشكر الجزيل وجميل العرفان والامتنان أولا لأستاذنا المحترم **الدكتور زروخي الدراجي** على نصـــائحه ودعمه لنا ووضـــع قلمه على عتبة هذا البحث، ورافق مســـيرته من ألفه إلى يائه، ثم اللجنة المناقشـــة التي تكبدت عناء قراءة وتصـــحيح وتقويم هذا البحث المتواضع فكل الشكر الجزيل لهم، ثم إلى أساتذتنا الأفاضل في قسم العلوم الإسلامية، ولأسرة تخصص شريعة وقانون ، جامعة محمَّد بوضياف– المسيلة – التي منحتنا فرصة البحث والعمل.

على أمل أن نفيد ونســتفيد، فإن وفقنا فمن الله وحده لا شــريك له، وإن أخطأنا فمن أنفســنا ومن الشَّيطان، والله المستعان وعليه التّكلان.

الحمد لله

غلاب سامية

بتاريخ: 17 ذو الحجة 1447 الموافق لـ 2026/06/03

الفصل الأول
ماهية الذكاء الاصطناعي

- المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي
- المبحث الثاني: أهداف الذكاء الاصطناعي خصائصه وأهميته
- المبحث الثالث: تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنواعه

تمهيد

أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز مجالات البحث والابتكار في العصر الرقمي نظراً لما يتيحه من إمكانيات هائلة لتطوير أنظمة قادرة على محاكاة القدرات الذهبية البشـرية، مثل الفهم، التعلم، التحليل واتخاذ القرار، ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد مفهوم نظري أو خيال علمي، بل أصبح جزءا من الواقع العملي، يدخل في صـــميم تطبيقات الحياة اليومية، من الهواتف الذكية إلى الأنظمة الصـــناعية والطبية والمالية.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة شاملة حول الذكاء الاصطناعي بدءاً من تتبع تطوره التاريخي منذ نشأته الأولى، كما يتناول الفصل الأهداف الأساسية التي يسعى هذا المجال لتحقيقها.

من خلال هذا الفصـل، سـيتم بناء فهم شـامل للإطار العام الذي يحكم الذكاء الاصـطناعي من حيث تطوره التاريخي، أهدافه الاسـتراتيجية وأبعاده المعقدة وقد تم تقسـيم هذا الفصـل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** مفهوم الذكاء الاصطناعي .
- **المبحث الثاني:** أهداف الذكاء الاصطناعي خصائصه وأهميته.
- **المبحث الثالث:** تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنواعها

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره تاريخيا

يُعتبر الذكاء الاصـــطناعي واحداً من أعمق التحولات العلمية والتقنية التي شـــهدها عصـــرنا الحديث؛ فهو لم يبدأ مساره طموحاً تقنياً جاهزاً، بل انطلق فكرةً فلسفية محضة تتساءل عن إمكانية محاكاة العقل البشـــري، قبل أن يتحول –بفعل تراكم البحث العلمي– إلى حقل معرفي مســـتقل يرتكز على نماذج رياضـــية وخوارزميات معقدة جدا تخدم اليوم قطاعات مختلفة لا حصـــر لها؛ وقد اســـتمدّ هذا المفهوم قوته من التطور الهائل في عالم الحوسبة، وتوسّع قدراتها المتسارع؛ حتى أصبح الذكاء الاصطناعي قادراً على تحليل كميات ضخمة من البيانات، واتخاذ قرارات مستقلة، والتعلّم الذاتي بمستويات متقدمة تُحاكي القدرات الذهنية البشـرية نفسـها. ولم يكن هذا التطور وليد الحظة؛ بل جاء حصـيلة مراحل تاريخية متعاقبة امتدت منذ منتصـف القرن العشـرين، بدأت الرحلة بالتأسـيس النظري الذي وضـعه "آلان تورينغ"، ثم مرّت بفترة الأنظمة الخبيرة التي ازدهرت في الســـبعينات والثمانينات لتبلغ ذروتها في العقود الأخيرة مع ثورة التعلّم العميق والشبكات العصبية الاصطناعية.

وانطلاقاً من هذا، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسين حيث يتناول **(المطلب الأول)** مفهوم الذكاء الاصـطناعي من جهة طبيعته وخصـائصـه الجوهرية، بينما يعالج **(المطلب الثاني)** النشأة التاريخية لـه بما يُمكّن من فهم الإطـار العلمي الـذي يقوم عليـه هذا المجـال، والآثار التي أفرزها تطوره في الواقع المعاصر.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يُعتبر ضبط مفهوم الذكاء الاصـطناعي الخطوة الأساسية والأولى في هذا المطلب؛ فمن الصـعب دراسة الأحكام القانونية أو الشرعية لأي تقنية دون فهم ماهيتها وتحديد المقصـود بها بدقة وهذا المصـطلح يتكون من شـــقين ويحمل أبعاداً مختلفة، فقد قمنا بتقســـيمه إلى فرعين متكاملين: حيث نخصـــص **(الفرع الأول)** لدراســـة المفهوم من الناحية اللغوية للوقوف على أصـــل الكلمة وطريقة عمل النظام، بينما يتناول **(الفرع الثاني)** التعريف الاصطلاحي التي وضعت حداً تعريفياً لهذه التقنية المستحدثة.

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي في اللغة والاصطلاح

إن مصطلح الذكاء الاصطناعي يتألف من كلمتين مركبتين هما: الذكاء والاصطناعي، مما يستوجب تفكيك هذا التركيب اللغوي وفحص دلالة كل مفردة منهما بشكل مستقل، ويهدف هذا التحليل الثنائي إلى بناء أرضية معرفية واضحة تساهم في فهم التداخل الوثيق بين الطاقات الفكرية والابتكارات التقنية المعاصرة.

أولا: الذكاء الاصطناعي لغة

1. **الذَّكاءُ:** "الفطنة وسرعة الفهم وقوة الإدراك، وهو حِدَّة الفؤاد. والذَّكاءُ: سُرعة الفِطنَة. قال الليث: الذَّكاءُ من قولك قلبٌ ذَكِيٌّ إذا كان سريع الفِطنَةِ وقد ذكِيَ بالكسر يَذْكى ذَكا. ويقال: ذَكا يَذْكو ذكاءً، وذكُوَ فهو ذكيٌّ. ويقال: ذكُوَ قَلبُه يَذْكو إذا حَيَّ بَعدَ بلادَةٍ، فهو ذكيٌّ على وزن فعيل[1]. والذكاء حسب قاموس (Webster) هو: القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة؛ أي هو القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة"[2].
2. **الاصطناع:** "(صَنَعَ) الصَّادُ وَالنُّونُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى عَمَلِ الشَّيْءِ. صَنَعْتُ الشَّيْءَ صُنْعاً. وَالصَّنِيعُ: الطَّعَامُ يُصْنَعُ. وَالصَّنِيعَةُ: مَا اصْطَنَعْتَهُ مِنْ خَيْرٍ"[3]. "هو الصنع والإيجاد بفعل الإنسان"[4]. "صَنَعَه يصْنَعهُ صُنْعاً، فهو مَصْنوعٌ وصُنْعٌ: عَملَه، والصِّناعةُ حِرْفةُ الصانع وعَمَلهُ الصَّنَعةُ، والصِّناعة: ما تَستَصنْعُ من أمر، والاصطناع: افتعالٌ من الصنيعة، واصطنع فلان خاتماً إذا سأل رجلاً أن يصنع له خاتماً، واسْتَصْنَعَ الشيء: دعا إلى صُنْعِهِ"[5]. والاصطناعي هو: "ما كان مصنوعاً غير طبيعي"[6].

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب، مادة ذكا**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2005م، ط 4، ج 14، ص 287.

[2] أمينة عثامنية وآخرون، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال**، المركز الديمقراطي العربي، برلين 2019، ص 40.

[3] أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة مادة "ذكو"، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مج 2، 1979، بيروت، ص 358.

[4] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط، مادة صنع**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004م، ط 4، ص 521.

[5] ابن منظور، **لسان العرب، مادة صنع**، مصدر سابق، ج8، ص291.

[6] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ص 305.

ثانيا: الذكاء الاصطناعي اصطلاحا

3. **الذكاء** : "الذَّكاءُ: (مصدر ذكِيَ). النَّبَاهَةُ، تُؤْدَمُ فِيهِ قُوَّةُ الِاسْتِعْدَادِ لِلْفَهْمِ وَالْكَسْبِ وَاللَّمْحِ السَّرِيعِ"[1]، وهي وظيفة عقلية للتحليل والتركيب، والتمييز، والاختيار تهدف إلى التكيف العمدي مع الظروف والمواقف الجديدة والقدرة على حل المشكلات."[2]

1. **الاصطناع:** "افتعال الشيء عن قصد، واختراعه بصنع بشري وليس نتاجاً للطبيعة، حيث يشير إلى أن الصناعة هي حرفة الصانع"[3]، "بينما "اصطنع" هي مبالغة في الصنع واختيار واتخاذ الشيء، ويُقال "شيء اصطناعي" أي مصنوع ومحاكًى للشيء الطبيعي"[4].

وعليه فإنّ الذكاء الاصطناعي هو الذكاء المصنوع أو المنشأ بواسطة الإنسان أي إضفاء صفات الفهم والإدراك على شيء غير بشري.

الفرع الثاني: تعريف الذكاء الاصطناعي باعتبار المصطلح المركب

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالذكاء الاصطناعي في الأوساط الأكاديمية والصناعية والمؤسسات التعليمية، لا يوجد تعريف موحد لما ينطوي عليه الذكاء الاصطناعي بالفعل، ونستعرض بعض من التعريفات التي أطلقت على الذكاء الاصطناعي:

- يعرف بأنه "**جزء من علم الحسابات الذي يهتم بأنظمة الحاسوب الذكية، تلك الأنظمة التي تمتلك الخصائص المرتبطة بالذكاء واتخاذ القرار والمشابهة لدرجة ما للسلوك البشري فيما يخص اللغات والتعلم والتفكير وحل المشاكل**"[5].
- وفي تعريف آخر: "**هو العلم القادر على بناء الآلات التي تؤدي مهاما تتطلب قدرا من الذكاء البشري عندما يقوم بها الإنسان**".[6]

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب، مادة ذكا**، ط 4، ج 14، ص 288.

[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط، مادة ذ ك ي**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983، القاهرة، ص 89.

[3] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 305.

[4] ابن منظور، **لسان العرب، مادة صنع**، ط 4، ج 8، ص ص 208–210.

[5] بلاي ويتباي، **الذكاء الاصطناعي**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص 18.

[6] أحمد عبد الفتاح أبو الريش حافظ الشيخ، **المسؤولية الشرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشريعة و القوانين الوضعية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2026م، ط 1، ص 18.

- يُعرف بأنه "**ذلك الفرع من علوم الحاسب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج للحسابات تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة بدلا من الإنسان**".[1]
- يعرف "**الذكاء الاصـــطناعي على أنه قدرة الآلة على محاكاة العقل البشــري وطريقة عمله مثل قدرته على التفكير والاكتشاف والاستفادة من التجارب السابقة**".
- عرف "**جون ماكرفي**" الذكاء الاصـطناعي بأنه: "**علم وهندســة صـناعات الآلات الذكية وخاصـة برامج الحاسوب الذكية** "[2].
- **عرّفه "مارفن" هو "العلم الذي يمكن الآلات من القيام بأشياء تتطلب ذكاء إذا قام بها الإنسان".**
- عرّفه "**ستيوارت راسل وبيتر نورفيغ**" " **الذكاء الاصطناعي بأنه دراسـة الوكلاء العقلانيين الذين يدركون بيئتهم ويتصرفون بطريقة تعظم فرص تحقيق أهدافه**" .

إن الإنســـان قام بصـــناعة الذكاء الاصـــطناعي على شـــاكلة آلات معقدة تســـتخدم خصـــائص الكمبيوتر، وتنفذ العديد من المهام مثل البشر، تملك هذه الآلات حواسا مماثلة للإنسان، ولكن إذا اعتبرنا أنها ترد الفعل وتتمتع بقدرة حســية أعمق من الإنســان، فإن ذلك يعد أمراً صــائبا باختصــار، لقد تم مع الذكاء البشـري داخل آلات فحصـلنا على الذكاء الاصـطناعي[3]، ومنذ التطور الذي شـهده الحاسـوب في منتصـف القرن العشـرين، تم اكتشـاف أن الحاسـوب باسـتطاعته القيام بمهمات أكثر تعقيدا، حيث يمكنه اكتشـاف آليات للنظريات الرياضـية المعقدة، ومع ذلك بالرغم من ايجابياته الكثيرة من سـرعة في المعالجة وسعة تخزينية عالية إلا أنه للآن لا يوجد أي برنامج باستطاعته مجاراة مرونة العقل البشري خصوصا بما يتعلق بقيامه بالمهمات التي تتطلب الاستنتاجات اليومية التلقائية لما يتم التعرض له.

والتعريف الأقرب للذكاء الاصطناعي الذي نرجحه هو أنه:

- **"علم قائم على استنباط نظم قادرة على دراسـة المشاكل وحلها، وأداء وظائف بمحاكاة العمليات الذهنية بمفردها دون تدخل بشـــري، ويمكن لهذه النظم بلوغ مســـتويات التشـــغيل الذاتي،**

---

1 أحمد عبد الفتاح أبو الريش، **المسؤولية الشرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 19

2 نور الدين التوزاني، **تأثير الذكاء الاصطناعي على النظرية العامة للمسؤولية المدنية**، مرجع سابق، ص 7.

3 عمر سليم، **الذكاء الاصطناعي**، بيم أرابيا للطباعة والنشر، القاهرة، 2023م، ط 1، ص 5.

وبمقدورها أن تتصرف باستقلالية تامة ،ومن غير الممكن التكهن بعملها و لا بنتائجها، لأنها تتصرف باعتبارها صناديق سوداء"[1].

المطلب الثاني: النشأة التاريخية للذكاء الاصطناعي

يُعدّ تاريخ الذكاء الاصـــطناعي رحلة متطورة بدأت فكرياً في العصـــور القديمة ظهرت بذورها الفلسفية قديماً، ثم تجسدت علمياً في منتصف القرن العشرين. وقد تشكلت وتبلورت معالم النشأة التاريخية للذكاء الاصـطناعي رسـمياً في القرن الماضـي، ليمرّ هذا المجال بعدة موجات من التطور والنمو التقني السريع وصولاً إلى عصرنا الحالي، يستعرض هذا المطلب المسار الزمني الطويل الذي رافق ولادة وتطور علوم الآلات الذكية، تزامناً مع التحولات التقنية المعاصرة، وقد تقسيم هذا المطلب إلى قسمين أساسيين، حيث يعالج **(الفرع الأول)** الجذور التأسـيسـية العلمية للذكاء الاصـطناعي، بينما يتناول **(الفرع الثاني)** مراحل التطور التكنولوجي وفترات الذكاء الاصطناعي .

الفرع الأول: الجذور التأسيسية العلمية للذكاء الاصطناعي

إن الذكاء الاصـطناعي لم ينشـأ من فراغ، بل تبلور بفضـل تضـافر علوم أسـاسـية متعددة تهدف لفهم وتجسـيد التفكير البشـري وتسـتند بنيته إلى أسـس متينة تجمع بين الفلسـفة في تفسـير الإدراك، والرياضيات في صياغة القواعد، إلى جانب علوم الحاسوب والمنطق التي مهدت لتحويل النظريات العقلية إلى خوارزميات قابلة للتنفيذ[2]، يبحث هذا الفرع في الركائز الفكرية الأولى التي مهدت لظهور فكرة الآلات المفكرة، متتبعاً الأطروحات الفلسـفية القديمة التي ناقشـت طبيعة العقل البشـري. كما يسـتعرض البدايات التمهيدية التقنية الأولى لابتكار تطبيقات برمجية ذكية وتصـميم القواعد النظرية الأسـاسـية لعلم الروبوتات المعاصر.

1. مرحلة البدايات التاريخية

إنّ تاريخ الذكاء الاصـــطناعي أقدم بكثير مما يتخيله البعض؛ فالجذور الحقيقية تبدأ قبل ظهور الإلكترونيات الحديثة بقرون. الفلاسـفة وعلماء الرياضـيات القدامى هم أول من وضـع المبادئ والنظريات الأساسية التي نستخدمها اليوم كقاعدة لمنطق الآلات. ولكن، إذا أردنا التكلم عن البداية الفعلية والملموسة

[1] نور الدين التوزاني، **تأثير الذكاء الاصـطناعي على النظرية العامة للمسـؤولية المدنية**، بحث لنيل شـهادة الماسـتر في القانون الخاص، تخصـص القانون المدني و الأعمال، جامعة عبد المالك السـعدي، كلية العلوم القانونية و الاقتصـادية و الاجتماعية بطنجة، المغرب، 2024م، ص ص 6-7.

[2] نور الدين التوزاني، **تأثير الذكاء الاصطناعي على النظرية العامة للمسؤولية المدنية**، مرجع سابق، ص .12

للباحثين –فهي ترتبط مباشـــرة باختراع أجهزة الكمبيوتر الأولى– وتحديداً في حدود عام 1943. وفي هذا الصدد، يبرز اسم "هولبريث" الذي ابتكر آلة التبويب الكهروميكانيكية في أواخر القرن التاسع عشر، والتي مهدت لتطور الحوسبة التجارية لاحقاً عبر شركةIBM ، والتي جرى تطويرها لاحقاً لزيادة سرعتها، لتظهر ملامح إنتاجها التجاري في ثلاثينيات القرن الماضـــي[1]. واللافت هنا، أن القفزة البرمجية الحقيقية حدثت عندما تمكن "ماكارثي" من اختراع لغة "ليسب" –Lisp– وهي أول لغة برمجة مخصصة بالكامل لأبحاث الذكاء الاصـــطناعي، فإن العالم الأمريكي "جون ماكارثي" هو الأب الروحي لهذا المصـــطلح، فهو من صكه رسمياً في مؤتمر مشهور عام 1956. وقد وضع له تعريفاً بسيطاً ومباشراً وقتها؛ حيث اعتبره علم صناعة وهندسة الآلات الذكية، وبالأخص برامج الكمبيوتر التي تمتلك قدرات ذكية الذي يهدف أساساً إلى بناء وتطوير آلات ذكية تحاكي البشر في تفكيرهم.

2. مرحلة البرمجيات الذكية المبكرة والقواعد الافتراضية للروبوت

إن التطور الحقيقي قد بدأ يظهر بوضـوح في سـتينيات القرن الماضـي؛ وتحديداً في عام 1960 عندما تمكن "جوزيف فيزنباوم" من كتابة برنامج المحادثة الشـهير "إليزا" –ELIZA– والذي شـكل صـدمة في وقتها. ومع الدخول في فترة الســبعينيات، بدأت تظهر الأنظمة الخبيرة في العالم بهدف معالجة الضـعف والقصـور في برمجيات حل المشـكلات التقليدية. ومن أبرزها، نظام "ديندرال" الذي ظهر عام 1971 كنظام خبير متخصـــص في التحليل الكيميائي. ومما يثير الاهتمام في تلك الحقبة، أن العالم "أسـيموف" تنبأ بمسـتقبل باهر للذكاء الاصـطناعي، ويُعتقد أنه من أوائل الذين سـاهموا في نشـر وتطوير اســتخدام مصـــطلح "روبوت" ليطلق على الآلات المتحركة التي تشـــبه الرجال الآليين، توقع فكرة تحول الآلات ضد صانعيها ، ووضع ثلاث قواعد للسيطرة على الروبوتات:

1. قد لا يؤذي الروبوت الإنسان أو يظل صامتا بشأن أي شيء قد يسبب له الإذلال.
2. يجب أن يطيع الروبوت الأوامر البشرية ما لم تتعارض مع القانون الأول.
3. يجب أن تحافظ الآلية على بقائها طالما أن هذا لا يتعارض مع القانونين الأول والثاني.

أضاف "أسيموف القانون صفر" إلى مجموعة القوانين ، التي تنص على أنه لا ينبغي لأي إنسان آلي أن يؤذي الإنسان ، أو يسمح للإنسان بإيذاء نفسه من خلال عدم الرد[2].

1 أحمد عبد الفتاح أبو الريش، **المسؤولية الشرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 20

2 Isaac Asimov, **I, Robot, New York**, Gnome Press, 1950, P 40.

الفرع الثاني: مراحل التطور التكنولوجي وفترات الذكاء الاصطناعي

يمرّ المســـار التاريخي للتقنيات المتقدمة بمحطات متباينة، بدأت بخطوات واعدة ومبشـــرة، ثم واجهت فترات من الركود وتراجع الدعم المالي، وصـولاً إلى النهضـة الشـاملة التي نعيشـها اليوم بفضـل الأنظمة فائقة القدرة.

1. عصر النجاحات والتفاؤل المبكر (1956-1974)

شـهدت تلك الفترة قيام وكالة مشـروعات البحوث المتطورة المعروفة باسـم (ARPA) سـنة 1955 بصـفتها الجهة الأسـاسـية لتقديم الدعم المالي لكافة مشـاريع دراسـات الذكاء الاصـطناعي، حيث جمعت أكاديميين من معهد ماساتشوستس للتقنية وزملائهم من جامعتي كارنيجي ميلون وأيضـاً جامعة ستانفورد. ولأول مرة، برز مفهوم الذكاء الاصـطناعي رسـمياً نتيجة توافق العلماء "جون مكارثي ومينسـكي وسـيمون ونيويل وكلود شانون"، وذلك أثناء انعقاد ندوة صيفية بمدينة "هانوفر الأمريكية" سنة 1956.[1]

وعلى صـــعيد النتائج المحققة حينها، نجح الخبراء في ابتكار برمجيات تحاكي القدرات البشـــرية ضمن تخصصات محدودة جداً كحل المسائل الهندسية ومبادئ الجبر والألعاب البسيطة. إلى جانب ذلك، ظهرت مســاعٍ علمية جادة في قطاع الاتصــال التفاعلي الذي سُـمي لاحقاً بالوعي الإدراكي، مع التركيز الواضح على بناء البرامج المعتمدة كلياً على قواعد المنطق الرمزي.[2]

2. عصر فترات الانكماش (شتاءات الذكاء الاصطناعي)

مع بداية السـبعينيات بدأ مجال الذكاء الاصـطناعي يتراجع وواجه ركوداً واضـحاً نظراً لضـعف إمكانيات البرمجيات وقتها، حيث ظلّت أنظمة الذكاء الاصـــطناعي محدودة في قدراتها وكان اســـتلزام لمواصـــلة التجارب وجود حواســب آلية ذات كفاءة تشـــغيلية وســـرعات عالية لكن لم تكن متاحة آنذاك[3]، وخلال هذه الفترة صـدرت دراسـة للمتفحص "جيمس لايتيل" قيمت فكرة الروبوتات والشـبكات العصـبية، واختتمت بأن دراسة هذا التخصص مفيدة لكن وتيرة تقدمه لم تلَبِّ الطموحات وكان التطوّر مخيّبا للآمال، الأمر الذي نتج عنه تقليص المخصـــصـــات المالية الموجهة لدعم بحوث الذكاء الاصـــطناعي بالدول الأوروبية.[4]

---

[1] علي صبري فرغلي، **الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله**، تر: كتاب ألان بونيه، ج1 ، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 44.

[2] محمد علي الشرقاوي، **الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية**، مرجع سابق، ص 21.

[3] علي صبري فرغلي، **الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله**، مرجع سابق، ص 46.

[4] المرجع نفسه، ص 48.

3. عصر الثورة الحديثة والطفرة التكنولوجية المعاصرة وتطبيقات الحاسبات الفائقة

وفي نهاية السبعينات ظهرت بعض العلوم المتعلقة به مثل النظم الخبيرة، معالجة اللغات الطبيعية[1]:

- حاسوب خارق من صناعة شركة "IBM" الرائدة في المجال، عام 1997 فاز Deep Blue على بطل العالم في الشطرنج في مباراة أثارت الرعب في قلوب الكثيرين.
- في 2010 طرحت "IBM" الحاسوب "واتسن watson" في الأسواق، وهو حاسوب يحتوي على ذكاء اصطناعي، تستطيع الشركات الاعتماد عليه في العمليات الصعبة والتوقعات.
- في2017 بدأت شركة waymo الأمريكية في تجربة أول خدمة تاكسي بلا سائق والتي أطلقتها في 2020 في ولاية أريزونا بالولايات المتحدة.
- شهد العام نفسه تطوراً كبير لنوع من الآليين من الطراز المحاكي لشكل الإنسان واستمر الذكاء الاصطناعي في التطور في السنوات التالية حيث أصدرت شركة IBM ما يسمي بـــــ " مشروع المجادل" وهو حاسوب له القدرة على الجدال مع البشر في القضايا المنطقية، وبدأت أعمال فنية ومقالات من صنع الذكاء الاصطناعي في الظهور.[2]

المبحث الثاني: أهداف الذكاء الاصطناعي خصائصه وأهميتهُ

إن المقاصد والغايات التي تسعى هذه التكنولوجيا إلى تحقيقها في الواقع العملي على طبيعة هذه النظم والميزات التي تتفرد بها، ومدى النفع والتحول الذي تقدمه للمجتمعات المعاصـــرة ولإحاطة هذا المبحث قمنا بتقســـيمه على مطلبين متكاملين: حيث نخصـــص المطلب الأول لاســـتعراض الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، بينما يتناول المطلب الثاني أبرز خصائص وميزات هذه الأنظمة الذكية، وبيان الأهمية التطبيقية والدور المحوري الذي تلعبه هذه الأدوات في تطوير وإدارة المؤسسات الحديثة.

1 أحمد عبد الفتاح أبو الريش، **المسؤولية الشرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 22

2 عمر سليم، **الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 6.

المطلب الأول: أهداف الذكاء الاصطناعي

يسـعى تنوع الغايات الأسـاسـية للبرمجيات المتطورة وتحقيقها لأجل خدمة المجتمعات المعاصـرة وحل المشــكلات المعقدة، حيث يرتكز هذا المطلب في **(الفرع الأول)** الأهداف الاجتماعية والتنموية على تبيان الأدوار الحيوية لتلك التقنيات في دفع عجلة التطوير المجتمعي وتحســين جودة الحياة اليومية، كما يمتد في **(الفرع الثاني)** الأهداف الاقتصــادية، المكاســب الاســتثمارية والإنتاجية التي تســاهم في نمو قطاعات الأعمال والأسـواق التجارية المختلفة، أما **(الفرع الثالث)** يتناول الأهداف التقنية والعلمية وصـولاً إلى رصد الغايات البرمجية البحتة المستهدفة لتطوير الأنظمة الحاسوبية ومحاكاة القدرات العقلية البشرية بشكل أكثر كفاءة.

الفرع الأول: الأهداف الاجتماعية والتنموية

1. **رفع القدرات البشرية:**

- **الهدف الأسمى للتكنولوجيا:** إن تقوية ورفع القدرات البشرية يمثل أحد أهم وأعظم الغايات التي يسعى الذكاء الاصطناعي إلى تحقيقها في واقعنا.
- **تخطي الحواجز:** تمنح هذه الأنظمة الحديثة بني البشـــر آليات وأدوات فريدة وغير مســـبوقة للوصول إلى غايات كانت تبدو مستعصية تماماً في الفترات السابقة[1].
- **إثراء الفكر لا استبداله:** لا تهدف الآلة أبداً إلى أخذ مكان العقل البشـري أو إزاحته، بل تعمل على تدعيمه وزيادة كفاءته –وهذا بدوره– يفتح مسارات جديدة تماماً للتفكير المبدع والتطوير.
- **صــناعة الفرص والمســتقبل:** عند دمج اللمســة الإبداعية للإنســان مع مهارة الآلة في قراءة الأنماط وتحليلها بعمق، ستظهر آفاق ضخمة لابتكار خدمات وتطبيقات عملية.
- **رفع الرفاهية المجتمعية:** تساهم هذه الابتكارات المشـتركة مباشـرة في تحسـين تفاصـيل نوعية الحياة اليومية للأفراد، وتضمن توفير مساحة أكبر من الراحة والرفاهية.[2]

2. **خدمة المجتمعات:**

- **التحول إلى عصـــب يومي:** لقد صـــار الذكاء الاصـــطناعي في واقعنا الميداني بمثابة جزء جوهري وأساسي لا يمكن الاستغناء عنه لتسيير تفاصيل وتفاعلات حياتنا اليومية المعتادة[3].

---

[1] أحمد دقعة وأحمد حنيش، **استخدام التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية (دراسـة حالة الجزائر)**، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، الجزائر، 2023م، مج 16، ع 2، ص 115.

[2] محمد أيمن، **دليل الذكاء الاصـطناعي**، أكاديمية حاسـوب، بريطانيا، 31 ديسـمبر 2024م، ط 1، ص 9، hsoub.com، تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2026م.

[3] أحمد دقعة وأحمد حنيش، **استخدام التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية**، مرجع سابق، ص 121.

- **الغاية المجتمعية الكبرى:** تتركز أبرز وأهم الغايات الاستراتيجية التي يسعى إليها هذا المجال حول تقديم خدمات حقيقية للمجتمعات ومساعدتها على التطوير والتحسين المستمر.
- **تطبيقات المطارات الذكية:** وجود توظيف مكثف لهذه الأنظمة داخل قاعات المطارات بهدف تسريع وتسهيل عمليات التفتيش الأمني المعقدة والروتينية.
- **الروبوتات وإرشاد المسافرين:** يتم إقحام الآلات والروبوتات الذكية لتوفير خدمات مخصصة وتفاعلية للزوار، لتقديم الإرشادات واستقبالهم والتحدث معهم بعدة لغات مختلفة تناسب جنسياتهم.
- **المركبات المستقلة والسلامة المرورية:** بدأت السيارات ذاتية القيادة بالظهور والانتشار في الشوارع بصورة تدريجية وبطيئة –وهذا التطور يساهم ميدانياً– في تقليل نسب الحوادث المرورية وحماية الأرواح.
- **تعدد مجالات الدعم المجتمعي:** تتفرع أشكال ومظاهر الخدمات التكنولوجية لتشمل قطاعات حيوية أخرى متعددة؛ النهوض بالرعاية الصحية، والمساعدة الذكية في إدارة وتنظيم الميزانيات المالية، فضلاً عن تحسين ورفع كفاءة أنظمة الأمن والحماية العامة[1].

الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية

1. **أتمتة(*) المهام:**

- **الأتمتة والتوفير من الموارد:** يعتبر أول وأهم أهداف هذه التقنية هي الأتمتة أو تحويل الأعمال والمهام إلى نظام آلي، وسرعة وسهولة تنفيذ هذه المهام وقلة الحاجة إلى الأيدي العاملة البشرية، وهو ما يوفر في النهاية الوقت والموارد المادية[2].
- **دعم خطوط الإنتاج والخدمات:** تعتبر هذه البرامج ذات خدمات ملموسة ومعنوية للأشخاص العاملين في مختلف خطوط الإنتاج في المصانع، وفيما يتعلق بالخدمات الخاصة بالمراكز والمنشآت التي توفر الخدمات للأفراد.

---

[1] محمد أيمن، **دليل الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 10.

(*) **أتمتة:** اشتُق مصطلح الأتمتة (Automation) من الكلمة اليونانية "Automatos" التي تعني "العمل الذاتي". وقد صُيغ المصطلح الحديث في قطاع التصنيع لوصف الاستخدام المتزايد للتحكم الأوتوماتيكي وهي مفهوم تقني وهندسي يُعرّف أكاديمياً بأنه استخدام التقنيات البرمجية، أو الروبوتية، أو الميكانيكية لتنفيذ المهام وسير العمل بأقل قدر ممكن من التدخل البشري. تعتمد هذه الأنظمة على أوامر مبرمجة مسبقاً وتغذية راجعة لتحقيق نتائج دقيقة ومتكررة.

[2] أبوبكر خوالد وآخرون، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص 140.

- **دعم المبرمجين والمطورين:** تتمثل مهمات هذا التخصـــص أيضًـــا في تقديم الدعم للعملاء المبرمجين والمطورين، ومساعدتهم بشكل مباشر في تنفيذ الكود البرمجي والمشورة حول كيفية الوصول إلى الحلول الصحيحة لمشاكل البرمجة[1].
- **تحليل وتشـخيص الرعاية الصـحية:** يقدم الذكاء الاصـطناعي للخبيرين في المجالات الطبية فرصة لتفسير الصور الطبية والأشعة لتشخيص الأمراض بطريقة دقيقة وسريعة وآمنة.
- **إنشـاء أدوات تعليمية:** يقدم الذكاء الاصـطناعي للمعلمين والموجهين فرصـاً لإنشـاء الأدوات التعليمية المناسبة، وتطوير المهارات اللازمة لدى الطلاب والعمل على تعليمهم بشكل أفضل.
- **تحسـين التجارة الإلكترونية والمبيعات:** يتمثل دور هذا النوع في المسـاعدة في تطوير تجربة تسوق أفضل لعملاء التجارة الإلكترونية، عن طريق استخدام أنظمة توصية ذكية لتحليل سلوك الشراء.
- **زيادة الأرباح ورضـا المسـتهلكين:** تسـاهم هذه الأنظمة التحليلية في زيادة الأرباح والتسـويق، وتحسين رضا المستهلكين[2].

2. **تحسين اتخاذ القرارات:**

- **الهدف الرئيســـي للنظام:** يعتبر تحقيق القدرة على اتخاذ قرارات ذكية واحدة من أهم وأبرز الأهداف الاستراتيجية التي يعمل العلم الذكي الاصطناعي على تحقيقها وتوصيفها عملياً.
- **مســاعدة الأعمال على النجاح:** توفر هذه النماذج البارعة لأصـحاب العمل والإدارة الفرصــة اللازمة لاتخاذ قرارات دقيقة وفاعلة؛ حيث ســـاهمت عملياً في دفع الشـــركات والأعمال الى تحقيق نجاحات وتطورات عالية الجودة.
- **فحص البيئة الكامل:** تقوم الأنظمة المتقدمة بشـكل أسـاسـي بفحص كافة الجوانب والتفاصـيل الموجودة في بيئة العمل دون أن تغفل أية جانب بعينه.
- **اتخاذ قرارات مدروســة ومعقولة:** يمكن للأفراد من خلال فحص البيئة بشـكل دقيق أن يقوموا باتخاذ قرارات معقولة ومدروســـة للغاية بل ويقومون بمعالجة العديد من البيانات الحية والمعلوماتية.

[1] أبوبكر خوالد وآخرون، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 142.

[2] المرجع نفسه.

- **تجنب العيوب البشـرية والمشـاعر:** ينتج عن كل ذلك قرارات فعالة وموضـوعية بشـكل كبير، بحيث تتفوق في كثير من الأحيان على القرارات الإنسـانية والتي يتأثر بها الإنسـان بمشـاعره وقد يقلل من بعض المعلومات[1].

الفرع الثالث: الأهداف التقنية والعلمية

1. **حل المشكلات:**

- **تنوع مجالات معالجة العقبات:** تركز نماذج الذكاء الاصطناعي في جوهرها على وضـع حلول حاسـمة للكثير من المشـكلات المختلفة والمسـتعصـية، بغض النظر عن كونها تحديات تقنية بحتة أو عقبات إدارية ميدانية.
- **دعم الأكواد ومجال البرمجيات:** تظهر هذه القدرة بوضـــوح في تقديم يد العون للمطورين عبر صـــياغة وكتابة التعليمات البرمجية بدقة هو دورها في تتبع وتصـــحيح الأخطاء البرمجية المخفية داخل الأنظمة[2].
- **تطوير ممارسات الموارد البشرية:** تمتد التطبيقات العملية لتشمل مساندة موظفي قطاع الموارد البشـرية في فرز واختيار أنسـب المتقدمين للوظائف المتاحة؛ مما يسـهل عليهم اتخاذ القرارات الملائمة لمصلحة سير العمل اليومي.
- **تسـهيل شـؤون الحياة والوظيفة:** تهدف هذه البرمجيات التكنولوجية إلى فك العقد والمشـاكل المتنوعة الأخرى التي تصادف الأفراد العاديين في تفاصيل حياتهم الشخصية أو ضمن بيئات عملهم المختلفة.
- **دفع الإنتاجية وتسـريع التنبؤ:** تسـاهم هذه الغايات مجتمعة في تمكين الجنس البشـري من القضـــاء على العوائق التي تعطل عجلة التطور؛ الأمر الذي يقود مباشـــرة إلى رفع معدلات الإنتاجية وتسريع نمط وأداء الأعمال بوضوح.
- **محاكاة آليات التفكير البشـــري:** يمثل التعامل مع المعضـــلات وإيجاد مخارج لها واحداً من أسـمى أهداف الذكاء الاصـطناعي، حيث تسـعى هذه المنظومة إلى جعل البرامج قادرة على مواجهة المسائل المعقدة بأسلوب يقلد العقل البشري.

---

[1] محمد أيمن، **دليل الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 11.

[2] أحمد دقعة وأحمد حنيش، **استخدام التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 129.

- **التمثيل المنطقي والبحث الخوارزمي:** تعتمد الآلة في معالجتها على تفكيك المشـــكلة الحالية ودراســـتها بعمق مع تمثيلها بطريقة منطقية وصـــارمة، لتنطلق بعد ذلك في رحلة البحث عن أفضل الإجابات والحلول الممكنة بالاعتماد على خوارزميات حسابية دقيقة[1].
- **كفاءة القرارات في القطاعات الحيوية:** يســاعد هذا الأســلوب التحليلي المنظم في صـــياغة قرارات فعالة ومؤثرة جداً ضـمن تخصـصـات ومجالات شـديدة التنوع؛ مثل قطاعات الصـحة والرعاية الطبية، والهندسة بمختلف فروعها، وعمليات التخطيط الاستراتيجي.
- **صناعة برمجيات القرار الذكي:** يتصدر أولويات هذا العلم تصميم وبناء أنظمة حاسوبية تمتلك الأهلية الكاملة لتبني القرارات المستقلة وفك شيفرات المشكلات الصعبة بذكاء بالغ.
- **الاستدلال كمحرك أساسي للبناء:** يظهر بوضـوح أن هندسـة الحلول للمسـائل المعقدة تعتبر الركيزة والنشــاط الأســاســي الذي تُبنى عليه الأنظمة الذكية[2]، وذلك بالاعتماد المســتمر على عمليات البحث الرقمي والآليات الاستدلالية المتنوعة.

2. **تعزيز البحث العلمي:**

- **التحول إلى معاون للباحثين:** لم يعد الذكاء الاصـطناعي مجرد أداة تقنية رفيعة، بل بات اليوم ركيزة أســاســية يرتكز عليها العلماء والباحثون في إدارة أبحاثهم وتســيير تفاصــيلها المعقدة على أرض الواقع.
- **نقد الأطروحات قبل التطبيق:** تتيح هذه الأنظمة الذكية فرصـــة اســـتثنائية للمراجعة؛ إذ تمكّن الأكاديميين من تشـريح الفرضـيات الفكرية ونقدها من مختلف الزوايا قبل المجازفة بتطبيقها عملياً داخل المختبرات.
- **حماية الموارد من الضياع:** إن هذا الفحص الاستباقي يقي المشاريع مغبة الفشل، ويحمي الميزانيات والطاقات البشرية من الهدر العبثي الذي قد يسببه خطأ حسابي صـغير سقط سهواً أثناء مرحلة التخطيط الأولي[3].
- **تسريع استيعاب المفاهيم الصعبة:** وعلاوة على ذلك، يختصر الذكاء الاصطناعي الوقت الجهد؛ حيث يســـاعد العلماء في هضـــم المصـــطلحات والنظريات المعقدة التي كانت تستغرق بالوضع الطبيعي سنوات من البحث والدراسة.

[1] محمد أيمن، **دليل الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 9.

[2] أبوبكر خوالد وآخرون، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث**، مرجع سابق، ص 143.

[3] أحمد دقعة وأحمد حنيش، **استخدام التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 131

- **تطوير وتحديث المشـــاريع البحثية:** ولا يقتصـــر الدور عند هذا الحد، بل تمتد يد العون التكنولوجي لتدفع بالخطط العلمية نحو الأمام، محققة قفزات نوعية تنقل المشـــاريع إلى مستويات متقدمة من النضج الأكاديمي.
- **تقديم ترشـــيحات مبنية على الأرقام:** ومن ميزات هذه البرمجيات تزويد الفرق البحثية بتوصـــيات دقيقة وصـــائبة مبنية على اســـتقراء البيانات الحية، الأمر الذي يدعم اتخاذ القرارات المصيرية في بيئة البحث العلمي بشكل موضوعي.
- **شـــغل الوظائف التطبيقية الكبرى:** إن الغاية الأســـمى لهذه التطبيقات تتجلى في قدرتها على إجراء التحليلات الدقيقة، والتشخيص بشتى مستوياته، وصناعة القرار، وصولاً إلى مرحلة التنفيذ الفعلي في الميدان.[1]

وبالنظر إلى الأهداف التي تتمحور حولها تقنيات الذكاء الاصطناعي يتبين أن الأساس لهذه التقنية يكمن في إمكانية إعداد الحواســـيب والإمكانيات الذكية للقيام بالمهام التي تحتاج إلى اســـتخدام الذكاء البشـــري. حيث تتمثل الأهداف في العمل على تحســـين الكفاءة والفعالية عن طريق عملية الأتمتة لتلك المهام المعقدة والمتكررة حتى تكون خالية من الأخطاء البشـرية والوقت. وكذلك اتخاذ القرارات الذكية عن طريق معالجة كميات هائلة من المعلومات والاســتفادة من المعلومات التي يمكن التوصـــل إليها من أجل اتخاذ القرارات بشكل صحيح ومن خلال تطوير أنظمة ذكية تساهم في التعلم وتحسين حياة الإنسان في العديد من المجالات مثل الصحة، التعليم، المنازل الذكية، وغيرها.

المطلب الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي وأهميته

إن دراسة الجوانب العملية والتشغيلية التي تميز هذه التقنية المستحدثة في الواقع المعاش يتطلب إلى استحضار الميزات في الأنظمة الذكية وبيان أثرها المباشر في المنظومات الحديثة. ولتسهيل الإحاطة بهذا، قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين متتاليين حيث يستعرض **الفرع الأول** أهم الخصائص التي يتفرد بها الذكاء الاصطناعي مقارنة بالبرمجيات التقليدية، في حين يتناول **الفرع الثاني** الأهمية التطبيقية والدور المحوري الذي تلعبه هذه الأدوات.

[1] محمد أيمن، **دليل الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 9.

الفرع الأول : خصائص الذكاء الاصطناعي

تتميز نظم الذكاء الاصطناعي بمجموعة من الميزات البنيوية والسمات التشغيلية التي تميزها عن البرمجيات الرقمية التقليدية الساكنة فهذه الخصائص هي التي تمنح الآلة القدرة على محاكاة الأنماط للبشر والتعامل مع المعطيات المتغيرة بكفاءة عالية[1].

- **أولا: الخصائص السلوكية والمعرفية**

1. **القدرة على الاستدلال والاستنتاج:** على الرغم من أن الاستنتاج يعد من ابسط صور العمليات التي يقوم بها العقل البشري إلا انه يعد من إنجازات العلماء في مجال الذكاء الاصطناعي، وهناك أيضا القدرة على التمثيل الرمزي والبحث التجريبي، والقدرة على تمثيل المعرفة، وكذا القدرة على التعامل مع البيانات المتضاربة، والقدرة على التعلم، وأخيرا الإدراك الذي يعد الذكاء الطبيعي الذي يحاول علماء الذكاء الاصطناعي تحقيقه[2].
2. **التحليل واتخاذ القرار:** يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل المعطيات المعقدة، وتقييم الخيارات، واتخاذ قرارات مبنية على منطق ومعايير محددة.
3. **فهم اللغة الطبيعية:** الذكاء الاصطناعي يفهم اللغة البشرية ويولد ردوداً مفهومة، يستخدم لفهم النصوص أو الكلام المكتوب أو المنطوق.
4. **الرؤية الحاسوبية:** هذه الخاصية تمكن الذكاء الاصطناعي من تحليل الصور أو الفيديوهات لاستخلاص معلومات منها، تماما كما يفعل البشر باستخدام الفهم[3].

- **ثانيا: الخصائص الفنية والتقنية**

1. **المرونة والتكيف:** يمكن للذكاء الاصطناعي التكيف مع تغير الظروف أو البيانات الجديدة دون الحاجة لإعادة برمجته من البداية[4].

---

[1] عبد المنعم بن محمد العتيبي، **المسؤولية الجنائية والمدنية المترتبة على قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقلة**، أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن والأنظمة، قسم القضاء، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2023م، ص 102.

[2] منى زهران محمد عبد الحكيم، **برنامج تدريبي قائم على الذكاء الاصطناعي لتنمية مهارات إنتاج الفيديوهات التعليمية الرقمية والذكاء الجمعي**، *مجلة كلية التربية* – جامعة أسيوط، مج، 41، ع 12، 2025، ص 22.

[3] أحمد عبد الفتاح أبو الريش، **المسؤولية الشرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي** مرجع سابق، ص 21.

[4] منى زهران محمد عبد الحكيم، **برنامج تدريبي قائم على الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 27.

2. **الاستقلالية:** بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على اتخاذ قرارات وتنفيذ مهام دون إشراف بشري مباشر.

- **ثالثا: الخصائص التشغيلية والعملية**

3. **الكفاءة العالية والدقة المتناهية:** حيث يعمل لفترات طويلة دون الشعور بالملل أو التعب، بالإضافة إلى أنه يتميز بالكفاءة العالية في إدارة البيانات، ولكن من أهم سلبياته أنه ليس لديه القدرة على التفكير وأنه يعتمد في الأساس على صحة ما يدخل فيه من برامج مصممة له[1].

4. **القدرة على التعلم:** الذكاء الاصطناعي لا يبرمج فقط لأداء مهمة محددة، بل يتعلم من البيانات والتجارب السابقة بمرور الوقت بتحسن آداؤه دون الحاجة إلى تدخل مبرمج.[2]

5. **الأتمتة الذكية:** يمكن الذكاء الاصطناعي الأنظمة من أداء مهام تلقائيا مع الحد الأدنى من التفاعل البشري.

6. **العمل المتواصل دون تعب:** الذكاء الاصطناعي لا يتعب ولا يحتاج إلى راحة ويمكن العمل 24 ساعة في اليوم دون أن ينخفض أداؤه.

7. **معالجة كميات ضخمة من البيانات:** يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات الضخمة بسرعة واستخلاص أنماط يصعب على الإنسان ملاحظتها.

الفرع الثاني: أهمية الذكاء الاصطناعي

لقد استطاع الذكاء الاصطناعي منذ فجر الألفية الثالثة بسط وجوده بقوة من خلال قدراته ومزاياه على وقع الحياة اليومية للأفراد و المجتمعات وحتى الحكومات و الدول، تمهيدا لعيش الإنسان في عصر ما بعد الثورة الصناعية الرابعة باختلافها عن سابقاتها من الثورات سواء في سرعتها أو تعقيدها أو اتساع نطاق فضائها الإلكتروني، وذلك في إطار التحول الرقمي المدمج بتقنيات الذكاء الاصطناعي في سباقه مع الزمن للتغلغل في البنى التحتية و المجتمعية، في تناغم وتقارب تقني إبداعي عالمي وكوني مذهل مقترن بأنترنت الأشياء و الحوسبة السحابية و البيانات الضخمة، الأمر الذي تمخض عنه تطور قدرات ذاتية هائلة في مجال برمجة الذكاء الاصطناعي الرقمي[3].

---

[1] نور الدين التوزاني، **تأثير الذكاء الاصطناعي على النظرية العامة للمسؤولية المدنية**، مرجع سابق، ص 21

[2] أحمد عبد الفتاح أبو الريش، **المسؤولية الشرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي** مرجع سابق، ص 21.

[3] نور الدين التوزاني، **تأثير الذكاء الاصطناعي على النظرية العامة للمسؤولية المدنية**، مرجع سابق، ص 23.

إن اكتساح الذكاء الاصطناعي كل المستويات هو إبراز لمؤشرات على أهميته، وهي امتداد لأهمية الآلة في حياة البشر منذ فجر التاريخ، فلم يكن هذا الاجتياح لمختلف مفاصل الحياة المعاصرة وليد الصدفة، بل جاء امتداداً طبيعياً للشغف البشري التاريخي بالآلة ودورها المحوري في تسهيل الوجود الإنساني منذ فجر التاريخ. وتتجلى القيمة الاستراتيجية لهذا العلم في صياغة مستقبل البشرية، كونه لا يقتصر على الأتمتة التقليدية، بل يرتكز أساساً على ابتكار منظومات تحاكي السلوك الإنساني العاقل؛ وتتداخل تقنياته اليوم بشكل حيوي في قطاعات حيوية شتى كالطب، والهندسة، والاقتصاد، والمنظومات العسكرية. وتتجسد أرفع تجليات هذا التقدم في قدرة الحواسب الحديثة على معالجة قضايا بالغة التعقيد؛ كفك شفرات اللغات الطبيعية، وتوليد الأدلة الرياضية، وهندسة بيئات التدريب والتعليم الافتراضي، فضلاً عن مجالات الرؤية الحاسوبية ومعالجة الصور، مما يبشر بقفزات نوعية أعمق وأوسع تأثيراً في المستقبل القريب.[1]

أما الشق التطبيقي والميداني للذكاء الاصطناعي، تبرز الأنظمة البرمجية المتطورة والآلات الذكية -كالروبوتات- كأحد المحركات الأساسية لرفع كفاءة الإنتاج وخفض كلفته؛ إذ تمتاز بمرونة عالية وسهولة في إعادة البرمجة، مع قدرة فائقة على العمل في البيئات الخطرة التي تهدد السلامة البشرية، وهو ما يضمن عوائد استثمارية مجزية وحرية حركة أوسع في الفضاء ثلاثي الأبعاد. ومن الناحية الهيكلية، يمكن تصنيف وظائف الذكاء الاصطناعي إلى فئتين رئيستين، تتصدرهما "وظائف الحياة الذكية"؛ وهي تلك المهام الديناميكية التي تتيح للآلة التفاعل المستمر مع محيطها الخارجي بشكل دوري، وتسيير عمليات الحركة، والتخطيط الاستراتيجي، والتواصل اللغوي التلقائي مع العالم الواقعي، أما الفئة الثانية فتمثلها "الوظائف والمهام الخبيرة"؛ وهي تلك الأدوار المتقدمة التي تحاكي الكفاءة البشرية العالية في مجالات نوعية معقدة؛ كالتشخيص الطبي الدقيق، والصيانة التقنية للأجهزة، ورسم الخطط المالية والاستراتيجية.

إن ما يزيد من وطأة التحديات والمخاطر المحيطة بالأجيال الجديدة من المنظومات الروبوتية في فضاء الذكاء الاصطناعي المعاصر، هو التقاطع البنيوي مع مفهوم "إنترنت الأشياء"؛ هذا النظام الشبكي الذي يربط الوحدات الذكية ببعضها البعض، مما يتيح لها تبادل البيانات والتعليمات بشكل مستقل، وتشكيل حلقة تواصل آلية قادرة على إدارة دورة عمليات متكاملة. ودمج تقنيات إنترنت الأشياء مع

[1] أحمد عبد الفتاح أبو الريش، **المسؤولية الشرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 22.

الروبوتات فائقة التطور وقابلة التكيف والتعلم الذاتي من شأنه أن يؤدي إلى ظهور شبكات ممتدة من كيان الذكاء الاصطناعي المتشابك الذي يتواصل ويتكامل فيما بينها ديناميكياً بعيداً عن الرقابة البشرية المباشرة.[1]

المبحث الثالث: تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنواعه

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم التحولات التكنولوجية في العصر الحديث، إذ يمثل نقطة التقاء بين علوم الحاسوب و الرياضيات و الإحصاء وعلوم البيانات، يهدف تمكين الآلات من محاكاة القدرات الذهنية البشرية مثل : التعلم، والتحليل، واتخاذ القرار وتتنوع تطبيقاته بشكل كبير لتشمل مجالات الحياة اليومية كما يتجلى تنوع الذكاء الاصطناعي في أنواعه المختلفة، من الذكاء الاصطناعي الضيق المصمم لأداء مهمة محددة، إلى الذكاء الاصطناعي العام الذي يسعى لمحاكاة القدرات البشرية الشاملة[2]، وصولا إلى الذكاء الاصطناعي الفائق المستقبلي المتوقع أن يتجاوز القدرات البشرية في جميع المجالات، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين أساسين، حيث يستعرض **(المطلب الأول)** تطبيقات الذكاء الاصطناعي، في حين يتناول **(المطلب الثاني)** أنواع الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي

يتطلب الفهم المنهجي لأبعاد الذكاء الاصطناعي رصد الأنماط التشغيلية التي تتخذها هذه النظم في الواقع العملي، والوقوف على الآلية الفنية التي تدار بها داخل الأنظمة والمؤسسات. فالتجربة المعاصرة تشير إلى أن هذه البرمجيات خرجت من النطاق المختبري الافتراضي لتصبح أدوات تنفيذية وإجرائية مباشرة تؤثر في بنية المعاملات وصناعة البيانات3. ولتحديد هذه الأنماط التطبيقية وتصنيفها تصنيفاً موضوعياً، نقسم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين يتناول **(الفرع الأول)** النظم الإجرائية والتنبؤية في المؤسسات (الأتمتة المؤسسية) بينما يعالج **(الفرع الثاني)** نظم محاكاة الإبداع وصناعة المحتوى (الذكاء التوليدي).

الفرع الأول: النظم الإجرائية والتنبؤية في المؤسسات (الأتمتة المؤسسية)

[1] أحمد عبد الفتاح أبو الريش، **المسؤولية الشرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 26

[2] عبد المنعم بن محمد العتيبي، مرجع سابق، ص 105.

[3] أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، **أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء**، دار قضاء، الرياض، السعودية، 1444هـ، ط 1، ص 98.

وهي البرمجيات والخوارزميات* التي تستعمل وتدمج في الهياكل الإدارية والأمنية والقضائية بهدف معالجة المعلومات السابقة وتحويلها إلى المؤشرات المستقبلية، وتظهر في الواقع العملي بوجوه أساسية وفقًا لما يلي:

- **أولاً: أدوات تقييم المخاطر الجنائية**

وتتضمن البرمجيات الخوارزميات الإحصائية التي تتواجد في بعض البيئات القضائية في العالم الغربي. يتميز عمل هذه الخوارزميات الفني بحصولها على البيانات التاريخية والديموغرافية والاجتماعية المسجلة لدى المتهمين أو المحكومين[1]. تقوم الخوارزمية بالمعالجة الكمية لتلك البيانات وإصدار التقارير التي تعد "مؤشرات الخطورة"، وتشمل نسبًا مئوية احتمالية للقدرة على إعادة الفعل الجرمي أو الالتزام بضوابط السلوك. تسجل مثل تلك التقارير كأداة مساعدة واستشارة فنية أمام الهيئات الإدارية لمرافق العدالة لتحقيق الاسترشاد في اتخاذ القرارات الإجرائية.

- **ثانياً: خوارزميات المراقبة والتحليل**

تنشأ عبر شبكات الكاميرات الرقمية المحدثة بأنظمة معالجة الفروق الوجاهية والحركية الفورية. تتمثل هندسة هذه البرمجيات في عملية قراءة العناصر البيولوجية والتشريحية لأعضاء الأفراد المارين بمنطقة الكاميرا وتحويلها إلى شفرات رقمية لمقارنة نفسها بشكل آلي وبسرعة مع قواعد البيانات المسجلة سلفًا للبحث وتعقب الأسماء المطلوبة [2].

الفرع الثاني: نظم محاكاة الإبداع وصناعة المحتوى (الذكاء التوليدي)

يتمثل الانتقال من الاستخدام التطبيقي لذكاء الاصطناعي إلى هذه المرحلة من الإنشاء أو تخليق البيانات[3] في محاكاة البرامج للقدرة البشرية الطبيعية على التشكيل والتعبير بالكتابة والرسم، ومن خلال صورتين رئيسيتين

(*) **الخوارزميات:** هي مجموعة تسلسلات دقيقة محددة من التعليمات الرياضية والمنطقية المتسلسلة، والمصممة بدقة لحل مشكلة معينة أو تنفيذ مهمة حسابية. تُمثل النواة الأساسية لعلوم الحاسوب وحجر الأساس للبرمجيات، وتُستخدم لمعالجة البيانات وتحويل النماذج النظرية المدخلات إلى مخرجات إجراءات قابلة للتنفيذ آلياً عبر خطوات واضحة ومحددة جيدًا.

[1] أحمد عبد الواحد عجماني ومحمد نور الدين سيد، **مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الاستدلال واستنباط الجرائم**، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*، جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2023م، مج 20، ع 4، ص ص 617-618.

[2] أحمد عبد الواحد عجماني ومحمد نور الدين سيد، مرجع سابق، ص 621.

[3] أحمد عبد الواحد عجماني ومحمد نور الدين سيد، مرجع سابق، ص 621.

- **أولاً: برمجيات تخليق وتعديل الوسائط الرقمية**

وتندرج هذه التقنية تحت ما يعرف بـــ "شبكات خصومة توليدية"؛ وهي تقنية تعتمد على غربلة الصور والتسجيلات الصوتية العائدة لأحد الأشخاص بكميات كبيرة، ليقوم النظام بفك طبقات الأصوات والتعبيرات الفردية، وإعادة تركيبها مرة أخرى على حوار أو أجســـاد أخريات بدقة لا يمكن التعبير عنها. والهدف النهائي لهذه التقنية هو توفير صـــور وفيديوهات مصـــنعة من خلال تكوين فيديوهات صـــوتية وجســـدية تبدو كأنها نفذها الفرد فعليًا[1]، مما يصـــعب الأمر في التعرف على الفيديو المركب عن طريق الرؤية المباشرة.

- **ثانياً: النماذج اللغوية الكبيرة ومنصات إنتاج المصنفات**

وهي برمجيات وتطبيقات متقدمة تعتمد على التدريب المكثف على مستودعات ومكتبات ضخمة من النصـــوص، والمقالات، والكتب، واللوحات الفنية. وتعمل هذه المنصـــات من خلال تلقي أوامر أو توجيهات نصية قصيرة من المستخدم (Prompt) ، لتقوم الخوارزمية بعملية توليد فوري لنصوص أكاديمية، أو مذكرات بحثية، أو شـــفرات برمجية، أو حتى لوحات تعبيرية مبتكرة؛ وذلك بناءً على قواعد التنبؤ الإحصائي بالكلمات وتحليل الأنماط الرياضية، دون إحالة مباشرة أو نسخ حرفي من المصادر الأصلية التي تدربت عليها[2].

المطلب الثاني: أنواع الذكاء الاصطناعي وفروعه

تُعد تقنيات الذكاء الاصـــطناعي من أكثر الطفرات التكنولوجية تأثيراً وصـــياغةً لملامح القرن الحادي والعشرين؛ إذ نجحت في تحويل الكثير من الطموحات التي كانت تُصنف بالأمس ضمن الخيال العلمي إلى إنجازات واقعية ملموســـة. وتتزايد معدلات الاعتماد على هذه المنظومات الذكية باطراد في مختلف القطاعات الحيوية، كالرعاية الصحية، والمعاملات المالية والمصرفية، حتى أصبحت جزءاً أساسياً يتداخل في تفاصيل الحياة اليومية. ومن الناحية الهيكلية، يتفرع هذا المجال المعرفي إلى عدة تخصصات دقيقة وأدوات برمجية متباينة تُوظف لخدمة شتى مجالات العلوم والتطبيقات الميدانية المعاصرة. وتم تقسيم

---

[1] عبد المنعم بن محمد العتيبي، مرجع سابق، ص 119.

[2] منصة بكه للتعليم، الذكاء **الاصطناعي وخصائصه ومجالاته وفئاته:** دليل شامل، مركز المعرفة بشركة بكه للاستشارات والتدريب، الرياض، المملكة العربية السـعودية، 15 يونيو 2025م، ص 20، https://bakkah.com/ar/knowledge-center/ الذكاء–الاصطناعي، تاريخ الاطلاع: 05 جوان 2026م.

هذا المطلب إلى فرعين إذ يتناول (الفرع الأول) أنواع الذكاء الاصـطناعي بينما يعالج (الفرع الثاني) فروع الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: أنواع الذكاء الاصطناعي

يمكن تقسـيم الذكاء الاصـطناعي من حيث نطاق قدراته ووظائفه إلى ثلاثة مسـتويات رئيسـية[1] نعيش بعضها اليوم ونترقب الآخر في المستقبل.

1. **الذكاء الاصـطناعي الضـيق:** يمثل هذا النمط تحديداً التوجه السـائد والمطبق عملياً في عصـرنا الراهن. إذ أن فكرته الأساسية تتمحور حول توجيه كل القدرات الحوسبية لتنفيذ مهمة واحدة محددة ومقيدة سـلفاً دون الخروج عنها. وفي فئاته التشـغيلية الأولية والقديمة، هذا النوع يفتقر تماماً لخاصـية بناء ذاكرة تراكمية طويلة الأمد تسـمح له باسـتدعاء تجاربه الماضـية وتوظيفها لتطوير أدائه في المسـتقبل؛ إذ ينحصـر عمله اليومي في المعالجة المباشـرة والرد الفوري على المدخلات المتاحة أمامه في نفس اللحظة. –وهذا الأسـلوب في العمل— يسـتهدف فقط تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والسرعة الممكنة داخل الإطار البرمجي المصمم له من قبل صانعيه.[2]
2. **الذكاء الاصطناعي العام:** ويشير هذا إلى تصميم منظومات حاسوبية تمتلك كفاءة ذهنية وإدراكاً يكافئ الوعي البشري الشامل والمتكامل؛ بحيث تصبح لديها القدرة الذاتية على استيعاب، وتحليل، وتطبيق أي مهمة فكرية أو معرفية يقدر الإنسـان الطبيعي على القيام بها عبر مختلف العلوم والتخصـصـات. إن العلماء في جامعاتهم ومختبراتهم يصـطدمون بتحديات تقنية وهندسـية معقدة للغاية في محاولة صـياغة هذا النمط البنيوي وتدريبه، مما يفسـر لنا جميعاً سـر العجز عن بلوغ هذا المستوى من النضج التكنولوجي حتى الآن.
3. **الذكاء الاصـطناعي الفائق:** إذ يتجاوز هذا التصـور الفلسـفي والتقني كل حدود العبقرية البشـرية مجتمعة وهو الأكثر إثارة للجدل. والمقصود هنا هو ولادة كيانات برمجية وتكنولوجية مستقلة تفوق أكبر وأقوى العقول الإنسـانية في شـتى الميادين المعرفية، بما في ذلك مجالات الابتكار العلمي الخالص، والحكمة التقديرية في الأزمات، وحتى الملكات الاجتماعية والتفاعلية المعقدة. ومما يثير الاهتمام ميدانياً، أن هذا الأفق المستقبلي المفتوح على سيناريوهات متباينة ومخيفة أحياناً، هو ما

---

[1] نيك بوسـتروم، **الذكاء الخارق: المسـارات والمخاطر والاسـتراتيجيات**، تر: عبد الرحمن الغنام، دار كتاب مجلة العربية، الرياض 2019، ص. 23.

[2] عمر سليم، **الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 9.

يجعل دراســـة هذا الحقل والتعمق في أبعاده القانونية والشــرعية والتقنية واحداً من أهم الواجبات والضرورات البحثية في ممارساتنا المعاصرة. [1]

الفرع الثاني : فروع الذكاء الاصطناعي

إن الذكاء الاصطناعي يعطي العديد من المجالات، فإنه ينقسم إلى عدة فروع نوضحها فيما يلي:

مخطط

1. التعلم الآلي: يشير التعلم الآلي إلى العلم الذي يجعل الآلات تفسر البيانات وتعالجها وتحللها فتصبح لديها القدرة على تحســين أدائها من التجارب الســابقة واتخاذ القرارات دون برمجة صــريحة، إذ يســتخدم نموذجا يتكون من خوارزميات وبيانات، وعند وضــع بيانات جديدة تتوســع معرفة النموذج، ويمكن أن تبدأ في التعلم من التجربة وإجراء التنبؤات.[2]

.[3]

2. معالجة اللغة الطبيعة: تعرف معالجة الطبيعية بأنها فرع من فروع الذكاء الاصـــطناعي يهتم بتمكين الحاسـوب من فهم اللغة البشـرية والتفاعل معها بطريقة تحاكي الفهم الإنســاني وقد عرفها الباحث دانيال جورفسكي بأنها " مجال يركز على تطوير خوارزميات وتقنيات تمكن الحواسيب من معالجة اللغة البشرية وفهمها".[4]

3. المنطق الغامض: يعد المنطق الغامض أو الضــبابي من أبرز فروع الذكاء الاصــطناعي، وهو عبارة عن تقنية تحاكي طريقة البشــــر في اتخاذ مع للقرارات من خلال النظر في جميع الاحتمالات، وذلك من أجل حل مشكلة ما.

4. نظم الخبراء: نظم الخبراء أو النظم القائمة على المعرفة، هو أحد فروع الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على اســتخدام خبرة ومعرفة ومنطق الخبراء البشــريين لحل المشــكلات المعقدة أو لتقديم التوصــيات وفيه ينظم الخبراء البرامج التي تحاكي قدرات الإنسان في صنع القرار في مجال ما[5].

---

[1] عمر سليم، **الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 9.

[2] منصة بكه للتعليم، الذكاء **الاصطناعي وخصائصه ومجالاته وفئاته:** مرجع ساب، ص 20،

3 عمر سليم، **الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 9.

4Jurafsky.d martin.j.h speech and language processing.3rd edition stanford university.2023

5 bakkaho.com/20 jui 2025.

5. **رؤية الكمبيوتر**: تعد رؤية الكمبيوتر أو الرؤية الحاسوبية من أكثر فروع الذكاء الاصطناعي شيوعا وهو يستفيد من الخوارزميات المتطورة والتقنيات المتقدمة في تمكين أجهزة الكمبيوتر من تحديد الأشياء والوجوه عن طريق تطبيق نماذج التعلم الآلي على الصور.

خلاصة الفصل الأول

إنّ الذكاء الاصطناعي أصبح اليوم ركيزة أساسية في تطوير مختلف القطاعات الحيوية، لما يوفره من قدرات تحليلية ومعرفية تتجاوز حدود الأداء البشري التقليد، وقد تبين أن تنوع أنواع الذكاء الاصطناعي من الذكاء العميق إلى الذكاء العام ووصـــولا إلى الذكاء الفائق يتيح مجالات واســـعة للتطبيق تتدرج من المهام البسيطة المبرمجة بدقة إلى الأنظمة القادرة على التعلم المستمر واتخاذ القرارات الذاتية، كما تكشف التطبيقات العملية في مجال الطب والتعليم والصناعة والأمن والخدمات العامة، إن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية مساعدة بل أصبح محركا للابتكار وفاعلا مباشرا في تحسين جودة الحياة ورفع كفاءة المؤسسات.

وتبرز أهمية التطبيقات في قدرتها على تقليص الأخطاء، وتســـريع الإجراءات وتحليل البيانات الضخمة بطريقة لم تكن ممكنة سابقا، إضافة إلى مساهمتها في خلق حلول جديدة للتحديات المعقدة، ومع ذلك فإن هذا التوسع الهائل يستلزم وضع اطر قانونية وأخلاقية واضحة، تضمن الاستخدام السليم لهذه التقنيات وتحافظ على خصوصية الأفراد وحقوقهم؛ وبهذا يتضح أن استثمار الذكاء الاصطناعي على نحو رشيد ومتوازن هو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل المخاطر المرتبطة به .

الفصل الثاني
موقف الشريعة والقانون
من الذكاء الاصطناعي

- موقف الشريعة الإسلامية من الذكاء الاصطناعي
- التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي
- المقاربة الشرعية والقانونية لتنظيم الذكاء الاصطناعي

تمهيد

يُعدّ الذكاء الاصـطناعي من أبرز مظاهر الثورة التكنولوجية المعاصـرة إذ أصـبح يشـكل محورا أســـاســـيا في تطور المجتمعات الحديثة، لما يقدمه من إمكانات هائلة في مجالات متعددة تمس حياة الإنسـان اليومية، غير أن هذا التطور المتسـارع أفرز جملة من الإشـكالات الأخلاقية والفقهية و القانونية خاصـة فيما يتعلق بمسـؤولية الآلة، وحدود تدخلها، وأثرها على منظومة القيم الإنسـانية التي تقوم عليها المجتمعات.

برزت الحاجة إلى دراسـة موقف الشـريعة الإسـلامية والقانون الوضـعي لهذه النازلة كل من زاويته الخاصة، فالشريعة الإسلامية تنطلق من مقاصد سامية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وحماية الإنسان من الضـرر في حين يسـعى القانون إلى وضـع الضـوابط التشـريعية والتنظيمية الكفيلة بتأطير اسـتخدام الذكاء الاصطناعي ضمن حدود المسؤولية والعدالة. ويهدف في هذا الفصل إلى بيان الأسس التي يستند إليها كل من النظامين الشرعي والقانوني في التعامل مع قضـايا الذكاء الاصـطناعي، وإبراز أوجه التقاطع والتكامل بينهما، وصولاً إلى تصور متوازن يضمن توجيه هذه التكنولوجيا بما يخدم الإنسان ويحفظ كرامته وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية:

- **المبحث الأول:** موقف الشريعة الإسلامية من الذكاء الاصطناعي
- **المبحث الثاني:** التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي
- **المبحث الثالث:** المقاربة الشرعية والقانونية لتنظيم الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: موقف الشريعة الإسلامية من الذكاء الاصطناعي .

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورا تقنيا متسارعا شمل مختلف مجالات الحياة، وكان من أبرز مظاهره ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي التي لم تعد مجرد أدوات مساعدة، بل أصبحت فاعلاً مؤثرا في اتخاذ القرار، وتنفيذ المهام المعقدة، بل وإنتاج المعرفة نفسها، وقد أفرز هذا الواقع تحديات جديدة أمام المنظومات القانونية والشرعية على حد سواء، من حيث مدى انسجام هذه التقنيات مع المبادئ والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية، وكذلك من حيث تأطيرها قانونيا لحماية الأفراد والمجتمع والدولة من أي آثار سلبية محتملة و ومن ثم فإن دراسة موقف الشريعة الإسلامية من الذكاء الاصطناعي تمثل خطوة أساسية لتحديد الأطر المعيارية التي ينبغي أن تحكم استخدام هذه التقنية في المجتمعات الإسلامية، خاصة وأن الشريعة تمتاز بالشمول والمرونة و القدرة على مواكبة التطورات عبر الاجتهاد المنضبط والعلم بالمقاصد والضوابط الشرعية[1]، وبناء على ذلك تم تقسيم إلى أربعة مطالب؛ حيث يتناول (المطلب الأول) مشروعية تقنية الذكاء الاصطناعي، وعدم منافاتها للأخلاق والآداب العامة، بينما يعرض (المطلب الثاني) تجنب إلحاق الضرر بالإفراد والمجتمعات، ويتناول (المطلب الثالث) مراعاة المصالح العامة ومقاصد الشريعة وحق الخصوصية. ويعرض المطلب الأخير (المطلب الرابع) الإشكالات الفقهية المعاصرة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: مشروعية تقنية الذكاء الاصطناعي وعدم منافاتها للأخلاق والآداب العامة

بعد أن انتهينا من توضيح الجوانب الفنية وتصنيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنواعه في الفصل السابق، ننتقل الآن إلى صلب الدراسة القانونية والشرعية من خلال هذا المطلب الحيوى حيث نقوم بفحص هذه التكنولوجيا المعاصرة ووضعها في ميزان الأحكام الفقهية والقواعد القانونية لمعرفة ما إذا كانت تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقيم الاجتماعية إذ من أهم الضوابط التي تنبغي مراعاتها في تقنيات الذكاء الاصطناعي، أن يكون الغرض من بين تلك التقنيات مشروعاً وأن يتوفر فيه في الأخلاق والآداب العامة ولتبسيط هذا التحليل ومناقشته بطريقة علمية واضحة، قمنا بتقسم هذا المطلب على فرعين رئيسين: حيث يركز (الفرع الأول) على دراسة التكييف الفقهي والتشريعي حول مدى مشروعية تقنية الذكاء الاصطناعي

1 أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1997م، ط 1، ج 2، ص 8.

كأصل عام، بينما يتناول (الفرع الثاني) مدى مواءمة هذه النظم للمعايير الأخلاقية والآداب العامة المعمول بها في المجتمعات.

الفرع الأول: مشروعية تقنية الذكاء الاصطناعي

إن تحديد أخطاء الآلة أو تحديد مسؤوليتها، حيث أن تصنيع هذه الأنظمة الذكية واستخدامها في حياتنا مسموح به في المقام الأول، أم أنه محظور، وهذا التحكم يعني أن غرض تصميم وبرمجة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مشروع[1]، من حيث استخداماتها وأغراضها هي في الغالب الأكثر شيوعًا هي الشرعية والموقف التشريعي بشأن هذه الحوادث الجديدة.[2]

1- من القرآن الكريم:

التي امتن الله سبحانه وتعالى فيها على عباده بتسخير ما في الكون لهم.

- قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ١٣﴾ [الجاثية: 13]

وهاته الآية وأمثالها عامة يدخل فيهما كل مخلوق وكل مسخر للإنسان[3] والذكاء الاصطناعي هو أحد المخلوقات وتقنياته المختلفة هي إحدى هاته المسخرات.

- قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٖ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَاۚ وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٞ وَحُمۡرٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٞ ٢٧ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٞ ٢٨﴾ [فاطر: 27-28]

وإثبات خشية الله عز وجل للعلماء بأسلوب الحصر هذا، يدل على أفضلية العلوم الموروثة لخشيته عزّ وجل سواء كانت علوماً شرعية أو دنيوية طبيعية كالذكاء الاصطناعي لأنها تعرف بعظمة الله عز وجل .

---

[1] أحمد مصطفى معوض محمد محرم، **استخدامات الذّكاء الاصطناعي(AI) استخدام تقنية التزييف العميق Deepfake)) في قذف الغير نموذجًا دراسة فقهية مقارنة معاصرة**، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، ع 39، أكتوبر 2022، ص 2516.

[2] أحمد عبد الفتاح أبو الريش، مرجع سابق، ص 45.

[3] عبد القادر بن حرز الله، **فقه النوازل التكنولوجية المعاصرة: دراسة تأصيلية تطبيقية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2024م، ط 1، ص 142.

- قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١١﴾ [المجادلة: 11]

فقد اثبت الله عز وجل رفعة الدرجات للمؤمنين جميعاً، ثم عطف عليه العلماء، وهو من باب العطف الخاص على العام للتدليل على أهميته وفضلهٍ[1]، والعلوم المتصلة بالذكاء الاصطناعي داخلة في هذا العموم.

2- من السنة النبوية الشريفة

دلّت السنة النبوية الشريفة على مشروعية تحصيل العلوم الدنيوية النافعة وعمارة الأرض بها حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيذ في دعائه من العلم الذي لا يترتب عليه نفع يخدم البشرية وبناءً على هذا التوجيه النبوي فإن علوم الحوسبة المتقدمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي تندرج ضمن عموم العلم النافع المندوب إلى تحصيله، نظراً لما تقدمه من منافع جليلة في تطوير القطاعات، ما لم تُستغل في وجوه محظورة شرعا.

- أمر النبي صلى الله عليه وسلم البعض بتعلم علوم غير شرعية كحديث "**زيد بن ثابت فيه" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :تحسن السريانية ؟ إنها تأتيني كتب، قال قلت: لا، قال: فتعلمها، فتعلمتها في سبعة عشر يوما**".[2]

ودلالة هذا الحديث ظاهرة في مشروعية، بل ووجوب تعلم العلوم والمعارف الدنيوية التي تفتقر إليها الأمة؛ إذ إن أمر النبي ﷺ لزيد بن ثابت رضي الله عنه بتعلم لغة السريان (أو كتاب يهود) كان بدافع رعاية المصلحة العامة وسدّ حاجة الأمة في مراسلاتها الخارجية والتحقق منها. ولا شك أن حاجة الأمة اليوم قائمة على استيعاب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مناحي الحياة المشروعة تحقيقاً للكفاءة المؤسسية، وإعمالاً للقاعدة الأصولية الفقهية الكلية:

---

1 أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، **الإبهاج في شرح المنهاج**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995م، ط 1، ج 4، ص 1538.

2 أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2001م، ط 1، ج 35، ص 463، رقم الحديث 21587. محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، ص**حيح ابن حبان، كتاب مناقب الصحابة، باب ذكر زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1993م، ط 2، ج 16، ص 84، رقم الحديث 7136.

(الحاجة تنزل منزلة الضـرورة، عامة كانت أو خاصـة)، حيث يصـبح تحصـيل هذه العلوم واجباً كفائياً لدفع المشقة وجلب المصالح النافعة للمجتمع.[1]

ومما يستدل به كذلك:

- ما روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ**». [2]،

ووجه الدلالة من الحديث أن ما سـكت الشـارع عن حكمه ولم يرد فيه نص بالتحريم يُحمل على العفو والتيسير، وتقنيات الذكاء الاصـطناعي تندرج تحت هذا المسكوت عنه لعدم قيام دليل ناقل عن هذا الأصل.[3]

3- الاستصلاح (رعاية المصالح المرسلة)

إن الشريعة الإسلامية بُنيت في أحكامها على جلب المصالح ودرء المفاسد عن العباد، والذكاء الاصطناعي يمثل وسيلة معاصرة لتحقيق منافع عامة للمجتمع في شتى مجالات الإدارة والعلوم، مما يجعله محاطاً بالمشروعية ما لم يفضِ إلى مفسدة راجحة.[4]

4- القواعد الفقهية الكلية:

ويشهد لذلك قاعدة: **(الأصل في الأشياء الإباحة)** [5]، ومقتضاها أن الأعيان والتصرفات النافعة تظل على جوزها ومشروعيتها الأصيلة حتى يثبت بدليل معتبر تحريمها، وهو ما يتسق مع عفو الشارع وتيسيره[6] .

---

1 محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، **المنثور في القواعد الفقهية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1982م، ط 1، ج 2، ص 24.

2 محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، **سنن الترمذي، أبواب اللباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية المعصفر للرجال**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م، ط 1، ج 3، ص 519، رقم الحديث 1822.محمد بن عبد الله الحاكم النيسـابوري، **المسـتدرك على الصـحيحين، كتاب الأهوال**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990م، ط 1، ج 2، ص 406، رقم الحديث 3419.

3 محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م، ط 1، ج 1، ص 289. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، مرجع سابق، ص 253.

4 أبو سلسبيل عبد الفتاح بن محمد مصيلحي، **الرسالة الندية في القواعد الفقهية**، مكتبة العلوم والحكم، الشرقية، مصر، 2018م، ط 3، ص 112.

5 محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، **المنثور في القواعد الفقهية**، مرجع سابق، ص 31.

6 أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق، سوريا، 1989م، ط 2، ص 481.

يشهد لهذه القاعدة أدلة كثيرة منها:

- قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [الأنعام: 119]

نصت الآية الكريمة على أنّ الله عزوجل فقد فصل المحرمات، وما لم يذكره الله من بين المحرمات فلا يجوز تحريمه إلاّ بدليل[1]

يتبين أن الأعمال الكثيرة من المهام التي تنجزها تطبيقات الأنظمة الذكية، تندرج ضمن الممارسات والوظائف القانونية، بالإضافة إلى كافة العمليات الدقيقة والمعقدة التي تفوق القدرات الإنسانية أو تلك الأعمال التي تشكل تهديداً مباشراً وخطورة حقيقية على سلامة القوى العاملة البشرية في حال الاعتماد عليها لإتمامها.[2]

وفي المقابل، لو استهدفت البرمجيات غايات محظورة كمنظومات اختراق الحواسب لنهب الأرصدة البنكية، أو تطبيقات التجسس الهاتفي لقرصنة المعلومات الخاصة، تغدو هذه التقنيات غير جائزة قانوناً وشرعاً، لكونها ذريعة لغايات فاسدة، وما أدى للحرام فهو حرام استناداً للمبدأ الأصولي: "الوسائل تتبع المقاصد في الأحكام"[3]، ويتفرع عن هذا الأصل ضابطان[4]: الأولى: ضرورة اتصاف المقصد المراد بلوغه عبر نظم الذكاء الاصطناعي بالمشروعية، فإذا تبين فساد المقصد المحرك لها، حُكم تلقائياً بحظر الأداة التكنولوجية الموصلة إليه. أما الثانية: عدم الاكتفاء بسلامة الهدف المبتغى لتبرير قانونية الأداة المستخدمة، بل يشترط اتصاف الوسيلة المستعملة بالنزاهة أيضاً، فالمشروعية معيار لازم بالهدف والوسيلة معاً.

---

1 محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، مرجع سابق، ص 289.

2 عبد الرحيم محمد عبد الرحيم عبد المولى، **الضوابط الشرعية لتسويق أنظمة الذكاء الاصطناعي دراسة فقهية**، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، كلية الحقوق بجامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2024م، مج 66، ع 3، ص 1015. بدر الحسن القاسمي، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، أعمال الدورة 26 لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2025م، ج 2، ص 132.

3 محمد بن صالح بن عبدالله الشاوي، **التحفة المكية في توضيح أهم القواعد الفقهية**، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2024م، ط 1، ص 161.

4 محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، **موسوعة القواعد الفقهية**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003م، ط 1، ج 5، ص 775..

إن كل وسيلة تقنية برمجية حديثة يتم توظيفها لإنجاز ممارسات عملية تشتمل في تفاصيلها على تجاوزات فقهية غير جائزة، كتقنيات التزوير الرقمي المرئي المعقد المســـتعملة في دمج وتعديل مقاطع مصورة زائفة تنسب لأفراد طبيعيين أو شخصيات ومؤسسات اعتبارية سلوكيات ممنوعة أو معيبة بقصد تشويه السمعة الشخصية أو مساومة الأطراف المعنية لجني مكاسب مالية غير مشروعة، أو إكراههم على تقديم تنازلات معينة تجاه الطرف المبتز، تغدو أداة محظورة قانوناً وشرعاً بالكامل[1].

إن الذكاء الاصـــطناعي تمثل في حقيقته آلة موجهة ومحايدة، وبناء عليه تكتســـب برامجها التكييف الفقهي المناســـب من واقع طبيعة الأنشـــطة الموكلة إليها، فلو كانت الوظيفة المنجزة جائزة في ذاتها، اعتبر تشـــغيلها مباحاً، وبخلاف ذلك يقع المنع والتحريم القطعي،[2]، امتثالا لقوله صـــلى الله عليه وســـلم "ادرؤوا الحدود عن المســـلمين بالشـــبهات ما اســـتطعتم"، وإعمالاً لقاعدة الحدود تدرأ بالشـــبهات3 المتضـــمنة بســـقوط العقوبة الحدية بالشـــبهات في أقســـامها المختلفة، والمثبت في مصـــنفات كبار الفقهاء المعتمدين.

الفرع الثاني: عدم منافاة تقنية الذكاء الاصطناعي للأخلاق والآداب العامة

تمنح المنظومة الفقهية في الإســـلام القيم الإنســـانية اهتماماً كبيراً، لكونها تمثل ركيزة جوهرية في هيكلها القانوني، إذ تؤثر الفضـــائل على التكييف الشـــرعي للأقوال والتصـــرفات بين الجواز والمنع، والقبول والبطلان، بخلاف النظم القانونية البشرية التي تتجاهل غالباً الأبعاد المعنوية، وتصنف السلوكيات كحقوق فردية وخيارات ذاتية للأشـــخاص والبيئات المجتمعية، سواء التزموا بقواعدها أو أهملوها بالكلية. وبناء على ذلك، تخصـــص الشـــريعة للضـــوابط الســـلوكية حيزاً شـــاســـعاً ضـــمن مدونتها القضـــائية، باعتبار المبادئ الأخلاقية إحدى الدعائم الثلاث الكبرى التي تتأسس عليها العقيدة الإسلامية[4] وهي:

---

[1] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم عبد المولى، **الضوابط الشرعية لتسويق أنظمة الذكاء الاصطناعي دراسة فقهية**، مرجع سابق ص 1015.

2 عبد الله بن عبد العزيز محرم، **اســـتخدامات الذكاء الصـــناعي في المجال التعليمي والتربوي: الرؤية والضـــوابط**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2024م، ط 1، ص 30. عبد المولى، **الضـوابط الشـرعية لتسـويق أنظمة الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص1016.

3 محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ، **سنن الترمذي، أبواب الحدود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في درء الحدود**، رقم الحديث 1486، 253/3 حديث موقوف.

4 عبد الكريم زيدان، **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2011م، ط 1، ص 49.

1. **الأحكام العقدية:** وتتشكل من القضايا التعبدية المتنوعة مثل أركان الإيمان الستة وما يرتبط بها من مسائل علمية وعقائدية مختلفة.
2. **الأحكام العملية:** وتضم التشريعات العملية المنظمة للتصرفات اللفظية والبدنية مثل فقه العبادات وأحكام البيوع والمعاملات وغيرها....
3. **الأحكام الأخلاقية:** وتشمل الفضائل الإنسانية كالصدق والعفة والتي يجب أن توجه تصرفات الفرد المسلم وتصبح جزءاً ثابتاً من شخصيته.

كما أن التمسك والمحافظة على الفضائل الحميدة داخل بيئات مجتمعية متعددة خارج الإطار الإسلامي تنبع أساساً من حجم المكتسبات الدنيوية الناتجة عنها، وجلب المنافع المادية والوقاية من التبعات السلبية طبقاً للممارسات الإنسانية السائدة بتلك الدول. فقد برهنت التجارب أن الالتزام بالأمانة والصدق يضمن عوائد استثمارية متميزة لرجال الأعمال، نتيجة نيل ثقة المستهلكين التي تدفعهم للتواصل مع المنشآت النزيهة والابتعاد عن الكيانات المخادعة. فإذا انتفت المنفعة العملية المباشرة من الصدق أو غابت الخشية من الأذى أهملوه تماماً، فلا حرج لديهم من الافتراء ما دام لا يعرضهم للمساءلة القضائية. وهنالك شواهد كثيرة تثبت تعظيم الشريعة للقيم المعنوية وجعلها أصلاً ومنها:

1. قوله سبحانه وتعالى ممتدحاً نبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: 4] .
فقد ذكر الله سبحانه وتعالى هذه السمة بمؤكدات، كحرف (إنّ)و(لام التوكيد)، وذلك تنويها بأهمية هذه السمة من سماته وصفاته الحميدة عليه الصلاة والسلام وما أكثرها تنويها بأهميتها[1].
2. قوله صلى الله عليه وسلم" **إنّما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**"[2] إذ حصر الرسول الكريم غاية إرساله في تقويم السلوكيات الإنسانية، عبر استعمال أسلوب القصر التأكيدي بلفظ (إنما) لبيان منزلة القيم بمدونات الفقه الإسلامي الشاملة، فغدا الهدف الأسمى للرسالة متمثلاً في ترسيخ تلك المبادئ الفاضلة.

1 بهجت عبد الواحد الشيخلي صالح، **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993م، ط 2، ج 12، ص 112.

2 محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، **صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان**، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، 1422هـ، ط 1، ج 1، ص 12، رقم الحديث 9.

3. قوله صلى الله عليه وسلم "... **والحياء شعبة من الإيمان**"[1]، فإن تصنيف صفة الحياء والوقار كجزء أصيل من الأخلاق وفرع من أركانها يبرهن بوضوح على المكانة الرفيعة التي تبوأتها الأخلاق الفاضلة.

وتوجد شواهد كثيرة تؤكد سمو الأخلاق إجمالاً، وتوضح بوضوح مزايا سلوكيات فاضلة بعينها، كقوله صلى الله عليه وسلم" إن الصدق بر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن العبد ليتحرى **الصّدق حتى يكتب عند الله صديقا**"[2] وتعد هذه الأدلة غزيرة للغاية وصعبة الاستقصاء، وتبرهن في مجملها على محورية المنظومة القيمية وجذورها العميقة في الهيكل التشريعي للدين الحنيف. وتبعاً لذلك، فإن الوسائل الرقمية التي تخرق السلوكيات والآداب العامة عبر التصميم أو البرمجة أو التشغيل والاعتماد تعتبر ممنوعة فقهياً لمصادمتها ركناً أساسياً من ركائز الفقه الثلاثية وهو الجانب القيمي. وكل إجراء أو ممارسة تنجز بواسطة برمجيات الحوسبة المتقدمة بشكل يمس الفضيلة يغدو محظوراً، ويتحمل الشخص المسؤول تبعات جزائية بالدنيا والآخرة ومنها:

- توظيف تقنية الذكاء الاصطناعي والبرمجيات الذكية في نشر المقاطع الماجنة أو تعديلها أو التسويق للروابط الجسدية غير المشروعة، بما يشتمل على دعم الممارسات الشاذة والمنافية للفطرة الإنسانية السليمة.
- •تصميم المنظومات الآلية الموجهة لإثارة الشهوات وبث الفساد الأخلاقي من خلال محاكاة الهوية البشرية بهدف استدراج الآخرين للوقوع في المحظور.
- استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في الكذب صراحة وإيماء، حيث يحرم توظيف تلك التقنيات في الكذب وقلب الحقائق، سواء في مجال التسلية والترفيه أو الدعاية والإعلان.
- •استعمال التطبيقات المتطورة في تزييف الحقائق والافتراء المباشر أو الضمني، إذ يمنع استخدام هذه الوسائل لقلب الوقائع بالدعاية أو الترفيه

1 مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب، وحسن الصدق وفضله،**، مرجع سابق، ص 81. رقم الحديث 6207

2 بدر الحسن القاسمي، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، أعمال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2025م، ج 2، ص 154.،

- استخدام الأنظمة في القذف والشماتة وترديد العبارات النابية الماسة بالكرامة، سواء عبر المنطوق الآلي أو التلميحات والرسومات التعبيرية الدالة عليها وتبعاً لتلك الممارسات والتلميحات المندرجة ضمن هذا السياق، فإنها تعد ممنوعة بصريح الآيات القرآنية كما يتبين:
  - قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأعراف: 33]

ويتنافى مع تمام العقيدة، وفق ما يثبته قوله عليه الصـــلاة والســـلام "ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان" فالأنظمة البرمجية وإن لم تتوجه إليها الأحكام لكونها جمادات عازبة عن الإدراك والتكليف؛ غير أن المسؤول الحقيقي عن هذه الممارسات هو الفرد البشري سواء بصفته مبتكراً أو هندسياً أو مبرمجاً أو مستهلكاً أو مشغلاً. تأسيس وإدارة المنصات الماجنة عبر الشبكة العنكبوتية وبث المواد والوسائط المرتبطة بها أو التسويق لها بالاعتماد على خوارزميات الحوسبة المتقدمة. كما أن الضابط السلوكي الموصى به يمثل بمثابة المكابح الكفيلة بحماية المركبات من الحوادث أو الهلاك، أو الدليل الملاحي الذي يهدي البواخر في عرض المحيطات، ولذا فإن المبتغى الحاضر يكمن في يقظة وجدانية تسهم في كبح الإفرازات السلبية للذكاء الاصطناعي، لتنشأ مراجعة ذاتية داخل الأنظمة الذكية وعموماً فإن التشريعات والمؤسسات الرقابية ملزمة بوضع الضوابط الوقائية لضمان تلافي أي أذى يمس الأفراد والبيئات المجتمعية من طرف المؤسسات المصنعة لبرمجيات الذكاء الاصطناعي.[1]

المطلب الثاني: تجنب إلحاق الأذى والإضرار بالأفراد والمجتمعات وتهديدا أمن البشر

إن القواعد الكلية المعتمدة والمســـتقرة التي ينبغي أن توجه تطبيقات التقنيات الذكية، تتمثل في تفادي إيذاء الأشـخاص والبيئات وحماية الدول والمجموعات من نشـوء تهديدات سـلامة مسـتحدثة، تمس الاستقرار الفردي والمجتمعي والسياسي العالمي. وقد جرى توزيع هذا المبحث عبر جزأين جوهريين، حيث يدرس (الفرع الأول) تلافي توجيه الأذى للمواطنين والمجتمعات، في حين يســـتعرض (الفرع الثاني) درء المهددات السيادية المؤثرة على الأفراد والمجتمعات والبلدان..

1 محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ، **سنن الترمذي، أبواب الحدود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في اللعنة** رقم الحديث 2092، ج 3، ص253.

الفرع الأول: تجنب إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات

لقد حرم الله عز وجل الضرر والإضرار، ومن الآيات الدالة على ذلك:

قوله تعالى﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ ...﴿٢٣١﴾﴾ [البقرة: 231]

حيث حرم الخالق سبحانه استبقاء الزوجة، رغم أن الاستمرار بالأصل أمر مرغوب فيه، بيد أنه لما غدا الباعث وراء الإبقاء هو الإضرار بالمرأة، أضحى ذلك التصرف ممنوعاً فقهياً.[1]

قوله عزوجل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾ [البقرة: 282]

البقرة 282، فقد حرم الله عزوجل مضار عدم كاتب الدين أو الشاهد عليه[2]

- قوله تعالى ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾﴾ [البقرة: 233]
- فقد حرم الله عز وجل أن يقوم الوالد بإضرار الزوجة باستخدام الولد ولا أن تقوم هي بذلك أيضا"[3]

---

1 عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، كلمة معالي الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه في ملتقى أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المركز الرسمي للموقع الإلكتروني للشيخ عبد الله بن بيه، روما، إيطاليا، 10 يناير 2023م، ط 1، ص 1، متاح على الرابط الإلكترونيbinbayyah.net :، تاريخ الاطلاع: 07 جوان 2026.

2 أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1964م، ط 2، ج 3، ص 156.

3 أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001م، ط 1، ج 6، ص 87.

- قوله صلى الله عليه وسلم" لا ضرر ولا ضرار"[1] حيث نهى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم توجيه الأذى للخلق، كما نهى في الحديث مقابلة الضرر بالضرر

وقد استنبط الفقهاء من الأدلة المتقدمة وغيرها، ومن الفروع الفقهية الكثيرة المستندة إلى تلك الأدلة قواعد رفع الضرر، ومنها: **قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"**[2]، وقاعدة "**الضرر لا يزال**"[3] وقاعدة "**يدفع أعظم الضررين بارتكاب أخفهما**"[4]. لذا كل تقنية يترتب عليها إلحاق ضرر بالأفراد والمجتمعات فإنّه يحرم تصنيعها أو زرع البرمجيات الموجهة لها أو استعمالها

نظراً لما تشتمل عليه من مفاسد تؤثر على الأشخاص والمحيط، يتوجب إخضاع منظومات الذكاء الاصطناعي لضوابط الأمان العامة، عبر ركائز فنية تتجسد في أكواد برمجية تحكم وظائف هذه الوسائل، وتكفل توجيه طاقات التقنيات الذكية، وحصر ممارساتها في الغايات المفيدة واستبعاد الجوانب المؤذية.[5]

ويتاح دعم هذه التدابير الهندسية عبر تحميل الفرد البشري مبتكراً أو هندسياً أو مبرمجاً أو مستهلكاً، المسؤولية المدنية القائمة على إلزام الشخص بجبر التلفيات الناتجة عن تطبيقات الحوسبة الحديثة، استناداً لتطبيق أطروحة الوكيل البشري، التي تنسب للمكلف التبعات القانونية حيال التصرفات الصادرة عن برامج الذكاء الاصطناعي وتغريمه قيمة المفاسد الواقعة أو وفقاً لقاعدة مسؤولية المتبوع عن الأخطاء الصادرة من تابعه[6]، في حين يتسنى توجيه التبعات الجنائية للمكلف ضمن دائرة الجزاءات التعزيرية المستحدثة بعيداً عن الجنايات المقدرة شرعاً. وعلاوة على هذا، يستحسن بالبلدان الإسلامية إنشاء هيئات تفتيشية، تتركز صلاحياتها في تتبع الاستخدامات المدارة بواسطة نظم الذكاء الاصطناعي لتستطيع حظر أو إلغاء أي وسائط منافية للقيم أو مؤذية للبيئة المحلية، وذلك بتهيئة مناخ تشريعي يجيز هذا الإجراء التشغيلي عبر إصدار المراسيم واللوائح، التي تضمن ضبط هذه المواد أو تقوية القواعد السارية، لتمكين تلك المنصات

---

1 المرجع نفسه.

2 محمد عميم الإحسان البركتي، **قواعد الفقه**، صدف ببلشرز، كراتشي، باكستان، 1986م، ط 1، ج 1، ص 106.

3 أبو الحسن علي تاج الدين عبد الوهاب السبكي، **لأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م، ، ج 1، ص 41.

4 خالد بن علي القحطاني، **مجموعة الفوائد البهية على المنظومة القواعد الفقهية**، دار خضير للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2022م، ط 1، ج 1، ص 19..

5 عبد الله بن حامد الخويلدي، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، أعمال الدورة 26 لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2025م، ط 1، ج 1، ص 375.

6 أنس بن محمد الأمريكاني وسعاد بنت أحمد عربيات، **الذكاء الصناعي في المصارف الإسلامية الضوابط والمعايير الشرعية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2024م، ط 1، ص 161.

الإشرافية من شطب أي مادة هدامة كالرسائل التي تذكي النعرات القبلية والجهوية والمذهبية صيانةً للاستقرار الأهلي ودرءاً للمفاسد التي توقعها هذه المنشورات بحق الأفراد والشعوب.

الفرع الثاني: تجنب المخاطر الأمنية التي تستهدف الأفراد والمجتمعات والدول

أولى الفقه الإسلامي أهمية بالغة لمفهوم الاستقرار، وتتعدد الشواهد القرآنيّة التي تبرز هذا التركيز في السور المكيّة والمدنيّة على حد سواء، مثلما ورد الطمأنينة بشتى مجالاته في الروايات النبويّة الشريفة، بما يتجاوز السعة المتاحة لحصره وسرده. ومن الأمارات الموضحة لقيمة السلام كونه منحة ربانيّة استوجب الخالق بها شكر خلائقه.

- قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [العنكبوت: 67]

حيث أنكر الباري جل وعلا كفار قريش لإنكارهم وعدم تقديرهم لفضل الله عليهم بنعمة الأمن التي ميزهم بها، رغم عيشهم في بيئة مليئة بالنزاعات والصراعات العشائرية.

- قوله تعالى ﴿ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴿٤﴾﴾ [قريش: 4]

إذ اعتبر المولى وقاية سكان الحرم من الفزع والمسغبة هبة تقتضي من الخلائق الثناء عبر التوحيد والامتثال، عوضاً عن الجحود والإنكار[1]

- قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ [البقرة: 126]

دعا الخليل إبراهيم ربه تبارك وتعالى ببسط السلام ويعم الأمن في البيت الحرام وتوفير سبل العيش الكريم أهله بالرزق[2].

- قوله **صلى الله عليه وسلم" من أصبح آمنا في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها** "[3]، إذ لخص هذا الحديث الشريف وجمع التوجيه النبوي ركائز الاستقرار الأساسية بحديثه عن القوت والعافية الجسدية، مبيناً أن أبرز مجالات الطمأنينة تشمل السلامة الطبية، والوفاء الغذائي، علاوة على الحماية البدنية والذاتية والعائلية للأفراد.

---

1 أبو محمد الحسين بن الفراء البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، دار طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1997م، ط 4، ج 8، ص 547-548.

2 الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 2/45-48

3 الترمذي، سنن الترمذي، **أبواب الزهد عن رسول الله، باب في التوكل على الله، رقم الحديث 2499**، 4/371،قال الترمذي: حديث حسن لغيره.

- **فعله صـــلى الله عليه وســـلم** :في تأمين أهل مكة لما دخلها فاتحاً حيث قال" **من دخل دار أبي سـفيان فهو آمن، ومن ألقى السـلاح فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن** "[1]، حيث انه صـلى الله عليه وسـلم سـلامة سـكان الحرم على ذواتهم وممتلكاتهم في قمة تمكينه رغم مواقفهم السـابقة بالإنكار والإبعاد، مما يبرهن على الاهتمام البالغ للفقه الإســـلامي بحماية النفس والمال بشـــتى صورهما ومجالاتهما.[2]

يتعامل الدين الحنيف مع الاستقرار بمنظور تكاملي يرى أن السلام وحدة مترابطة، فهنالك الحماية المعرفية والاعتقادية: المرتبطة بتوحيد الباري جل وعلا، وامتثال لشرعه كما دلّ على ذلك قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾ [الأنعام: 82] ويقصد بالظلم بتلك الآية الشرك بالخالق سبحانه وتعالى، وفقاً للسياق بكتب التفسير لكونه منبع الزيغ واصل الانحرافات العقائدي الذي يقوض بنيان المجتمعات وتماسكها. كما أن بلوغ السلام العقائدي يشكل القاعدة المركزية التي تنبثق منها سائر الأطر الحمائية المعاصرة بشؤون الخلائق، ابتداءً بالحفاظ الفكري، وانتهاءً بسلامتهم الملموسة بشتى مجالاتها كالمنظومات المعنية برعاية الجوانب الطبية والتموينية

إن المجتمعات كثيراً ما تجلب لذاتها أزمات ومفاسـد ومخاوف عبر الابتكارات والصـناعات التقنية، وربما شـــكل اكتشـــاف المفرقعات المحطة الأولى بذلك النفق المظلم الذي اختتم بالمنظومات الذرية حتى غدت الإنســانية بأســرها وجلة من مهدداتها ورهينة لهواجســها ونتائجها [3]، حيث ابتكرت البشــرية أدوات دمارها بواسـطة قرائح مكتشـفيها الذين مالوا لتوظيف مهاراتهم الذهنية الممنوحة لهم في الأذى عوضـاً عن استغلالها بالإصـلاح ونفع الناس وإسعادهم، ولا تعد برمجيات الذكاء الاصطناعي استثناءً بهذا الصدد، إذ توشـك المجتمعات أن تفقد توجيه هذا الكيان المرعب الذي ابتكرته بإرادتها، ويوشـك هذا النظام أن ينقلب ضـدها ليريقها من المصـائب ما لم يتصـوره عقل[4]، ولهذا فإن الفقه الإسـلامي يقرر من القواعد ما يضـبط اندفاع هذا النظام ويوفر للبشـرية آليات التحكم به، وبناءً عليه يجب أن تظل تقنيات الذكاء الاصـطناعي تابعة لتوجيه صانعها أو مبتكرها أو مصممها أو مستهلكها، بحيث يتأتى التعديل بوظائفها بالظرف الملائم

1 مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم** ، مرجع سابق، رقم الحديث 1780، ج 5 ص 172.

2 أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي، **شرح صحيح مسلم**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م، ط 3، ج 10، ص 215.

3 عبد الله بن عبد العزيز محرم، مرجع سابق، ص 35.

4 إياد بن عبد الكريم العسود، **المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات الإلكترونية: دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023م، ط 1، ص 20.

وحظرها من إنفاذ الإجراءات المشتملة على مهددات تضر بالناس عامة أو بالبلدان والمؤسسات السيادية خاصة، وربما تكون أعظم استعمالات الحوسبة المتقدمة تهديداً للإنسانية هي النظم العسكرية التي قد يعجز المكلف فيها عن إدارة المنظومة الذكية، والتي قد تستغل مهاراتها في تدمير البيئة والحياة. وكذلك فإن التهديد الرقمي المتجسد بالقرصنة المعلوماتية المتبادلة بين الحكومات يوازي بخطورته بعض المنظومات القتالية، علاوة على دس تطبيقات التجسس وإعطاب برامج التحذير العسكري عبر شل الحواسب الموجهة لتلك العمليات.

المطلب الثالث: مراعاة المصالح العامة ومقاصد الشريعة وحق الخصوصية

إن الشريعة الإسلامية الغراء جاءت محملة بمقاصد تشريعية بالغة الأهمية؛ فالشرع الحكيم جعل من هذه المقاصد غايته وهدفه الأسمى الذي يهدف للوصول إليه عبر سن الأنظمة والأحكام؛ والهدف الأساسي من كل هذا هو جلب السعادة للمسلمين في الدارين–الدنيا والآخرة– إذ أن هذه الغايات والمقاصد لا تسير على نمط واحد؛ فبعضها يتسم بالعموم والشمول لينتشر بوضوح في كافة الأبواب والموضوعات الفقهية، بينما نجد في المقابل أن بعضها الآخر يأخذ طابعاً خاصاً ومحدداً يرتبط بمسائل في أبواب معينة دون غيرها. ومما يثير الاهتمام ميدانياً، أن هذا التأصيل الفقهي ينعكس مباشرة على واقعنا الرقمي؛ إذ يصبح من الضروري والمؤكد أن تلتزم تقنيات الذكاء الاصطناعي بتحقيق هذه المصالح الحيوية وتراعي تلك المقاصد الأخلاقية في كافة تطبيقاتها المعاصرة فالآلة مجبرة على الانصياع لقيم الإنسان وحقوقه. وقد تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع؛ إذ يعالج **(الفرع الأول)** مراعاة مقاصد الشريعة، يتناول **(الفرع الثاني)** مراعاة جلب المصالح ودرء المفاسد ، ويدرس **(الفرع الثالث)** مراعاة حق الخصوصية.

الفرع الأول : مراعاة مقاصد الشريعة

إن الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها، لمصلحة العباد[1]، وتنقسم هذه المقاصد إلي أقسام متنوعة باعتبارات مختلفة، حيث إن تقنيات الذكاء الاصطناعي ومنظوماته، ينبغي أن تتسق أحكامها وأنشطتها مع مقاصد الشرع المطهر، وذلك من خلال تحقيق بعض المقاصد العامة أو الخاصة، وأن أية تقنية أو نشاط لتلك التقنية يتعارض مع مقاصد الشرع المطهر، فإن تلك التقنية أو ذلك النشاط لا يشرع، وتأسيسا على ذلك، فليس كل تقنيات الذكاء الاصطناعي تراعي المقاصد السمحة وتحققها، وليس

1 أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، مرجع سابق، ص 253.

كل التقنيات تتعارض مع تلك المقاصـد أو تنافيها، فإن من التقنيات ما يحقق منافع للبشـرية في مجالات المختلفة، فيكون بهذا متوافقا مع مقاصـد الشـريعة ومراعيا لتلف المقاصـد، ومن تلك التقنيات ما ينطوي على مفاسد وأضرار يجعلها منافية لتلك المقاصد ومعارضة لها.

1. علاقة تقنيات الذكاء الاصطناعي بالمقاصد الضرورية

بيان مدى اقتراب تلك التقنيات من مراعاة مقاصد الشرع المطهر أو ابتعادها عنها:

أ- **حفظ الدين:** يتاح استغلال تطبيقات الأنظمة الذكية لخدمة غايات حماية مقصد حفظ الدين:[1]

- البرمجيات الموظفة بنشر الدعوة الإسلامية بمختلف الألسنة العالمية.
- الآليات المسـتخدمة بتطوير مناهج التثقيف الفقهي، ولا سـيما عبر شـبكات التواصـل الاجتماعي.
- الوسائل المستعملة بتقديم الفتاوى ومنها الأجهزة الآلية التي برزت مؤخراً بموسم الحج سنة 1446هـ لإرشاد ضيوف الرحمن بلغات الشعوب المسلمة المتباينة.
- النظم المخصـصـة لنقل دلالات الذكر الحكيم والمؤلفات الإرشـادية والشـرعية لثقافات المجتمعات المتنوعة.
- الأنظمة الموجهة لرصـد المواقيت التعبدية والإعلام بها بواسـطة النداء أو التنبيهات الصـوتية، والتي ترعى التباين الزمني بمختلف أرجاء الأرض، وتعين الراحلين لوجهات غريبة، وترشد للاتجاه الصحيح أينما ارتحل صاحب هذه البرامج ببلدان المعمورة قاطبة.
- الحلول التكنولوجية الكفيلة بتحديد الإحداثيات المكانية لحاملها حيث تسـاهم تلك الميزة بتوفير منافع متعددة تندرج ضـمن رعاية الهوية الدينية، كمعرفة الجوامع المحيطة ومواعيد الإمساك بقرى الصيام، وما يسمى بالمعصم الرقمي الهادف لمتابعة الزائر، وتسهيل بلوغه حال فقدانه طريق سكنه، بما يمنع تخلفه عن وفده، ويمثل المغتربون والسياح الفئة الأكثر انتفاعاً بهذه النماذج، إذ تمكنهم من معرفة الشؤون اللازمة لإتمام نسكهم.

1 شموط، **الذكاء الاصطناعي أحكامها وضوابطه وأخلاقياته**، ص286.

التقنيات والتطبيقات ما يتنافى منه هذا المقصد:[1]

- ✓ البرمجيات المستعملة لنشر الأفكار اللادينية أو تذبذب قناعات الأفراد عبر ترويج الادعاءات الفاسدة.
- ✓ الأنظمة الهادفة لدعم حركات تجاوز البشرية، بواسطة ما يسمى بتطوير الطاقات الحيوية للجسد.
- ✓ المنصات الترفيهية المكرسة لترسيخ الأوهام، كالتطبيقات الذكية الداعمة لممارسات العرافة والكهانة والدجل.
- ✓ الوسائل الناقلة لمعطيات مغلوطة بقصد أو بدونه، جراء افتقار هذه الأدوات للمراجعة الفقهية المتخصصة.

ب- **حفظ النفس:** هناك أدوات عديدة ومتعددة يتاح توظيفها لدعم مقصد حفظ النفس ومن أبرز تلك الوسائل[2]:

- الأنظمة الرقمية الموجهة للقطاعات الطبية والتي تعين على تحديد الأسقام وتحديد العقاقير الملائمة لحالة الفرد وبنيته عقب جدولة السجلات الطبية لذلك الشخص وبما يخدم وقاية الأرواح.
- البرمجيات المستعملة للتنبيه من إنهاء الحياة، أو الوسائل المستهدفة لتقديم المساندة النفسية لثني العازمين على إيذاء أنفسهم عن ارتكاب ذلك.
- وسائل ما يسمى بالعناية الإرشادية وهي تكنولوجيات مستخدمة لرفع كفاءة معيشة المصابين بوعكات مستعصية يصعب برؤها.
- تطبيقات الحوسبة المتقدمة المتبعة بداخل رعاية المستشفيات عبر فحص مؤشرات المصابين، وتتبع الوضع الطبي للشخص وتنبيه مكاتب الأطقم العلاجية، كالممرضين والأخصائيين فور تغير الوضع الحيوي لدى العليل، وبما يتطلب مجيء الفريق الطبي.[3]

---

1 أحمد، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، 485/01، شموط، الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، ص286.

2 شموط، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، ج289/1، البرزنجي الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، ج2/ص354، الخويلدي، الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، ج1/ص376.

3 المتبولي، الذكاء **الصناعي ودوره في تحقيق مقصد حفظ النفس**، دراسة فقهية مقارنة، ص936.

ومع الفوائد الغزيرة والمتنوعة والمســـاهمة بتدعيم مقصـــد حماية الأرواح، غير أن هنالك بعض المنابع والمهددات ببيئة الآلات الذكية ومكوناتها، بما يبتعد عن صـــيانة الذات ويصـــادمها ومن هاته الأدوات: [1]

ج- **حفظ العقل:** توجد برامج متطورة تعين على صـــيانة الفكر عبر تطوير الملكات الذهنية ودعم الأساليب الابتكارية:

- المنصـات الترفيهية المخصـصـة لتنمية القدرات الفكرية والمهارات العقلية ورفع مسـتويات الفطنة البشرية، شريطة خلو هذه النماذج من التجاوزات الفقهية.[2]
- الوسـائل التثقيفية التي تيسـر كسـب المعارف المفيدة بمختلف الميادين الدينية والإنسـانية والطبية والتطبيقية والمصـممة بواسـطة أدوات الحوسـبة الذكية لشـرح الشـريعة أو الذكر الحكيم ومعارفه أو الأثر النبوي أو اللسانيات وعلومها[3].
- آليات ما يســمى بالمعلم الافتراضـــي وهي تكنولوجيا ترتكز على الخوارزميات المتقدمة، حيث تسـمح هذه الأداة للدارس بنقاش المدرس الرقمي، تماماً كحديث الطالب مع أسـتاذه الفعلي إذ يدور الحوار بالصوت واللقطة، وعبر هذه الواجهة يتاح عرض النماذج التفسيرية وبما يخدم متلقي هذه الميزة.[4]

ومع المزايا العديدة والمتعددة والمسـاهمة بتدعيم غاية رعاية الفكر، إلا أن هنالك بعض السـلبيات والتهديدات بداخل بيئة الأنظمة الذكية ومكوناتها ما يعطل الذهن ويسبب الأذى له، ومن تلك الأضرار:

- تراجع الكفاءة الذهنية للشـخص بسـبب اتكاله على القدرات الحسـابية للجهاز، جراء إبعاد الفكر عن التدبر فإن فاعلية العقل سـتنخفض وتتقلص المهارات الفكرية[5] ،وذلك اسـتناداً لمبدأ الضـمور والنشـاط ومضـمونه: أن أجزاء البدن البشري التي تهمل أو ينقص تشـغيلها

---

1 شموط، الذكاء **الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، ج1/ص289.

2 باه، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، ج2/ص185.

3 العنزي، دور **الذكاء الصـــناعي في تعزيز جودة التعليم في الســـنة النبوية**، 2024م، باه، الذكاء الصـــناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، ج2/ص185.

4 الكواني، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، ج2/ص200.

5 شموط، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، ج290/1، بروال، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثارها الواقعية في ضوء مقاصد حفظ العقل**، ص569.

يعتريها الهزال وتضـــعف إمكانياتها بإنفاذ العمليات الحيوية الموكلة إليها على عكس الأعضاء التي يتوالى استخدامها[1]، فإن تلك الأجزاء ترتفع كفاءتها بأداء الوظائف الأساسية المحددة لها.[2]

د- **حفظ النسل:** اهتم الدين الحنيف بالنسل، لكونها تضمن بقاء الجنس الإنساني، وما ينتج عن هذا التتابع من عمارة الأرض، وترسيخ غاية لاستخلاف الأرض المقررة ولهذا نجد التوجيهات النبوية الكريمة تحث على الزواج وتحبب فيه، لما يشتمل عليه النكاح من منافع غزيرة تخدم مقصد حفظ النسل كقوله صلى الله عليه وسلم: "**يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج**"، وقوله أيضـــا "**تزوجوا الودود الولود فإني مباه بكم الأمم**"، وتتعدد برمجيات الذكاء الاصـــطناعي القادرة على المشاركة في بلوغ غاية مقصد حفظ النسل، والتي تعد من المقاصد الضرورية ضمن شبكة المقاصد الكلية بالفقه الإسلامي.

1. التطبيقات الذكية التي يمكنها أن تقدم مساهمة في تحقيق ذلك المقصد:

- المنظومات الرقمية الموجهة للتنبيه من الســـلوكيات المخلة بمقصـــد حماية الذرية، كالتطبيقات التي تحذر من الفواحش وذرائعها القريبة.
- وسائل برامج العناية التناسلية والموجهة للنساء صوب الممارسات الملائمة لوقاية الأجنة المستقرة ببطونهن[3]، والأنظمة المتطورة المعنية بشؤون الأم والطفل والمقدمة للإرشادات والتوصـــيات لكل والدة، بما يتلاءم مع بنيتها الجســـدية وظرفها العائلي والنفســـي، وتلك العناية لا تنحصـر بمدة الحمل بل تتجاوزها لمرحلة الرضـاعة والتربية قصـد تنشئة خلف خالٍ من العلل كخطط تتبع اللقاحات الدورية بعهد الصغر وغيرها.

1 وفاء شحادة زغبر، **تمكين البحث العلمي بالذكاء الاصطناعي: تحقيق التوازن بين الابتكار والمسؤولية الأخلاقية**، *مجلة كلية التربية*، جامعة أسيوط، مصر، مج 40، ع 11، نوفمبر 2024م، ص 148.

2 نسيمة بروال وجميلة قارش، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثارها الواقعية في ضوء مقاصد حفظ العقل"، أبحاث الملتقى العلمي الدولي: الذكاء الاصـــطناعي وتطبيقاته في العلوم الإســـلامية**، مخبر الدراســـات الفقهية والقضـــائية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، نوفمبر 2023م، ص 570.

3 عبد الرحيم محمد عبد المولى، "**الضـوابط الشـرعية لتسـويق أنظمة الذكاء الاصـطناعي: دراسـة فقهية**"، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، مج 66، ع 3، 2024م، ص 1019.

- التطبيقات الذكية المتعلقة بتقديم الاستشارات للمقبلين على الزواج، بغية المحافظة على أسرة سليمة قادرة على تربية الأولاد وتنشئتهم تنشئة سليمة صحيا وتربويا .
- التطبيقات الذكية المستخدمة في متابعة الحمل ومراقبته، وتنبيه الحامل في حال وجود ما يستوجب تدخلا طبيا .

2. تطبيقات ذكية تنافي هذا المقصد ومنها:

الوسائل الآلية الحديثة المصممة كأجهزة محاكاة جسدية الروبوتات الجنسية تحرك الشهوات، وتنشر المنكرات عبر تقمص ملامح الرجل أو المرأة لاستدراج الطرف المقابل[1]. وتتباين الأضرار المترتبة على تلك الأدوات تبعاً لاختلاف تأثر الأشخاص المستعملين لها ونوعية تعاملهم مع المنظومة وفق الآتي:

- بعض الأفراد تظهر ردود أفعالهم تجاه تلك المجسمات في صورة ابتعاد عن الاقتران الشرعي نتيجة تلبية نزواتهم البدنية بأسلوب غير سوي عبر استعمال تلك الآلات.
- وآخرون تبرز استجابتهم بضعف الكفاءة الفطرية جراء تكرار اللجوء لهاته النماذج، التي يعجز دورها عن تقديم التوافق الجسدي الطبيعي المتاح عبر العلاقة الزوجية.
- وهنالك فئة تعمل هذه الأدوات على إثارة الهوس الغريزي لديهم، مما يوجههم لتفريغ الطاقات عبر إقامة روابط محظورة، وهي روابط تسفر عن تناقص الذرية بداخل الدوائر الممنوعة، إما للاستغناء عن الإنجاب، أو للخشية من الأعباء المترتبة على ما يدعى بالشريكين.[2]
- برمجيات الحوسبة بالمواقع العارية والمروجة للممارسات خارج النطاق الأسري، والمدافعة عن الانحراف القائم تحت مسمى الميول المتماثلة بغرض تقليل وطأة استقباح السلوك المشين، بما يسهم في تبلد المشاعر نحوه وربما اعتياده، حتى يغدو فعلاً مستساغاً. ومن شأن رواج الشذوذ وتفشيه إعاقة التكاثر بما يجسد إضرارا حقيقياً لمقصد حفظ النسل.

---

1 أحمد سعد علي البرعي، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي**، *مجلة دار الإفتاء المصرية*، القاهرة، مصر، ع 48، يناير 2022م، ص 58.

2 عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، "**الذكاء الاصطناعي وأثره في الضمان في الفقه الإسلامي**"، *مجلة الدراسات القانونية*، كليات القانون بجامعة أسيوط، مصر، ع 55، ج 1، 2022م، ص 34.

2- حفظ المال:

اهتم الشـرع الحنيف بغاية بمقصـد حفظ المال ورتب التشـريعات الفقهية لتلائم هذا الهدف، عقب تصـنيفه بين المقاصـد الضـرورية التي يبتغي الشـرع المطهر بلوغه، وعياً بمنزلة لأهمية المال بعمارة الأرض ونفع عباد الله سبحانه، علاوة على دورها المحوري ببناء القوة والسيادة للأمة، ووقايتها من التبعية والانقياد للمخططات الخارجية المشـبوهة، وضـمان السـيادة الوطنية، حيث إن هذه الحرية لا تتأتى أو تسـتمر بوجود تبعية اقتصـادية، ولهذا تعد الأموال ركيزة أسـاسـية يتاح اسـتخدامها لبلوغ الكفاية المحلية للأمة، إذ بهذه الوفرة تمتلك الأمة إرادتها، وبدونها تسـقط والأمة المجتمعات، ضـحية للتهديدات التنموية والمساومات السياسية، لكون حيازة الغذاء تضمن حيازة القرار، وفقدان القوت يورث فقدان الاستقلال.

ويستطيع الذكاء الاصـطناعي المسـاهمة بحفظ المال عبر نظم برمجية تخدم هذا المقصـد، ومع ذلك فإن الذكاء الاصطناعي استعمالات قد تؤذي مقصد حفظ المال، ولأجل حصد مكاسب تلك التطبيقات ومزاياها وتقليل أخطارها تبرز حلول معينة تصب في مقصد حفظ المال ومنها:

- إيجاد المبادرات والبدائل للأزمات التنموية اعتماداً على فحص المعلومات المسـجلة وتقييمها.
- دراسة المؤشرات المالية والتجارية لغرض صياغة الرؤى المستقبلية الرامية لترقية الإنتاج، وتفعيل كفاءة المجالات الاستثمارية المتباينة.
- البرمجيات المتطورة التي تدعم نهضـة الأسـواق وإدارة العمليات التبادلية بغرض حصـد عوائد مالية متزايدة. [1]
- التقنيات الحديثة المسـتعملة برصـد الميزانيات وإتاحة التحذير الاسـتباقي من النكبات والأوبئة التي ربما تبيد هاته الثروات، كبرامج التنبؤ بحدوث الجمود أو البرد الذي قد يؤدي لتلف النباتات والزراعات الموسـمية، وابتكار أدوات قياس تدفق السـيول بهدف رصـد احتمالات وقوع الفيضانات، وتقديم الإخطار الفوري وتوفير التوجيهات والتوصيات النافعة بتلك الأزمات.

[1] محمد، **الأسس الإسلامية لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص525

بيد أن هناك توظيفات لخوارزميات الذكاء الاصطناعي تؤثر سلباً على مقصد صيانة الأموال، وأبرزها:

- رواج المخالفات الشرعية الملابسة لما يعرف بالعقود الذكية يتعلق بصور القبض وأهلية المتعاقدين والعيوب والمسؤولية المترتبة عليها[1]
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات الاحتيال والقرصنة عبر اختراق الحسابات المصرفية، وسرقة البيانات البنكية، واستخدامها في التحويل من حساب العميل إلى حساب القرصان، الأمر الذي يتسبب في خسائر مالية من جهات مستهدفة سواء أكانت تلك الجهات أفرادًا أو المؤسسات[2].
- إمكانية الاستغناء عن العمالة الماهرة نظراً لتقلص فرص التشغيل أو فقدانها جراء حلول الآلة مكان الإنسان[3]، بسبب انخفاض الكلف التشغيلية مقارنة بتلك الكلف مع وجود العمالة البشرية، بالإضافة إلى السرعة والدقة التي تتميز بها تقنية الذكاء الاصطناعي نظراً لعدم تأثرها بالمؤثرات الخارجية التي قد تطال العمالة البشرية، كالكسل أو الملل أو الظروف النفسية والبدنية التي تؤثر على القدرات الذهنية والجسدية للعمالة البشرية[4] .
- تسهيل بعض المعاملات المحرمة، كمعاملات الميسر وإنتاج العملات الرقمية المشفرة غير المنضبطة، مما يرتب أضراراً على الأفراد والمجتمعات[5] .
- عمليات الابتزاز التي يمكن أن تستخدم فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال استخدام الحيل الإلكترونية، والمعروفة بالدبلجة في تصوير الأشخاص المستهدفين في أوضاع

---

1 عبد النور بن نوار بربير، **رؤية مقاصدية في أخطار وآفاق الذكاء الصناعي، أبحاث الملتقى العلمي الدولي: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية**، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2024م، ص 71.

2 بدر الحسن القاسمي، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، أبحاث الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، وزارة الأوقاف الشؤون الإسلامية القطرية بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، الدوحة، قطر، 1446هـ – 2025م، ج 2، ص 132.

3 ياسر محمد عبد الرحمن طرشاني، **دور الذكاء الاصطناعي في تطوير تكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق مقصد حفظ المال في عصر التحول الرقمي**، *مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية*، ماليزيا، 2024م، ص 279.

4 بدر الحسن القاسمي، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، مرجع سابق، ص 132.

5 عبد النور بن نوار بربير، **رؤية مقاصدية في أخطار وآفاق الذكاء الصناعي**، مرجع سابق، ص 71.

خادشـــة للحياء أو منافية للأخلاق بغية مســـاومة تلك الشـــخصـــية على دفع مبالغ طائلة لتجنب نشر هذه الصور والتسبب في فضائح غير أخلاقية لتلك الشخصية[1]

- إمكانية التحيز في الخوارزميات من خلال اتخاذ القرارات، بالنيابة عن الإنســان عند تغذية الآلة بالبيانات المتحيزة[2].

الفرع الثاني: مراعاة جلب المصالح ودرء المفاسد

اعتبر الشـرع المطهر المصـلحة ضـمن المصـادر التشـريعية التي يمكن أن تسـتفيد منها الأحكام الشـرعية، بل إن الربط بين المصـلحة والشـرع يكون ربطاً وثيقا[3]، فما أباح الله شـيئا إلا والنفع فيه غالب، وما حرم شيئا إلا والضرر فيه غالب، ولعل أبلغ مقولة تصور هذا الارتباط الوثيق بين المصالح و الشرع المطهر: "أينما تكون المصـلحة فثم شـرع الله"[4]، وقد تعددت تعريفات المصـلحة في المدونات الأصـولية نذكر منها:

- المحافظة على مقصـود الشـرع من الخلق، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسـهم وعقلهم ونسـلهم ومالهم"[5]
- جلب المنفعة ودفع المضرة .

والمصـلحة وإن كانت تضـمن في المدونات الأصـولية من الأدلة العقلية، إلا أنّ لها نصـيباً وافرًا من الاعتبار الشرعي، حيث شهد القرآن والسنة لاعتبارها[6]، وقام الإجماع من العلماء على ذلك.

---

1 بدر الحسن القاسمي، **الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، مرجع سابق، ص 132.

2 طرشاني، **دور الذكاء الاصطناعي في تطوير تكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق مقصد حفظ المال**، مرجع سابق، ص 279.

3 أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، **الفوائد في اختصار المقاصد**، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 1996م، ط 1، ص 62

4 عبد الوهاب خلاف، **السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية**، دار القلم، الكويت، 1988م، ط 1، ص 15.

5 أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م، ط 1، ج 1، ص 179..

6 محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، مرجع سابق، ص 291.

في السطور التوالي نذكر طرفا من أهم الأدلة على الاعتبار الشرعي والنص على وجه الخصوص للمصلحة، وبنائه الأحكام الشرعية عليها، وخصوصا في معرض تعليل الشرع المطهر لبعض الأحكام الشرعية، بما تجلبه من مصالح، أو تدرؤه من مفاسد"[1]

- قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء: 107]
- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦﴾ [المائدة: 6]

وفي الآيات الكريمة المتقدمة ربط ظاهر بين الحكم الشرعي المنصوص عليه والمصلحة التي أسس عليها ذلك الحكم الشرعي، وقد جاء لجلبها، فقد علّل عزوجل بعثة نبيه صلى الله عليه وسلم لمصلحة ظاهرة، وهي الرحمة للعالمين، ولا تكون بعثته صلى الله عليه وسلم كذلك، إلاّ إذا كانت محققة لمصالح تشكل في مجملها أو مجموعها رحمة للعالمين[2]، وجاء التعليل بالمصلحة في آية فرضية الوضوء معبرا عن إرادة الله عز وجل في تنظيم المسلمين وإتمام نعمته عليهم، ونافيا ما قد يتسلل إلى الأذهان من قصد الإعنات وإيقاع الحرج[3]، وجاءت الآية الثالثة لتبين المصلحة في إيجاب القصاص المتمثل في قتل القاتل، وقد يظهر للوهلة الأولى ولغير المتعمق في النظر الشرعي، أن قتل القاتل مفسدة بينما هو مصلحة، بل إن في قتل القتلة مصلحة كبرى مناقضة لفعلهم ،وهي الحياة للأفراد والمجتمعات نتيجة ما يحققه القصاص من زجر وردع[4]، ويعتبران بمثابة مصالح تحقق أمنا وقائيا للمجتمع من فشو الجريمة وانتشارها.

---

1 ابن قدامة المقدسي، **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002م، ط 2، ج 1، ص 487.

2 عبد القادر صهوان، **المصلحة وأثرها في بناء الأحكام (الوقف أنموذجاً)**، *مجلة كلية الشريعة والقانون* بطنطا، جامعة الأزهر، مصر، 2019م، ع 34، ج 4، ص 319.

3 ابن النجار الحنبلي، **شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير**، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997م، ط 2، ج 1، ص 314.

4 أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)**، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001م، ط 1، ج 10، ص 9.

وكما جاءت هذه النصـوص وغيرها معللة لجلب المصـالح: جاءت نصـوص أخرى معللة لدرء المفاسـد، وتتكامل هذه النصـوص في النهاية لتدّل على مدى ما يوليه الشـرع المطهر لإقامة الصـالح من اعتبار: لأن درء المفاسد هو في المصلحة النهائية جلب للمصالح

- قولـه تعـالى: في تعليل مقســـمـة الفيء: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧﴾ [الحشر: 7]

فقد علل الله عزّوجل القسـمة المذكورة بتعميم النفع عن المسـلمين، وبعدم تركز الثورة وتداولها بين الأغنياء فقط.

- قوله صـلى الله عليه وسـلم" إنّما جعل الاسـتئذان من أجل البصـر"[1]، حيث علل النبي صـلى الله عليه وسـلم وجوب الاسـتئذان لدى إرادة الدخول إلى البيوت لدرء مفسـدة متوقعة تتمثل في وقوع بصـر الداخل على ما حرمه الله كأن يقع بصـــره على امرأة متكشـــفة، وما يتتبع ذلك من فتنة أو إيذاء للمرأة التي من الطبيعي ألا تتحجب في بيتها أو في خدرها[2]
- الإجماع[3] : حيث أجمع الصحابة على مسائل كان دليلها المصلحة، ولم يسبق أن تقدم فيها نص عن الله في كتابه الكريم، أو رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته المطهرة، وإنّما نظروا إلى المصالح المتأتية من ذلك للإجماع[4].

1 البخاري، **صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من أجل البصر، رقم الحديث (5887)**، ج 5، ص2304.

2 ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1379هـ، ج 11، ص 24.

3 عبد الوهاب خلاف، **علم أصـول الفقه، دار القلم**، الكويت، 1978م، ط 12، ص 86.عبد القادر صـهوان، "**المصـلحة وأثرها في بناء الأحكام (الوقف أنموذجاً)**"، *مجلة كلية الشـريعة والقانون* بطنطا، جامعة الأزهر، مصـر، 2019م، ع 34، مج 4، ص 320.

4 نجم الدين سليمان الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1988م، ط 1، ج 3، ص 213. ابن قيم الجوزية، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، مكتبة دار البيان، دمشق، سوريا، د.ت، ج 1، ص 29.

ومن أمثلة ذلك جمع القرآن الكريم، وقتال ما نعي الزكاة من أبو بكر رضـــي الله عنه، واتخاذ الدواوين في عهد عمر رضي الله عنه، وتضمين ما أتلفوه حتى لا يتساهلوا في حفظ أموال الناس[1]، كما أن علي رضي الله عنه حيث أمر بتضمينهم: "**لا يصلح الناس إلا ذلك**"[2].

إذ لابد لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تكون محققة لمصلحه أو مراعية لها ومجتنبة للمفسدة حتى تكون مشروعة في الفقه الإسلامي، لأن الشريعة الإسلامية في منظومتها التشريعية، مبنية على جلب المصالح وتعظيمها ودرء المفاسد وتقليلها، فإن كانت تلك التقنية تنطوي على مفسدة لا يمكن الوصول إلى المصلحة المتوخاة منها إلا بارتكاب تلك المفسدة، فإن هذه التقنية لا تشرع حتى تكون المصلحة فيها هي الغالبة، وحتى لا يترتب على جلبها ارتكاب المفسدة، فقد حّرم الله عزّ وجل الخمر والميسر مع تصريح الآية الكريمة لوجود بعض المصالح فيهما، المفاسد في الخمر والميسر المعبر عنها بالإثم كانت سبب في تحريمها[3].

وقد استنبط الفقهاء من ذلك قاعدة" **درء المفاسدأولى من جلب المصالح**"[4]التي تفيد بأنه اذا كان جلب المصلحة لا يتأتى إلاّ من خلال ارتكاب المفسدة، فإن المفسدة تدرأ ولو أدى ذلك إلى تفويت المصلحة، ومعنى ذلك أن الحكم الذي ينطوي على مصلحة لا يمكن تحصيلها إلاّ بمقارنة مفسدة مساوية أو راجحة، فإن هذا الحكم لا يشرع إعمالاّ للقاعدة المذكورة، ومن باب أولى فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي المنطوية على مفسدة محضة لا تشوبها مصلحة فإن هذه التقنية تُحظر ولا يشرع تصنيعها أو تصميمها أو برمجتها أو استعمالها في تلك المفسدة.

---

1 علي حسب الله، **أصول التشريع الإسلامي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1975م، ط 5، ص 181. وهبة الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006م، ط 1، ج 1، ص 256. بلقاسم بن ذاكر بن محمد الزُّبيدي، **الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي دراسة تأصيلية تطبيقية**، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014م، ط 1، ص 449.

2 ابن أبي شيبة الكوفي، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (مصنف ابن أبي شيبة)**، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004م، ط 1، ج 11، ص 514

3 محمد رشيد رضا، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، دار المنار، القاهرة، مصر، 1367هـ، ط 2، ج 7، ص 51.

4 تاج الدين عبد الوهاب السبكي، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م، ط 1، ج 1، ص 105.

1. **التقنيات التي تنطوي على مفاسد تبرر منعها وحظرها:**

- تقنيات الذكاء الاصطناعي المصممة لتقوم بأعمال قرصنة منها.[1]
- عدم مراعاة شروط السلامة العامة في بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن عدم مراعاة شروط السلامة العامة في تلك التقنيات يؤدي إلى وقوع حوادث تتسبب في وفيات أو أضرار بدنية جسمية أو خسائر مادية تتمثل في إتلاف بعض الأموال[2]
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في سباق التسلح، والتي يستخدم في أغراض حربية مختلفة،،
- التزييف العميق، وذلك باستخدام الذكاء الاصطناعي في تزوير الحقائق من خلال التلاعب بالصور أو ما يعرف بالدبلجة، بغير التشهير والابتزاز للشخصيات المستهدفة.[3]
- استخدام المعلومات الخاصة ببعض المؤسسات والأفراد بعد قرصنتها، للتأثير على أولئك الأفراد أو تلك المؤسسات، الذين يقومون باستشارة تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تستخدم هذه التقنيات المعلومات المقرصنة في إقناع المستخدمين باتخاذ قرارات أو تعديل سلوكيات، قد لا تكون بالضرورة في صالحهم[4]
- مساهمة بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي في الانفصال البشري عن محيطهم الاجتماعي الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية.[5]
- التلاعب بالجينات البشرية وذلك بإدخال تعديلات على الجينوم البشري بهدف التلاعب بقدرات الإنسان واستثني من ذلك التعديلات الجينية التي تجري لمكافحة الأمراض والخلايا السرطانية.

---

1 عبد الستار عبد الكريم الخويلدي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، أبحاث الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، الدوحة، قطر، 1446هـ – 2025م، ج 1، ص 378.

2 بدر الحسن القاسمي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، أبحاث الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، الدوحة، قطر، 1446هـ – 2025م، ج 2، ص 148.

3 بدر الحسن القاسمي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، مرجع سابق، ص 148.

4 عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، "**الذكاء الاصطناعي وأثره في الضمان في الفقه الإسلامي**"، *مجلة الدراسات القانونية*، كليات القانون بجامعة أسيوط، مصر، 2022م، ع 55، ج 1، ص 33.

5 أحمد سعد علي البرعي، "**تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي**"، مجلة دار الإفتاء المصرية، القاهرة، مصر، ع 48، يناير 2022م، ص 58.

- تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعمل على تأجيج الغرائز والشهوات ونشر الفساد الأخلاقي في المجتمع.[1]

ولا يكفي للحكم على هيئة الذكاء الاصطناعي بالمشروعية أن تكون خالية من المفاسد بل لابد بالإضافة إلى ذلك أن تكون تلك التقنيات محققة للمصالح العامة أو الخاصة المجتمعات والأفراد، لأن عدم اشتمال هذه التقنيات على تلك المصالح، يجعل تصنيعها وتصميمها واستعمالها عبثا لا طائل تحته، فلا بدأن تكون محققة للمنافع، بالإضافة الى خلوها عن المفاسد وكثيرة هي التطبيقات التي تحقق النفع للمجتمعات في شتى الميادين والمجالات.

2. أهم التطبيقات الجالبة للمصالح

1- إيجاد خبير موسوعي ومجاني للأفراد والمؤسسات إذ من شأن تقنيات الذكاء الاصطناعي أن تبدي المشورة السريعة والمجانية للأفراد والمؤسسات بكفاءة وسرعة عالية.[2]

2- توفير حلول مبتكرة وناجعة للتغيرات المناخية، بالإضـــافة إلى الدقة في التنبؤات الجوية من خلال التعامل مع كم كبير من البيانات المناخية، مما يساعد في توفير تلك المعلومات للمؤسسات والأفراد لاتخاذ القرارات المناسبة لتلك التغيرات[3]

3- تقديم حلول مبتكرة وعملية للتخلص من النفايات، والاســـتفادة منها عبر ما يعرف بتدوير النفايات، بغية تحديد الأنماط السلوكية المرغوبة وتعزيز أنماط التخلص الصديقة للبيئة.

4- تقديم حلول مبتكرة وذكية لتحســـين نظم المباني كالتدفئة والتبريد، ويقصـــد منها التوفير في الطاقة المستخدمة في تلك الأغراض[4]

5- في مجال الاســـتثمار يمكن لتقنية الذكاء الاصـــطناعيتزويد المســـتخدم بدراســـة جدوى للمشـــاريع الاســـتثمارية، كما يمكنها أيضـــا تحديد الفرص الاســـتثمارية الأكثر جدوى وفائدة، من خلال قواعد بيانات تختص بالأسواق المستهدفة[5]

1 بدر الحسن القاسمي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، مرجع سابق، ص 148.

2 عبد الستار عبد الكريم الخويلدي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، مرجع سابق، ص 378.

3 أحمد سعد علي البرعي، "**تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي**"، مرجع سابق، ص 58.

4 عبد الستار عبد الكريم الخويلدي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، مرجع سابق، ص 378.

5 المرجع نفسه.

6- تستطيع الروبوتات أداء العديد من المهام بسرعة وكفاءة عاليتين، كمهام التجميع المعقدة مما يوفر الكثير من الجهد والوقت والتكاليف.

7- يمكن للآلات الذكية التعامل مع العملاء من خلال الإجابة على تساؤلاتهم الروتينية أو المتكررة، مما يوفر الوقت للموظفين للقيام بالمهام الأكثر تعقيداً عوضا عن اشتغال أوقاتهم بالإجابة على تساؤلات العملاء المتكررة.[1]

يمكن لتقنية الذكاء الاصطناعي على مكافحة الجريمة عبر التعامل مع كم ضخم وهائل من البيانات التي توفرها الدولة عن مواطنيها.

الفرع الثالث: مراعاة حق الخصوصية

إن الضوابط العامة التي لابد من وجودها كي تكون تقنية الذكاء الاصطناعي مشروعة وكي يكون التعاطي مع هذه التقنية مشروعاً، ويقصد بحق الخصوصية: حق الأفراد بالمحافظة على حيواتهم الخاصة وصيانتها التطفل بحيث لا يستطيع على تلك الحيوات أحد بغير إذن من صاحب الخصوصية، وتتفاوت المجتمعات والثقافات في مبدأ الخصوصية من حيث مضمونة ومشتملاته، فما تعتبره بعض الثقافات والبيئات داخلاً في مفهوم الخصوصية وإطارها، قد لا تعتبره مجتمعات وبيئات أخرى داخلاً في هذا الإطار أو المضمون، فسرية الحياة الأسرية والخصوصية الشخصية من حيث ظهور بعض البدن مثلا، يعتبر خصوصية في المجتمعات الإسلامية، بينما لا يعتبر كذلك في المجتمعات الغربية أوروبية كانت أو أمريكية، حيث لا تحفل هذه المجتمعات غالبا بالخصوصية وفق المفهوم القيمي الإسلامي، وتقدم عليه مفاهيم أخرى؛ كالخصوصية المالية المتمثلة بمقدار الدخل أو مقدار المدخرات، ومن هنا نشأت فكرة الخصوصية المصرفية والمحمية بقوانين صارمة تجرم تسريب البيانات المصرفية، وارصده المودعين، وهكذا يختلف تحديد مفهوم الخصوصية من ثقافة مجتمعية إلي أخرى.

إن مصطلح الخصوصية لم يعرفه الفقه الإسلامي بهذا اللفظ، وإن كان مضمون هذا المصطلح معروفا وشائعا في الأدبيات الفقهية والتشريعية الإسلامية والمعبر عنه ببعض العبارات: كحرمة التجسس، ولفظ العورات والتلصص في التعبير عن مبدأ اختراق الخصوصية، وكذا عبارة تتبع العورات كالتعبير عن هذا المبدأ، وألفاظ السر أو الأسرار أو الستر أو عدم الاطلاع أو نحو ذلك، مما هو مبثوث في المدونات

1 بدر الحسن القاسمي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، مرجع سابق، ص 148.

الفقهية أو التفسير وشروح الحديث النبوي الشريف ونحوها. إلاّ أن العلماء المعاصرين أوجدوا بعض التعريفات العامة لهذا المصطلح ومنها:

- أمن الشخص على عوراته وحرماته هو وأسرته، التي يحرص على أن تكون بعيدة عن كافة أشكال وصور تدخل الغير داخل بيئته أو خارجه[1]
- صيانة الحياة الشخصية والعائلية للإنسان بعيداً عن الانكشاف والمفاجأة من الآخرين بغير رضاه والحرص على أن تكون بعيدة عن كل أشكال وصور تدخل الغير[2]
- حق الفرد في أن يعيش بمنأى عن الآخرين وهو يمارس خلوته، وهذا إنما يتم بالتزام الآخرين بالامتناع عن التدخل في حياته الشخصية[3]

وقد عنيت الشريعة الإسلامية بالحياة الخاصة لأفراد المجتمع الإسلامي عناية كبيرة، فأولت مبدأ الخصوصية أهمية قصوى بحيث لم تترك هذا المبدأ لأعراف الناس واجتهاداتهم، وإنما أقرته وأكدته في كثير من النصوص الشرعية في الكتاب والسنة من ذلك:

- قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٨﴾ [النور: 58]

فقد أمرت الآية القرآنية الكريمة حتى أهل البيت كالخدم وحتى غير المكلفين وهم الذين لم يبلغوا الحلم بضرورة الاستئذان ثلاث مرات في ثلاث أوقات هي مظنة التكشف، ولا يعني هذا أن الاستئذان ليس مأموراً به إلا في هذه الأوقات، وإنّما المراد تأكيد الأمر في هذه الأوقات حتى على الفئات الملازمة لأهل البيت،

1 إبراهيم كمال إبراهيم محمد، **الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في اتصالاته الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي**، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، 2010م، ص 53.

2 حسني الجندي، **ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993م، ط 1، ص 46

3 عبد الله سالم عبد الله آل طه، "**خصوصية الفرد في الفقه الإسلامي وموقف التشريعات القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة منها**"، *مجلة الأمن والقانون*، أكاديمية شرطة دبي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مج 13، ع 1، يناير 2005م، ص 238.

وان لم يكونوا قد بلغوا سن البلوغ، فإن كان هؤلاء مأمورين بالاستئذان، فغيرهم من باب أولى[1]، مما يؤكد حرص الشريعة على مبدأ الخصوصية وتشديدها وتغليظها في اختراق حق الخصوصية لأبناء المجتمع.

- قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٢٧﴾ [النور: 27]

فقد نهى الله عز وجل عن دخول بيوت الغير، إلاّ بعد الاستئذان والمعبر عنه في النص الكريم(الاستئناس) وكذلك(السلام) تنبيها لأهل البيت ليأخذوا حذرهم بما يحافظ على خصوصيتهم[2].

- قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٞ رَّحِيمٞ ١٢﴾ [الحجرات: 12]

فقد نهى الله عز وجل عن التجسس وقرنه ببعض الكبائر كالغيبة، مما يؤكد حرمة هذا الفعل[3]، و التحسيس يؤكد حرص الدين الحنيف على مبدأ الخصوصية وعدم اختراقه والنهي عن التجسس جاء بصيغة العموم، فيدخل ذلك كل أشكال التجسس، بما في ذلك التجسس عبر الوسائل الحديثة، ويشمل في ذلك : التجسس الإلكتروني من خلال اختراق حسابات الأشخاص المستهدفين بعمليات التجسس وسرقة بياناتهم الشخصية أو المالية، مجموعة الأحاديث النبوية الشريفة الآمرة بالستر وعدم تتبع عورات المسلمين ومنها: قوله صلى الله عليه وسلم

- **"إنّ الله عزوجل حيي سير، يحب الحياء والستر"[4]**
- **"ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة"[5]**

1 أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي،، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1964م، ط 2، ج 12، ص 302.

2 المرجع نفسه، ص 212.

3 أبو محمد الحسين بن الفراء البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، دار طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1997م، ط 4، ج 8، ص 266.

4النسائي، **سنن النسائي المجتبى، كتاب الغسل والتيمم، باب الاستتار عند الاغتسال**، رقم الحديث 406، 274/1، حديث حسن.

5 محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، **صحيح البخاري ، كتاب المظالم، باب "لا يظلم المسلم مسلما ولا يسلمه" رقم الحديث** 2310، ج2، ص262.

- **"من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته فضحه ولو في جوف بيته"[1]**

فهذه الأحاديث وغيرها مما هو في معناها، يأمر بالستر ويحث عليه، والتلصص واختراق الخصوصية ينافي التوجيهات الواردة في هذه الأحاديث، "**ما ورد أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم أأستأذن على أمي؟ قال: نعم[2] فقال الرجل: إنّها أمي يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وسلم: أتحب أن تراها عارية؟**" فقد أوجب النبي صلى الله عليه وسلم الاستئذان على أقرب النّاس وهي: الأم. يدل ذلك على أن المحافظة على الخصوصية لا يختص بأحد دون أحد، ولو كان أقرب الناس.

بعد التطرق لمفهوم الخصوصية، ومشروعية المحافظة عليها في الفقه الإسلامي فإن ثمة كثير من تطبيقات الذكاء الاصطناعي تنافي هذا المبدأ أو تعارضه، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التقنيات التي تفرض على المستخدم الموافقة على الوصول إلى بياناته الشخصية كي يتمكن من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها تلك التطبيقات. فيمكن لهذه التقنيات بيع المعلومات والبيانات الشخصية للمستخدم لبعض الجهات والدوائر الأمنية، كي تستخدم في تتبع أنشطته لتحقيق أغراض أمنية لتلك الجهات والدوائر[3]
- التقنيات التي تستخدم في سرقة بعض كلمات السر للوصول إلى خصوصية الشخص المستهدف كالصور ومقاطع الفيديو، كي تستخدم تلك الصور والمقاطع في ابتزاز الشخص المستهدف ماديا أو معنويا، كسرقة صور الفتيات ومقاطع الفيديو التي تظهر فيها تلك الفتيات من غير حجاب أو في أوضاع غير محتشمة، للحصول على تنازلات غير أخلاقية من أولئك الفتيات اتقاء للفضيحة، وخوفا من التبعات القانونية والاجتماعية التي قد تترتب على نشر تلك الصور و المقاطع أو دبلجتها، وإظهارها في أوضاع مخلة بالحياء[4]

1الترمذي، **سنن الترمذي، أبواب البر والصلة، عن رسول الله، باب ما جاء في تعظيم المؤمن**، رقم الحديث 215 .122/4

2 أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، **السنن الكبرى**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م، ط 3، ج 7، ص 157.

3 يحيى إبراهيم دهشان، "**المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي**"، *مجلة الشريعة والقانون*، كلية الحقوق، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات، 2020م، ع 82، ص 15.

4 سعيد بن أحمد صالح فرج، "**الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مشروعيته، ضوابطه، أولوياته المقاصدية**"، *مجلة الوقف*، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، ع 1، أبريل 2023م، ص 134.

- التقنيات المستخدمة في الوصول إلى البيانات الصحية للمريض من خلال اختراق الروبوتات الطبية المستخدمة في العلاج، والتي تخزن فيها البيانات أو في اختراق حواسيب المستشفيات للوصول إلى الملفات الطبية للمرضى المستهدفين، وغالبا ما تستخدم هذه التقنيات في سرقة البيانات الصحية للشخصيات العامة، كالشخصيات السياسية بغية تسريبها ونشرها للإضرار بتلك الشخصية المستهدفة أو بالدولة التي تتبعها، بالإضافة إلى سرقة البيانات الشخصية وكذا المالية من كبار رجال الأعمال لبيعها للمنافسين بغية استخدامها للتأثير على الوضع المالي لتلك الشخصيات. ويدخل في ذلك سرقة البيانات المالية الخاصة بالشركات التجارية، لاستخدامها في التأثير على الوضع المالي للشركة، مما يساهم في خفض القيمة السوقية لأسهمها في إطار المنافسة غير الشريفة وغير المشروعة بين تلك الشركات[1]
- التعرف على وجوه الأشخاص المستهدفين بغية ملاحقتهم من خلال تتبع مواقعهم وأماكن ظهورهم و استخدام هذه التقنية في الإضرار بهم، وغالبا ما تنفذ عمليات الاغتيال من خلال جهات عسكرية أو أمنية تشتري هذه المعلومات من بعض هذه الشركات، ويمكن أن تتسرب هذه العمليات لعصابات الإجرام الدولية– كعصابات المافيا لتنفيذ تصفيات جسدية في حق الأشخاص المستهدفين من قبل تلك العصابات[2]

ولمواجهة اختراق خصوصية الأفراد والمؤسسات والجماعات من خلال ما سبق التمثيل به وغيره من التطبيقات الأخرى التي تصنف ضمن التطبيقات المنتهكة للخصوصية ،فلابد من وضع آليات واتخاذ تدابير لمواجهة ظاهرة انتهاك الخصوصية من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهذه التدابير وتلك الآليات يمكن أن تكون تقنية أو قانونية أو أخلاقية.

ويمكن بيان أهم هذه التدابير بما يلي:

- توفير برمجيات حماية تزود بها تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة من قبل الكافة تكون مهمتها مكافحة المتطفلين، والحيلولة دون الوصول إلي البيانات الشخصية عبر ما يعرف

1 أحمد عبد الله التويم، "**انتهاك الخصوصية في تقنيات الذكاء الاصطناعي: الواقع وسبل المواجهة من منظور التربية الإسلامية**"، *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، مصر، 2023م، ع 16، ص 845

2 أحمد عبد الله التويم، **انتهاك الخصوصية في تقنيات الذكاء الاصطناعي**، مرجع سابق، ص 847.

بالتشفير أو غيره من الآليات القادرة على حماية تلك البيانات ومنع الوصول إليها من غير إذن صاحب العلاقة[1].

- حوكمة نظم الذكاء الاصـــطناعي من خلال إجراءات التقييم والمراجعة لأثر التدابير المتخذة لحماية الخصوصية من الانتهاك والتطفل والتأكد من فاعليتها والعمل على تطويرها كي تواكب تطور أساليب انتهاك الخصوصية من قبل تقنية الذكاء الاصطناعي لتتمكن من سد الثغرات وتطوير آليات وبرمجيات خوارزميات تتصدى لمواجهة التطور والتحديث في أساليب منتهكي الخصوصية[2]
- بيان الحكم الشـرعي لانتهاك الخصـوصـية' ونشـر هذا البيان والذي ينبغي أن يصـدر عن مؤسسات ودور فتوى معتبرة ومعترف بها رسمياً، كما ينبغي بيان حرمة بيع الأشخاص بياناته الشخصية لأغراض محرمة كبيع الصور للمواقع الإباحية، وأكثر فيه حرمة قيام بعض الفتيات من أجل جلب المشـاهدات إلى الحركات الخليعة أو الخلاعية كالرقص على بعض التطبيقات التي تتعامل مع مثل هذه الأمور، وتمنح أموالاً طائلة لمن يستجلب مشاهدات أكثر[3].
- وجوب قيام مطوري تقنيات الذكاء الاصـــطناعي بوضـــع قواعد ســـلوكية من خلال مدونات للسـلوك تركز على احترام الخصـوصـية وتحذر من انتهاكها، بالإضـافة إلى آليات مسـاءلة مناسبة لضمان الاستخدام الأمثل لتلك التقنيات يراعي مبدأ الخصوصية ويركز على احترامها وعدم انتهاكها[4].
- إيجاد البيئة التشـريعية اللازمة لحماية الخصـوصـية من خلال سـن القوانين والتشـريعات التي تؤكد هذا المبدأ ،وتوقع العقوبة المناسـبة للمخالفات المندرجة في انتهاك الخصـوصـية ونشـر ذلك كله للكافة كما ينبغي أن تتضـــمن هذه القوانين الجزاءات المدينة، والمتمثلة في تعويض الجهة المتضـــررة من جرائم انتهاك الخصـــوصـــية، مع بيان الغرامات المترتبة على هذه المخالفات.

---

1 محمود إبراهيم رزق عبده مطاوع، "**القضايا العقدية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي: ضوابط التفاعل ومجالاته ومخاطره**"، مجلة الدراسات الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مصر، 2024م، ص 183.

2 عبد الستار عبد الكريم الخويلدي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، مرجع سابق، ص 378.

3 بدر الحسن القاسمي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، مرجع سابق، ص 148.

4 عبد الستار عبد الكريم الخويلدي، "**الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**"، مرجع سابق، ص222 .

المطلب الرابع: الإشكالات الفقهية المعاصرة الناتجة عن التطبيقات

يثير استخدام الذكاء الاصطناعي عدّة إشكالات فقهية تحتاج إلى نظر اجتهادي وقد تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع؛ إذ يعالج (الفرع الأول) مسألة النية والقصد، يتناول (الفرع الثاني) مسألة الضمان والمسؤولية، ودراسة في (الفرع الثالث) نسبة الفعل إلى الفاعل:

الفرع الأول : مسألة النية والقصد

الأعمال العبادية والجنائية في الشـريعة تقوم على النية: عن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضـي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ وإنَّما لِكلِّ امرئٍ ما نوى فمن كانت هجرتُهُ إلى اللَّهِ ورسـولِهِ فَهجرتُهُ إلى اللَّهِ ورسـولِهِ ومن كانت هجرتُهُ إلى دنيا يصـيبُها أو امرأةٍ ينْكحُها فَهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إليْهِ"[1]، والآلة لا نية لها وعليه لا يمكن إسناد قصد تعبُدي أو جنائي إلى نظام الذكاء الاصطناعي، مما يعني أن المسؤولية تقع على المستخدم أو المبرمج.

الفرع الثاني: مسألة الضمان والمسؤولية

تعد نظرية الضـمان من أكثر النظريات إعمالا في فقه الذكاء الاصـطناعي، نظرا على احتمالات الخطأ التي قد تقع من تلك الأجهزة الآلية، خاصـة مع شـيوع اسـتخدامها في المجالات الحياتية كافة، ومسائل الضمانات في أصلها من أكثر المسائل التي يقع فيها النزاع و المشاحنات و التقاضي، ومن ثمة الإفتاء. والأخطاء التي تحدث من الآلات ذات الذكاء الاصـطناعي، على اختلاف مستوياتها –من ناحية الاستقلالية في أداء المطلوب منها وتنفيذه– مضمونة و الإشكال فيها هو تداخل التبعة أو المسؤولية عن الضرر و الضمان، وقد يتضح ذلك من خلال بعض صور استخدام تلك الآلات ومنها:

- **الروبوت الجراح:** وهو الروبوت الذي يستخدم في إجراء الجراحات الطبية، خاصة الدقيقة التي لا يسـتطيع الجراح في كثير من الأحيان القيام بها بنفس الدقة التي يقوم بها الروبوت، والخطأ إن حدث من الروبوت فيتعدد نطاق المسـؤولية عنه، فثمة التزام يقع على عاتق المنتج بالتزام أخذ الحيطة والحذر، وثمة التزام يقع على عاتق الطبيب المسـتخدم لهذا الروبوت، فيضـمن الطبيب

1 محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، **صحيح البخاري**. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم** ، مرجع سابق ، 1907 .

المستخدم للروبوت كل ما يقع منه من أضرار، إذا كان جاهلا باستعماله وتوجيهه[1] ؛ روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "**من تطبب، ولم يعلم منه طب قبل ذلك، فهو ضامن**"[2]، وكذلك يضمن ما يقع منه إذا كان عالما، ومع ذلك تسبب في وقوع ضرر ؛ فقول الفقهاء : أنه تلزمه الدية، وتكون على عاتقه عند أكثرهم، وقيل هي في ماله. قال ابن القيم " طبيب حاذق، أذن له، وأعطى الصنعة حقها، لكنه أخطأت يده، وتعدت إلى عضو صحيح فأتلفه، مثل إن سبقت يد الخاتن إلى الكمرة فهذا يضمن".

- **السيارات ذاتية القيادة:** تكون هاته الوسائل بمنزلة القائد مع الراكب في مصاحبة الدابة، ولكنها قيادة جزئية وليست تامة، فإن كان خطأ منها في الإرشاد أو التوجيه، أو القيادة الجزئية فيضل الراكب صاحب المسؤولية الرئيسية في القيادة، وعليه يقع العبء الأكبر في الضمان، ويمكن أن يشاركه في الضمان الشركات المسؤولة عن تلك التقنيات، إن ثبت أن الخطأ كان منها، و القاعدة في هذا : "**المباشر ضامن ؛ متعديا كان أو لم يكن** "، وقاعدة :"**إذا اجتمع المباشر و المتسبب يضاف الحكم إلى المباشر** ".

الفرع الثالث: نسبة الفعل إلى الفاعل

يطرح تساؤل فقهي حول ما إذا كانت الأفعال التي تصدر عن الآلة يمكن نسبتها إليها والراجح فقهيا أن الفعل ينسب إلى من أنشأ السبب أو فعل النظام، لأن الآلة ليست محلا للتكليف[3] ، أو تخرين الفتاوى السابقة، بشرط أن تتم مراجعتها من قبل أهل العلم المؤهلين، وهذا يندرج ضمن قاعدة "الوسائل لها أحكام المقاصد"[4].

1 شوقي إبراهيم عبد الكريم علام، **الذكاء الاصطناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته**، أعمال الدورة 26 لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، 2025م، ط 1، ج 1، ص ص 31-32.

[2] ابن ماجه القزويني، **سنن ابن ماجه كتاب الطب، باب من تطبب ولم يعلم منه طب حديث رقم 3466**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، د.ت، ج 2، ، ص 1148.

3 أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، مرجع سابق، ص 189.

4 المرجع نفسه.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي

أدى الانتشار السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز تحديات قانونية غير مسبوقة تمس مختلف المجالات كحماية البيانات، والملكية الفكرية، والمسؤولية المدنية والجنائية وحقوق الإنسان، وقد تنبهت المنظمات الدولية والدول إلى ضرورة وضع أطر قانونية لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات. ويتناول هذا المبحث دراسة الأطر القانونية الدولية والوطنية المنظمة للذكاء الاصطناعي مع التركيز على التجربة القانونية في الدول العربية، ولا سيما الجزائر، ثم بيان أهم صور المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام هذه التكنولوجيا. وقد تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين؛ إذ يعالج (المطلب الأول) الإطار القانوني الدولي والوطني، يتناول (الفرع الثاني) المسؤولية القانونية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي والوطني

يُعد الإطار القانوني المنظم لتقنيات الذكاء الاصطناعي الأساس الذي يبنى عليه ضبط هذه التكنولوجيا، سواء على المستوى الدولي من خلال الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية أو على المستوى الوطني من خلال التشريعات والقوانين الخاصة بكل دولة، وقد تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع؛ إذ يعالج (الفرع الأول) الاتفاقيات والمبارك الدولية، يتناول (الفرع الثاني) التشريعات الوطنية في الدول الرائدة، ودراسة في (الفرع الثالث) التجربة القانونية في الدول العربية (الجزائر نموذجا).

الفرع الأول: الاتفاقيات والمبارك الدولية

سعت المنظمات الدولية إلى وضع مبادئ عامة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، يهدف توجيه الدول نحو سياسات تشريعية متوازنة تجمع بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق الأساسية من أبرز هذه المبادرات :

1. توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: وصفت اليونسكو الذكاء الاصطناعي باعتباره نظما قادرة على معالجة البيانات و المعلومات بطريقة تماثل السلوك الذكي وتنطوي عادة على خصائص تضم الاستدلال و التعلم و الإدراك و التنبؤ و التخطيط والتحكم أو السيطرة [1]، وقد اعتمد المؤتمر العام

[1] المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، **التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي**، القطاع الاجتماعي والإنساني بالمنظمة العالمية لليونسكو، باريس، فرنسا، 2021م، ط 1، ص 4، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2026م، الساعة: 17:30.

لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في نوفمبر 2021 أول وثيقة دولية شاملة تعنى بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وقد تضمنت هذه التوصية مبادئ توجيهية تتعلق بحماية الكرامة الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، وضمان الشفافية والمساءلة في تصميم وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي.

2. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: اعتمدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ غير الملزمة قانوناً، ولكنها شكلت مرجعاً عالميا في تنظيم الذكاء الاصطناعي، ومن أهم هذه المبادئ:

- تشجيع الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام.
- احترام القيم وحقوق الإنسان.
- الشفافية والقابلية للتفسير .
- المسؤولية والمساءلة[1].

3. الإطار الأوروبي للذكاء الاصطناعي: يُعد الاتحاد الأوروبي من أوائل التكتلات التي وضعت إطاراً تشريعيا ملزما للذكاء الاصطناعي، حيث أقر البرلمان الأوروبي في 2024 " قانون الذكاء الاصطناعيAl.AcF الذي يصنف أنظمة الذكاء الاصطناعي حسب درجة الخطورة إلى أربعة مستويات (غير خطر – محدود – عالي – محظور)، ويضع التزامات صارمة على الجهات المطورة أو المستخدمة للأنظمة عالية الخطورة. ويهدف هذا القانون إلى إيجاد توازن بين حماية الحقوق الأساسية للمواطنين الأوروبيين، و تشجيع الابتكار الصناعي والتكنولوجي.

الفرع الثاني: التشريعات الوطنية في الدول الرائدة

اتجهت العديد من الدول إلى سن تشريعات وطنية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، ومن أبرز هذه الدول :

1. **الولايات المتحدة الأمريكية :** الولايات المتحدة الأمريكية تريثت في وضع إطار تشريعي للذكاء الاصطناعي بسبب المخاوف من التأثير على التطور التقني لهذه الأنظمة، ولم تحدد تعريفا قانونيا واضحا ومحدد له، لكن الإدارة الأمريكية أصدرت في أكتوبر 2023 مرسوما يهدف إلى الوقاية من المخاطر

1 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الذكاء الاصطناعي**، الأمانة العامة للمنظمة، باريس، فرنسا، 2019م، ط 1، ص 3.

الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، ألزم الشركات التي تقوم بتطوير هذه الأنظمة بمشاركة نتائج الاختبارات الأمنية و المعلومات الهامة الأخرى مع الحكومة . وكان السيناتور الأمريكي "جون ك.ديلاني" قد سبق وقدم مشروع قانون عام 2017، من أجل مطالبة وزير التجارة الأمريكي بإنشاء اللجنة الاستشارية الفيدرالية لمعنية بتطوير وتنفيذ الذكاء الاصطناعي[1] .

2. **الاتحاد الأوروبي:** في أول محاولة من نوعها لوضع إطار قانوني للروبوتات أو الانسآلة، اعتمد البرلمان الأوروبي في تاريخ : 2017/01/16 ما سمي ب " قواعد القانون المدني للإنسآلة " داعيا المجلس الأوروبي إلى وضع قواعد قانونية تؤطر عمل الروبوتات و الذكاء الاصطناعي حيث تضمن القرار معالجة العديد من الجوانب الأخلاقية و الاجتماعية والاقتصادية و القانونية التي تتعلق بعمل هذه الكائنات، ضمن المجتمع الأوروبي، من بينها : تحديد المركز القانوني لهذه الروبوتات، وواقع الشخصية القانونية لها ،وبما في ذلك وضع تعريف أوروبي مشترك لفئات الروبوتات الذكية والمستقلة، وإقرار نظام تسجيل قيد اصطناعي للروبوتات الأكثر تطورا . بتاريخ 2020/10/20 أصدر البرلمان الأوروبي قرارا يتضمن توصيات للمفوضية الأوروبية بهدف إقرار إطار قانوني شامل للمسؤولية المدنية على كافة أنواع أنظمة الذكاء الاصطناعي لضمان التعويض على مختلف الأضرار التي قد تنم على استخدامها، ومجابهة مختلف الوضعيات التي قد تنبثق عنها.

وفي سابقة من نوعها في العالم لإنشاء إطار قانوني شامل لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، صادق البرلمان الأوروبي على" قانون الذكاء الاصطناعي " بتاريخ 2024/03/13 كانت قد قدمته المفوضية الأوروبية، ويهدف إلى حماية المواطنين من المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي مع تشجيع الابتكار.

الفرع الثالث: التجربة القانونية في الدول العربية (الجزائر نموذجا)

بدأت العديد من الدول العربية مؤخرا في اتخاذ خطوات نحو وضع أطر تنظيمية للذكاء الاصطناعي، مع تفاوت كبير في مستوى التقدم التشريعي، في الجزائر تم اعتماد متقاربة تدريجية قائمة على الاستراتيجيات الوطنية والمبادئ العامة دون وجود قانون خاص بالذكاء الاصطناعي حتى الآن. ومن أبرز ملامح هذه التجربة:

[1] نور الدين التوزاني، **تأثير الذكاء الاصطناعي على النظرية العامة للمسؤولية المدنية**، مرجع سابق، ص 9..

1. الإســـتراتيجية الوطنية للذكاء الاصـــطناعي : أعلنت الحكومة الجزائرية في عام 2022 عن " إعداد الإســـتراتيجية الوطنية للذكاء الاصـــطناعي" التي تهدف إلى تطوير قدرات وطنية في مجال الذكاء الاصـــطناعي وتشـــجيع البحث العلمي، مع التأكيد على أهمية وضـــع أطر قانونية وتنظيمية لضـــمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات[1].

2. القانون رقم 18 – 07 المؤرخ في 10/ 06 / 2018 : المتعلق بحماية الأشـــخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشـخصـي يُعد هذا القانون الإطار القانوني الأسـاسـي الذي يمكن تطبيقه على استخدام الذكاء الاصطناعي في الجزائر خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات الشخصية ومعالجتها.

إذ يفرض هذا القانون قيوداً على معالجة البيانات دون موافقة صـريحة من صـاحبها، ويلزم القائمين على المعالجة باحترام " مبدأ التناسب والشفافية"[2].

3. مبادرات تنظيمية قطاعية: ظهرت مبادرات تنظيمية في بعض القطاعات مثل: الصـحة والمالية، تتعلق باستخدام الأنظمة الذكية في تقديم الخدمات، غير أنها لا تشكل إطاراً تشريعيا خاصا بالذكاء الاصطناعي بعد، بل أقرب إلى تعليمات تنظيمية أو لوائح داخلية[3]

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي

إن الانتشـار الواسـع لتقنيات الذكاء الاصـطناعي في مختلف القطاعات أدى إلى ظهور إشـكالية قانونية عميقة تتعلق بمســألة المســؤولية القانونية ســواء المدنية أو الجنائية أو ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات. ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصـة للأنظمة الذكية التي تتميز بالاستقلالية وقدرتها على التعلم الذاتي مما يثير تسـاؤلات حول من يتحمل المسؤولية في حال وقوع ضـرر ناتج عن قرارات أو أفعال صـادرة عن هذه الأنظمة، وقد تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع؛ إذ يعالج (الفرع الأول) المسؤولية

1 محمد علي عبد الحميد، **المســؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصــطناعي**، دار الفكر الجامعي، الإسـكندرية، 2021 ص45.

2 لقانون رقم 18–07 المؤرخ في 25 رمضـان عام 1439هـــ الموافق 10 جوان سنة 2018م المتعلق بحماية الأشـخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشـخصـي، الجريدة الرسـمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 10 جوان 2018م، ع 34، ص 4.

3 محمد علي عبد الحميد، مرجع سابق، ص45.

المدينة، يتناول (الفرع الثاني) المسؤولية الجنائية، ودراسة في (الفرع الثالث) حقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات.

الفرع الأول: المسؤولية المدينة

تشكل المسؤولية المدنية الإطار الأساسي للتعويض عن الأضرار الناتجة عن أفعال الأفراد أو الأدوات أو الكيانات القانونية. ومع ظهور الذكاء الاصـطناعي، برزت إشـكالية تحديد الشـخص المسـؤول في حالة تسبب النظام الذكي في ضرر للغير، خاصة إذا كان يعمل بشكل شبه مستقل على الإنسان .

1. المسؤولية على أساس الخطأ

في الأنظمة القانونية التقليدية، تقوم المسـؤولية المدنية على وجود الخطأ و الضـرر والعلاقة السببية– غير أنْ تطبيق هذا المبدأ على أنظمة الذكاء الاصطناعي، يثير صعوبات كبيرة نظراً لأن النظام قد يتخذ قراراته استنادا إلى خوارزميات معقدة دون تدخل بشري مباشر، وفي هذه الحالة قد ينسب الخطأ المبرمج إذا أثبت وجود خلل في تصميم الخوارزمية، أو إلى المستخدم (user) إذا أساء استعمال النظام أو لم يتخذ الاحتياطات اللازمة[1].

2. المسؤولية على أساس المخاطر

تبدأ بعض التشريعات إلى اعتماد مبدأ المسؤولية بدون خطأ في حالات استخدام التقنيات الخطرة أو المنتجات عالية المخاطر، وبما أن بعض أنظمة الذكاء الاصـطناعي تدخل في هذا التصـنيف، فإن بعض الفقه يقترح إقرار نظام خاص للمسـؤولية يقوم على أسـاس تحمل المخاطر من قبل الجهة التي تستفيد من تشغيل النظام الذكي، سواء كانت شركة أو جهة حكومية[2].

3. التأمين الإجباري:

اقترح الاتحاد الأوروبي في إطار مشـروع قانون الذكاء الاصـطناعي إنشـاء نظام تأمين إلزامي يغطي الأضـرار الناتجة عن الأنظمة عالية الخطورة، بحيث تتحمل شـركات التأمين التعويض على أن

1 إبراهيم الشمري، **النظام القانوني للمسؤولية في الذكاء الاصطناعي**، *مجلة القانون والتقنية*، جامعة دبي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2022م، ط 1، ع 2، ص 60.

2 European Parliament, European Parliament Resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics, Official Journal of the European Union, European Parliament, Brussels, Belgium, 2017, t 1, n 2015-2103, p 14..

تحدد المسؤوليات بين المصنع والمستخدم وفقا لحالات محددة[1]، وهذا التوجه يمكن أن يشكل نموذجا للدول الأخرى بما فيها الدول العربية لتفادي الفراغ القانون في هذا المجال.

الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية

أثارت المسـؤولية الجنائية الناتجة عن أفعال الذكاء الاصـطناعي نقاشـا واسـعا نظراً لاختلاف طبيعة الركن المعنوي (القصد الجنائي) في الجرائم التقليدية، مقارنة بالأفعال التي تهتم عن نظام ذكي.

1. إشالة إسناء القصد الجنائي:

القانون الجنائي يشترط عادة توفر الركنين المادي والمعنوي لقيام الجريمة، وإذا كان الركن المادي قد يتحقق بفعل النظام الذكي (مثل قيادة مركبة ذاتية وإحداث ضـرر) فإن الركن المعنوي يصـعب نسـبته إلى نظام غير بشري[2].

لذلك يبرز التساؤل حول ما إذا كان يمكن معاملة الذكاء الاصطناعي "كفاعل أصلى" أو مجرد " أداة " في يد الإنسان".

2. مسؤولية الشخص الطبيعي أو المعنوي:

يميل غالبية الفقه إلى تحميل المسؤولية للإنسان المرتبط بالنظام:

- المبرمج في حالة وجود خلل متعمد أو إهمال جسيم في تصميم النظام.
- المستخدم إذا استخدم النظام في ظروف غير آمنة أو دون رقابة.
- الشـخص المعنوي (الشـركة المنتجة أن المسـتقلة) إذا كان الضـرر نتيجة خطأ تنظيمي أو إنتاجي[3].

3. الاقتراحات الحديثة:

طرحت بعض الدراسـات في أوروبا فكرة إنشـاء الشـخصـية الإلكترونية للأنظمة الذكية المتقدمة، بما يسـمح بإسـناد المسـؤولية إليها ككيان قانوني خاص. إلا أن هذا التوجه لا يزال محل جدل فقيهي وأخلاقي كبير، ولا تنتبه أي دولة بشكل رسمي حتى الآن.

1 أحمد بن ناصر، المسؤولية الجنائية في البيئة الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2020م، ط 1، ص 71.

2 Jean-Baptiste Jeangène Vilmer, **L'imputation de la responsabilité pénale à l'intelligence artificielle**, Revue de droit pénal et de criminologie, La Charte, Bruxelles, Belgique, 2021, t 1, n 3, p 245.

3 Sam Ricketson, The Law of Copyright, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, 2020, ed 2, v 1, p 182..

الفرع الثالث: حقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات

يشكل مجال الملكية الفكرية وحماية البيانات أحد أكثر المجالات تأثراً بتقنيات الذكاء الاصطناعي نظراً لاستخدام هذه الأنظمة للبيانات الضخمة (Big Data) وإنشائها لمخرجات إبداعية جديدة.

1. **حقوق المؤلف:** يثار التساؤل حول من يملك حقوق المصنف الذي أنشأه الذكاء الاصطناعي من اللوحات الفنية أو النصوص أو الموسيقى التي يتم توليدها بواسطة خوارزميات[1]. في معظم الأنظمة القانونية، يشترط أن يكون المؤلف شخصا طبيعيا، ما يجعل المصنفات المنتجة آليا تخرج عن نطاق الحماية التقليدية، أو تنسب إلى الشخص الذي قام بتشغيل النظام.
2. **براءات الاختراع:** أثارت قضية الشهيرة جدلا عالميا، حيث يتم تقديم طلبات براءات اختراع باسم نظام ذكاء اصطناعي كمخترع، وقد رفضت أغلب مكاتب البرادات العالمية (مثل مكتب الاتحاد الأوروبي...).
3. **حماية البيانات الشخصية:** تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على كميات هائلة من البيانات للتعلم واتخاذ القرارات مما يثير مخاطر تتعلق بانتهاك الخصوصية .

في الجزائر، يشكل القانون رقم 18-07 الإطار القانوني الأساسي لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ويلزم كل جبهة تقوم بمعالجة البيانات بالحصول على موافقة صريحة من صاحبها مع احترام مبادئ التناسب والشفافية[2]. أما في الاتحاد الأوروبي، فإن اللائحة العامة لحماية البيانات تشكل نموذجا متقدما في هذا المجال، إذ تفرض التزامات صارمة على الجهات المتحكمة في البيانات وحق الاعتراض على المعالجة .

المبحث الثالث: المقاربة الشرعية والقانونية لتنظيم الذكاء الاصطناعي

أدى التطور المتسارع في الذكاء الاصطناعي إلى بروز إشكاليات قانونية وشرعية معقدة فرضت ضرورة إعادة النظر في الأطر التنظيمية التقليدية، سواء في الشريعة الإسلامية أو في القانون الوضعي، هذه التقنية لم تعد مجرد وسيلة تقنية، بل أصبحت تؤثر بشكل في الحقوق والحريات وتطرح تحديات تتعلق بالمسؤولية والعدالة والخصوصية.

1 wipe, DABus Patent Application, 2021.

2 القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018: ج.ر.ج.ج، ع 34.

وفي ظل هذا الواقع، يثار تساؤل حول مدى تقارب أو تباعد كل من الشريعة والقانون في تنظيم هذه التقنية ومدى قدرتها على الاستجابة لمتطلباتها، فبينما تقوم الشريعة على أسس مرنة، تستند إلى المقاصد العامة، والاجتهاد يعتمد القانون على قواعد وضعية تطور تبعاً للواقع والتغيرات الاجتماعية، وعليه يقتضي تحليل هذا الموضوع الوقوف على نقاط الالتقاء والاختلاف بين النظامين، وهو ما سيتم تناوله من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين؛ **(المطلب الأول)** أوجه التشابه بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في تنظيم الذكاء الاصطناعي، **(المطلب الثاني)** أوجه الاختلاف بين الشريعة والقانون الوضعي في تنظيم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: أوجه التشابه والتوافق بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

رغم اختلاف المنطلقات بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، إلا أنّ هناك نقاط التقاء واضحة في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي. وينعكس هذا التوافق المنهجي في إدراك كلاهما للمخاطر الناشئة عن تمدد نظم الذكاء الاصطناعي، ومحاولة إيجاد كوابح معيارية تقي المجتمعات عوارض الانفلات التقني؛ حيث تتقاطع الإرادة التشريعية للقانون الوضعي مع الغايات الكلية للمشرع الحكيم عند صلب المقاصد حماية الذات الإنسانية، وتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين حيث يتناول **(الفرع الأول)** المقاصد المشتركة في حماية المصلحة العامة وصيانة الحقوق، بينما يدرس **(الفرع الثاني)** الإجراءات المشتركة في إقرار المسؤولية وإخضاعه الضوابط الأخلاقية.

الفرع الأول: المقاصد المشتركة في حماية المصلحة العامة وصيانة الحقوق

إن التشريع الفقهي تتجلى عبقريته في التأسيس لقواعد الحوكمة التقنية عبر استدعاء الكليات المقاصدية الحاكمة لتصرفات المكلفين، إذ أن القوانين الوضعية تلتقي في جوهرها الإجرائي مع غايات الشريعة الإسلامية فإن صياغة التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي لا تنفصل بحال عن أصول الفقه الإسلامي والموازنة بين المنافع والمضار

يرتكز هذا الفرع على تبيان المشترك بين التشريع الإسلامي والقانون الوضعي في كفالة سلامة المجتمع وحماية الحريات.

1. **حماية المصلحة العامة**

يسعى كل النظاميين إلى تحقيق المصلحة العامة ومنع الضرر حيث تقوم الشريعة على قاعدة جلب المصالح ودرء الفاسد. ويتطابق هذا المبدأ الأصولي في عمومه مع القانون الوضعي

المعاصر الذي يجعل كفالة الأمن المجتمعي غايته القصوى، وصيانة حيوات المجتمع غرضه التشريعي الأسمى؛ إذ تتوافق إرادة المشرع الإسلامي مع القانون الوضعي عند صلب مواجهة المفاسد الناشئة عن طغيان المنظومات الرقمية وتحييد مآلات التعدي الخوارزمي المستحدث على منافع العباد المعتبرة قانونا[1]

2. **حماية الحقوق والحريات:**

يتفق الطرفان على ضرورة حماية حقوق الإنسان مثل الحق في الخصوصية وعدم التمييز، وهو ما يبرز في النقاشات المتعلقة باستخدام الأنظمة الذكية في المراقبة أو اتخاذ القرار. وتتلاقى الرؤية الفقهية المقاصدية في حماية الحريات والحقوق الإنسانية مع المواثيق الدولية المقننة للحماية من عوارض الذكاء الاصطناعي؛ حيث إن صيانة العرض والنفس في الشرع تفرض حماية يمنع الذكاء الاصطناعي والفرز العرقي الخوارزمي، وهو ذات المقصد الجنائي الذي تسعى التشريعات المدنية المعاصرة لإقراره عبر حظر أدوات الآلية النمطية والرقابة الجماعية غير المشروعة[2]

الفرع الثاني: الإجراءات المشتركة في إقرار المسؤولية وإخضاعه الضوابط الأخلاقية

لا تقتصر الروابط الوثيقة ونقاط الالتقاء بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي على الأطر النظرية والمقاصد الكلية العامة، بل تتعدى ذلك إلى حيز الإجراءات العملية والوسائل المنهجية التي تضبط ممارسات استخدام الحوسبة المتقدمة؛ حيث يتجه الطرفان نحو تقييد التطوير البرمجي بقواعد الضمان وحظر الانحراف القيمي.

1. **إقرار المسؤولية على الأضرار**

تقر الشريعة بمبدأ الضمان عند وقوع الضرر، كما يقر القانون بمسؤولية الفاعل(سواء كان شخصيا طبيعيا أو معنويا)، وهو ما يطرح في سياق الأضرار الناتجة من الأنظمة الذكية. وينبثق هذا التوافق الإجرائي من الكلية الأصولية الراتبة "لا ضرر ولا ضرار"، والتي تتقاطع موضوعياً مع أركان المسؤولية في التشريعات المدنية المعاصرة؛ إذ يلتزم المتسبب بضمان الناتجة عن تفعيل الأدوات البرمجية المستحدثة، بغض النظر عن تكييف مصدر الجناية الرقمية كفعل مباشر

1 أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، مرجع سابق، ص 35.

2 الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان1948.

أو تسبيب مآلي، تحقيقاً لموجب العدالة وصوناً لملكيات ومنافع العباد من الهدر التكنولوجي غير المنضبط.[1]

2. **إخضاع التكنولوجيا للضوابط الأخلاقية**

لا تترك حرية استخدام الذكاء الاصطناعي مطلقة في كلا النظامين بل تقيد باعتبارات أخلاقية وقيمية تهدف إلى منع التعسف والانحراف في الاستخدام. ويتأسس هذا القيد الصارم على مبدأ "منع التعدي" وسد ذرائع الفساد التقني في الشريعة، وهو ما يماثل فكرة "النهي عن إساءة استعمال الحق" والنظام العام في النظرية القانونية؛ إذ يجمع الطرفان على حظر البناء الخوارزمي الموجه للإضرار بالبشرية أو تشويه الفطرة الإنسانية، ليبقى التطور الرقمي مرتهناً بالمعايير المقاصدية الرشيدة والحدود التشريعية الصائنة للقيم الكلية المنضبطة.[2]

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتمايز البنيوي بين الشريعة والقانون الوضعي

رغم هذا التقارب توجد عدة اختلافات جوهرية بين الشريعة والقانون في تنظيم الذكاء الاصطناعي. وينشأ هذا التباين الأصيل من اختلاف المنطلقات التأسيسية التي تصوغ فلسفة الحكم التشريعي ومداه؛ فبينما تتأسس النظريات القانونية الوضعية على مرجعيات نفعية مادية محددة بحدود المصلحة الدنيوية الظاهرة، ترتكز الشريعة الأصولية الفقهية على أبعاد غيبية وتوقيفية شاملة تلائم ثنائية الدنيا والآخرة، مما يوجد فوارق هيكلية عميقة في ضبط النوازل البرمجية المستحدثة وتكييف تبعاتها الإجرائية، وتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين إذ يعالج **(الفرع الأول)** الاختلاف في مصدر القواعد المنظمة وطبيعة الضوابط الحاكمة، بينما يتناول **(الفرع الثاني)** التمايز في نطاق المسؤولية الجنائية وأثر الرقابة الداخلية.

الفرع الأول: الاختلاف في مصدر القواعد المنظمة وطبيعة الضوابط الحاكمة

تنبثق الفروق الهيكلية بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية عند معالجة طفرات الذكاء الاصطناعي من ركيزتين بنيويتين؛ الأولى تتصل بجهة التشريع ومصدره الإلزامي، والأخرى ترتبط بخصائص الضوابط الموضوعة ومداها الإجرائي؛ إذ يعكس هذا الفرع التباين الصارم بين النظم التوقيفية الإلهية والنظم الإنسانية البشرية في حوكمة المعالجات الخوارزمية.

1 عبد الرزاق أحمد السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1952م، ط 1، ج 1، ص 112.

2 qecd.prpneiples on arificial intellugence.2019

1. **مصدر القواعد المنظمة**

تستمد الشريعة أحكامها من الوحي القرآن والسنة والاجتهاد، بينما يستمد القانون قواعده من السلطة التشريعية الوضعية، مما يجعل الشريعة أكثر ثباتا من حيث المبادئ وتميزها بالمرونة والشمول في حين يتميز القانون سرعة التعديل. ويتجلى أثر هذا التمايز عند النوازل الرقمية؛ إذ تمنح الشريعة الإسلامية متانةً قيميةً تحمي الإنسانية من ظلم الآلة، بينما تواجه النصوص الوضعية خطر التجاوز السريع بفعل طفرات التحديث التقني المذهل، مما يفرض على المشرع القانوني دوام التعديل لملاحقة الفراغ التنظيمي المستحدث.[1]

2. **طبيعية الضوابط**

تعتمد الشريعة على ضوابط شاملة تجمع بين البعد الديني والأخلاقي والقانوني، في حين يركزا القانون غالبا على الجانب التنظيمي، الإجرائي مع ترك الجوانب الأخلاقية لإطار تكملي، ويظهر أثر هذا الشمول الأصولي في جعل الامتثال التشريعي للبرمجيات الذكية نابعاً من عقيدة الشريعة الإسلامية، مما يمنع التحايل التقني؛ بخلاف التشريع المدني الذي يقف عند عتبة الصياغة الإجرائية الصرفة، تاركاً القيم المعيارية للمواثيق الاسترشادية دون إلزام مادي مباشر.[2]

الفرع الثاني: التمايز في نطاق المسؤولية الجنائية وأثر الرقابة الداخلية

تتجلى أعمق الفروق الجوهرية بين المقاربة الفقهية الإسلامية والمنظومة الوضعية عند فحص الدائرة الإجرائية التي تنعقد فيها تبعات المخالفة الرقمية، حيث لا يتوقف التباين عند حدود ظواهر الذكاء الاصطناعي، بل يمتد عميقاً إلى مكامن القصد ومحاكمة البواطن؛ إذ يعكس هذا التمايز الصارم بين فلسفة السببية القانونية المادية وفلسفة المؤاخذة الشرعية المبنية على النية والرقابة الذاتية للمكلف.

1. **نطاق المسؤولية**

إن الشريعة الإسلامية تمتد مسؤولياتها إلى البعد الأخلاقي والنية، بينما في القانون تقوم المسؤولية أساساً على الفعل والنتيجة والعلاقة السببية، وهو ما يثير إشكالا في تحديد المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي المستقل، ويبرز وجه القصور التشريعي في المنظومة المدنية عند توقف التبعة الجنائية بالظواهر المادية المشهودة فحسب، مما يولد فراغاً تنظيمياً حيال قرارات

1 وهبة الزحيلي، **أصول الفقه الإسلامي**، مرجع سابق، ص45.

2 محمد سليم العوا، **في النظام السياسي للدولة الإسلامية**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2006م، ط 7، ص 77.

الذكاء الاصـــطناعي المتمتع بالتحكم الذاتي، في حين تتجاوز المحاكمة الفقهية الأثر المرئي لترتبط بأفعال القلوب ومقاصـــد المبرمج أو المســتخدم، مانعةً بذلك تمرير الأضـــرار التكنولوجية تحت غطاء الاستقلال التطور التكنولوجي.[1]

2. **المرونة في مواجهة المستجدات**

تعتمد الشـــريعة على آليات الاجتهاد ومقاصـــدها لاســـتيعاب التوازن، بينما يعتمد القانون على التعديل التشريعي الصريح، مما قد يجعله أبطأ في مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع؛ ويتضح هذا التباين الإجرائي من خلال المسالك الفقهية الحية كالقياس، والاستصلاح، وسد الذرائع، والتي تمنح النوازل[2] الرقمية تكييفاً آنياً ومباشراً دون انتظار دورات برلمانية مطولة، في حين يظل المقنن المدني مرتهناً بجمود الجملة القانونية المكتوبة، وعاجزاً عن ســـد العجز التنظيمي الطارئ بمجرد طفرة الذكاء الاصطناعي طارئة ومستحدثة.

من خلال دراسة موضوع الذكاء الاصطناعي يتبين أن الشريعة الإسلامية تمتلك قدرة أوسع وأشمل على استيعاب مستجداته مقارنة بالقانون الوضعي، وذلك لما تقوم عليه من مقاصد عامة وقواعد كلية مرنة صالحة لكل زمان ومكان، كقاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد، وحفظ الضروريات الخمس، ومراعاة مآلات الأفعال، فالشـــريعة لا تقتصـــر على تنظيم الجانب التقني أو القانوني فحســـب، بل تمتد لتشمل البعد الأخلاقي و الإنساني و القيمي في استخدام الذكاء الاصطناعي، بما يضمن حماية الإنسان وكرامته وتحقيق المصلحة العامة .

بينما يظل القانون غالبا مرتبطا بالتطورات التشـــريعية المتأخرة والمتغيرة، الأمر الذي يجعله في كثير من الأحيان عاجزا عن مواكبة الســـرعة الكبيرة لتطور تقنيات الذكاء الاصـــطناعي، ومن ثم فإن الشريعة الإسلامية تبدو أكثر شمولا ومرونة في وضع الضوابط الحاكمة لاستخدام هذه التقنيات الحديثة وتنظيم آثارها المختلفة .

الذكاء الاصـطناعي في العصـر الحديث أصـبح ميدانا حقيقيا لاختبار القيم والأخلاق، إذ يتيح للفرد الوصـــول إلى مختلف المعارف و الصـــور و المحتويات في فضـــاء رقمي قد يغيب عنه الرقيب

1 european parliament givilliabilityfonartifical intelligence.2020

2 ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ص 305.

البشـري، وهنا تتجلى عظمة الشـريعة الإسـلامية التي تربط سـلوك الإنسـان برقابة الله تعالى قبل رقابة المجتمع أو القانون، فتجعل الالتزام الأخلاقي نابعا من التقوى وطاعة الله في السر والعلن.

يتميز القانون الوضعي في تنظيمه لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بأنه يركز غالبا على الأفعال الظاهرة وآثارها المادية، فلا تقوم المسؤولية القانونية إلا عند تحقق ضرر أو مخالفة ملموسة يمكن إثباتها، لذلك قد يبقى بعض الاسـتعمال غير المشـروع خارج نطاق المحاسـبة مادام لم يخلف أثرا واضـحا، أما الشـريعة الإسـلامية فهي أعمق نطاقا وأكثر شـمولا،[1] إذ لا تقتصـر على النتائج الظاهرة فقط، بل تمتد إلى النية و المقصد و السلوك الباطني، انطلاقا من مبدأ مراقبة الله تعالى وتحريم الوسائل المؤدية إلى الفساد، ولذلك فإن مجرد توجيه الفكر أو القصـد نحو الاسـتخدام المحرم للذكاء الاصـطناعي يعد انحرافا أخلاقيا وشـرعيا، حتى قبل ظهور الأثر الخارجي وهو ما يجعل الشـريعة أكثر قدرة على بناء رقابة ذاتية تحصـن الإنسان في تعامله مع التقنيات الحديثة[2].

إنّ الذكاء الاصـطناعي من خلاله تصـبح القيم الإسـلامية قيد الاختبار، فهو يمنحنا ما نريده من معارف وصـور ومشـاهد تكون حكرا لأنفسـنا لا يطلع عليها ولا يعلمها غيرنا، هنا وفي هذه النقطة بالذات يأتي الالتزام بطاعة الله عز وجل في الغي، فالذكاء الاصـــطناعي إذا تجاوز القيم الأخلاقية كالغش والاختلاس وغيرها أصـبح غير مشـروع، والإنسـان المسـلم الحق يحاسـب نفسـه على هذا قبل أن يحاسـبه القانون، لأن هذا الأخير ضوابطه عامة والإدانة فيه تكون طبقا للأثر وليس للنية، بمعنى أنه إذا لم يخلف استخدام الذكاء الاصـطناعي أثرا فالقانون[3] لا يحاسـبه، عكس الشـريعة الإسـلامية كما قلنا فمجرد التفكير يجعل من الاستخدام غير مشروع فالشريعة الإسلامية شاملة ومتكاملة في تنظيمها لهذه التقنية وضوابطها محاطة بسياج الأخلاق عكس القانون الوضعي.

[1] وهبة الزحيلي، **أصول الفقه الإسلامي**، مرجع سابق، ص58.

[2] عبد الرزاق أحمد السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**، مرجع سابق ص 117.

[3] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثاني

خلُص الفصـــــل الثاني؛ إلى صـــــياغة رؤية متكاملة توازن بين المنظورين الفقهي والقانوني المعاصرين. حيث تبين أن التأصيل الشرعي يمتلك مرونة وقدرة استيعابية فائقة وشمولية قادرة على ضبط مسـتجدات الذكاء الاصـطناعي عبر مقاصـد الشـريعة وقواعد الضـمان والمسـؤولية، وقد تطور التنظيم القانوني دوليا ووطنيا، خصـوصـا التجربة الجزائرية في تحديد أطر المسـؤوليتين المدنية والجنائية، لتنتهي هذه المقاربة بتحديد دقيق لمساحات التماس والافتراق بين أحكام الشريعة ونصوص القانون الوضعي، مما يمهد لبناء إطار تنظيمي محكم ومستدام يجمع بين حماية الحقوق ومواكبة الابتكار.

خاتمـــــة

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الموسوم بـــــــ **مدى مشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي بين الشريعة والقانون** يتضح أن هذه التقنية الحديثة أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهله، لمالها من تأثير عميق في مختلف مناحي الحياة الإنسـانية، وقد افرز هذا التطور تحديات متعددة تسـتدعي إعادة النظر في الأطر الشـرعية والقانونية التقليدية، بما يضمن مواكبة المستجدات دون الإخلال بالثوابت.

وقد خلصت الدارسة إلى أن الأصل في استخدام الذكاء الاصطناعي، هو الإباحة وفقا لمقاصد الشـريعة الإسـلامية التي تقوم على جلب المصـالح ودرء المفاسـد، شـريطة أن يتم توظيف هذه التقنية في حدود الضــوابط الشــرعية التي تمنع الإضــرار بالإنســان أو انتهاك كرامته وحقوقه، كما تبين أن القانون الوضعي، رغم سعيه إلى تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، لا يزال يعاني من قصور نسبي في مواكبة التطورات المتسارعة، مما يفرض ضرورة تحديث النصوص القانونية بما يتلاءم مع هذه التحولات.

كما أظهرت الدراســة وجود تقارب ملحوظ بين الشــريعة والقانون في الســعي إلى تحقيق العدالة وحماية المصلحة العامة، غير أن التحدي يكمن في التطبيق العلمي خاصة في ظل التعقيدات التقنية التي تطرحها أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل مسألة المسؤولية القانونية والخصوصية واتخاذ القرار الآلي.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن مشروعية الذكاء الاصطناعي ليست محل رفض مطلق ولا قبول مطلق، بل هي مشروعية مقيدة بضوابط شرعية وقانونية تضمن توجيه هذه التكنولوجيا نحو خدمة الإنسان لا الإضرار به.

النتائج:

1. الذكاء الاصطناعي مهما كان مساعدا ومعينا إلا أنه لن يصل إلى الدقة المطلوبة، ولن يصنع لنا باحثين، لأن الباحث تصنعه الأمانة والنزاهة والإتقان.
2. الذكاء الاصطناعي إن اقتحم هواتفنا ومنازلنا وإداراتنا لابد أن يكون لنا استعداد عن التخلي عنه في أي وقت، ونستغله فيما يفيدنا لتطورنا في جميع المجالات.
3. يشكل خطرا كبيرا إن لم يستغل الاستغلال الحسن والموجه، وخطره هنا لا يقل أهمية عن خطر الأسلحة المحظورة، لان من اخترعه وطوره ليس من بني جلدتنا، ليس مسلم بل كافر، والحرب قائمة بين الكفر والإسلام والذكاء الاصطناعي أحد أهم أسلحتها الآن.

التوصيات

1. ضرورة تضافر وتكافل جهود رجال القانون والفقهاء بهدف تنظيم وسن قوانين استباقية قادرة على مواجهة التحديات المستحدثة للذكاء الاصطناعي وتتفادى المخاطر التقنية المحدقة بالبشرية.
2. إنشاء هيئات ومجالس مجمعية دائمة تجمع بين فقهاء الشريعة ومهندسي البرمجيات لتحديث الفتاوى والأحكام الفقهية المتعلقة بالثورة الرقمية بشكل دوري وتتبع التطور المستمر لهذه التقنيات.
3. إنشاء هيئات رقابية مشتركة ومستقلة تتولى مهمة تنظيم وتوجيه مسارات الذكاء الاصطناعي لتفادي الأخطار المجتمعية المحدقة قبل وقوعها.
4. إلزام المشرّعين بسنّ مواد قانونية وقواعد تشغيلية صارمة وملزمة مستمدة في أصلها من مقاصد الشريعة الإسلامية الحنيفة لضبط مخرجات وأنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته.
5. حظر وإلغاء كافة التطبيقات والمنظومات الإلكترونية التي ثبت علمياً وفقهياً ضررها ومفاسدها والتي لا يمكن إعطاؤها حكماً آخر غير التحريم القطعي.
6. تجريم استعمال برمجيات التزييف العميق وتطبيقات القرصنة المنهي عنها شرعاً وقانوناً لما تلحقه من مفاسد وأضرار بالغة بالأعراض والحريات الشخصية.
7. وضع معايير تقنية إلزامية تلزم الشركات المصنعة بدمج ضوابط وقائية داخل الأكواد البرمجية تمنع تجاوز الآلة للحدود الأخلاقية والمجتمعية.

الاقتراحات

1. كمسلمين لابد وأن يكون لنا فيسبوك إسلامي ،و كذا يوتيوب إسلامي.
2. منع وتجريم استخدام برمجيات التزييف العميق المنهي عنها شرعاً وقانوناً نظراً لما تسببه من ضرر بالغ يمس الأعراض ويهدد تماسك المجتمعات البشرية.
3. إيجاد منصات تواصل اجتماعي بديلة (كفيسبوك ويوتيوب إسلامي ...) تُدار بخوارزميات ذكية تحترم الهوية والقيم الأخلاقية وتكبح المحتويات الماجنة والهدامة.
4. إدراج مادة "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المنظور الإسلامي" كمساق إجباري في الكليات القانونية والتقنية لترسيخ الرقابة الذاتية لدى المبرمجين.

5. تمويل ودعم مراكز أبحاث برمجية وطنية متخصصة في ابتكار فلاتر رقمية وأنظمة حماية ذكية لتصفية المحتوى الضار والوافد بما يتناسب مع خصوصيتنا الثقافية.
6. إطلاق منصات تدريبية وتوعوية مشتركة بين وزارات الأوقاف والتعليم العالي لتثقيف مستخدمي التقنيات الناشئة حول الاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي.

نستخلص من خلال هذه الدراسة أن حفظ الكليات الخمس في الشريعة الإسلامية يمثل الميزان الحقيقي لتقييم مخرجات الذكاء الاصطناعي. وبناءً على ما قررته الدراسات الفقهية المعاصرة، فإن مواجهة مهددات هذه الطفرة الرقمية لا تتأتى بالمنع الكلي، بل بتقنين الاستخدام وتوجيه الخوارزميات نحو المصالح الإنسانية المعتبرة، إعمالاً للمبدأ الفقهي الأصيل بأن الوسائل تأخذ أحكام المقاصد غايةً وبناء، إذ أن ضوابط الشريعة الإسلامية تتوافق مع القوانين الوضعية المنظمة لاستخدام وتطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى حد كبير؛ حيث يلتقي التشريعان الفقهي والوضعي عند المشترك الإنساني الرامي لمنع الإضرار بالغير وصيانة الحقوق والخصوصية الفردية، وتأمين سلامة المجتمعات من الاختراقات الأمنية السيبرانية، غير أن الشريعة تفوق القوانين الوضعية بامتلاكها ميزة المرونة والشمولية وكذلك تملك وازعاً أخلاقياً تعبدياً يربط الاستخدام بالجزاء الأخروي قبل الدنيوي، لذا يمكن تأصيل هذه التقنيات الحديثة تأصيلاً شرعياً وقانونياً محكماً، يضمن تحقيق المقاصد التكليفية والموازنة بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق. ويتحقق ذلك بفرض رقابة سابقة عبر برمجيات ذكية تمنع الخروج عن الفضيلة، وربط استخدام الخوارزميات بمبدأ "المسؤولية عن فعل الآلة" وتضمين صانعها أو مشغلها التلفيات المادية والمعنوية، بما يكفل استمرارية الإبداع التقني تحت مظلة المصلحة العامة.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- **القرآن وعلومه**

1. **القرآن الكريم**
2. أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، ج 6. 2001م.
3. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الشمسي القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 2، ج 3، 1964م.
4. أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، دار طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 4، ج 8. 1997م.
5. بهجت عبد الواحد الشيخلي صالح، **إعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، ج 12 1993م.
6. محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط 1، ج 2، 1995م.
7. محمد بن علي بن محمد الشوكاني، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط 1، ج 5. 1994م

- **الحديث وعلومه**

1. أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الأشربة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م، ط 3، ج 10، ص 157، رقم الحديث 7.
2. أحمد بن شعيب بن علي النسائي، **سنن النسائي**، كتاب **الغسل والتيمم**، **باب الاستتار عند الاغتسال**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1986م، ط 1، ج 1، ص 274، رقم الحديث 406.
3. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1379هـ، ط 1، ج 11، ص 24.
4. أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2001م، ط 1، ج 35، ص 463، رقم الحديث 21587.
5. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، **صحيح البخاري**، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، 1422هـ، ط 1، ج 8.
6. محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، **صحيح ابن حبان**، كتاب مناقب الصحابة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1993م، ط 2، ج 16، ص 84.، رقم الحديث 7136.

7. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب الأهوال، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990م، ط 1، ج 2، ص 406، رقم الحديث 3419.
8. محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، **سنن الترمذي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م، ط 1، ج 3.
9. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1955م، ط 1، ج 8.

- **القوانين والمراسيم**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439هـ الموافق 10 جوان سنة 2018م المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 10 جوان 2018م، ط 1، ع 34، ص 4.

- **القواميس والمعاجم**

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مادة ذكا، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2005م، ط 4، ج 14.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1997م، ط 1، ج 2.
2. أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995م، ط 1، ج 4.
3. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م، ط 1، ج 1.
4. أبو سلسبيل عبد الفتاح بن محمد مصيلحي، الرسالة الندية في القواعد الفقهية، مكتبة العلوم والحكم، الشرقية، مصر، 2018م، ط 3.
5. أبو محمد حسين بن علي البرديسي، أصول الفقه، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1981م، ط 1.
6. أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، الفوائد في اختصار المقاصد، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 1996م، ط 1.
7. أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق، سوريا، 1989م، ط 2.

8. أحمد بن ناصر، المسؤولية الجنائية في البيئة الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2020م، ط 1.
9. أحمد عبد الفتاح أبو الريش حافظ الشيخ، المسؤولية الشرعية و المدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشريعة و القوانين الوضعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2026م، ط 1.
10. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، دار قضاء، الرياض، السعودية، 1444هـ، ط 1.
11. إياد بن عبد الكريم العسود، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات الإلكترونية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023م، ط 1.
12. تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م، ط 1، ج 1.
13. خالد بن علي بن محمد المشيقح القحطاني، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، دار خضير للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2022م، ط 1، ج 1.
14. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1952م، ط 1، ج 1.
15. عبد القادر بن حرز الله، fقه النوازل التكنولوجية المعاصرة: دراسة تأصيلية تطبيقية، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2024م، ط 1.
16. عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2011م، ط 1.
17. عبد الله بن عبد العزيز محرم، استخدامات الذكاء الصناعي في المجال التعليمي والتربوي: الرؤية والضوابط، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2024م، ط 1.
18. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1985م، ط 6، ج 1.
19. عمر سليم، الذكاء الاصطناعي، بيم أرابيا للطباعة والنشر، القاهرة، 2023م، ط 1.
20. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة صنع، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004م، ط 4، ص 521.
21. محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1958م، ط 1.
22. محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م، ط 1، ج 1.
23. محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، السعودية، 2002م، ط 1، ج 1.
24. محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المصد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2004م، ط 1، ج 2.

25. محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1999م، ط 1، ج 1.
26. محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1982م، ط 1، ج 2.
27. محمد بن صالح بن عبدالله الشاوي، التحفة المكية في توضيح أهم القواعد الفقهية، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2024م، ط 1.
28. محمد بن علي عبد الحميد، المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021م، ط 1.
29. محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2006م، ط 2، ص 77.
30. محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، موسوعة القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003م، ط 1، ج 5.
31. محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، قواعد الفقه، صدف ببلشرز، كراتشي، باكستان، 1986م، ط 1، ج 1.
32. محمد مصطفى الزحيلي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي: دراسة تأصيلية تطبيقية، دار المأمون، دمشق، سوريا، 2010م، ط 1.
33. ميرفان بن محمد الأمريكاني وسعاد بنت أحمد عربيات، الذكاء الصناعي في المصارف الإسلامية الضوابط والمعايير الشرعية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2024م، ط 1.
34. وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1986م، ط 1، ج 1.
35. وهبة بن مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1994م، ط 1.
36. يحيى بن شرف بن مري النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م، ط 3، ج 10.

- **المجلات العلمية والمؤتمرات**

1. أحمد دقعة وأحمد حنيش، استخدام التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، 2023م، مج 16، ع 2.
2. أحمد عبد الواحد عجماني ومحمد نور الدين سيد، مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الاستدلال واستنباط الجرائم، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2023م، مج 20، ع 4.
3. بدر الحسن القاسمي، الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، أعمال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2025م، ط 1، ج 2.

4. جلال علي القاضـي، المسـؤولية المدنية عن أضـرار الروبوتات ذات الذكاء الاصـطناعي: دراسـة مقارنة، مجلة الحقوق والبحوث القانونية، كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2024م، ط 1، ع 2، ص 70.
5. جلال علي القاضـي، ضـمانات حرمة الحياة الخاصـة في الإسـلام، مجلة الحقوق والبحوث القانونية، كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2023م، ع 2.
6. رضـا إبراهيم عبد الله البيومي، الحماية القانونية من مخاطر تطبيقات التزييف العميق في الفقه الإسـلامي والقانون الوضـعي: دراسـة تحليلية مقارنة، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق بجامعة طنطا، طنطا، مصر، مارس 2023م، مج 35، ع 102.
7. سـمير بن حمودة الدهمان، المسـؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصـطناعي وأثره في الضـمان، مجلة الجيل للدراسات القانونية والقضائية، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، 2023م، ع 15، ص 134.
8. شوقي إبراهيم عبد الكريم علام، الذكاء الاصطناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، أعمال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2025م، ج 1.
9. طراد بن علي الطرادي، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير تكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق مقصد حفظ المال في عصر التحول الرقمي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، 2024م، ع 40.
10. طلال بن صـالح آل طه، خصـوصـية الفرد في الفقه الإسـلامي وموقف التشـريعات القانونية في دولة الإمارات، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2022م، ع 28.
11. عادل بن أحمد المتولي، الذكاء الصناعي ودوره في تحقيق مقصد حفظ النفس: دراسة فقهية مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، مصر، 2025م، ع 39.
12. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم عبد المولى، الضـوابط الشـرعية لتسـويق أنظمة الذكاء الاصـطناعي دراسـة فقهية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق بجامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2024م، مج 66، ع 3.
13. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم عبد المولى، الضـوابط الشـرعية والقانونية لحماية حقوق الإنسـان في اتصـالاته الشـخصـية في الفقه الإسـلامي والقانون الجنائي، مجلة العلوم القانونية والاقتصـادية، كلية الحقوق بجامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2024م، مج 66، ع 1.
14. عبد الله بن حامد بن عبد العزيز الخويلدي، الذكاء الصناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، أعمال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسـلامي الدولي، مجمع الفقه الإسـلامي الدولي، جدة، المملكة العربية السـعودية، 2025م، ط 1، ج 1.
15. عبد الله بن محمد العنزى، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز جودة التعليم في السنة النبوية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم، القصيم، المملكة العربية السعودية، 2024م، مج 18، ع 2، ص 185.

16. عمر مصطفى أحمد إبراهيم حماد، الحماية الشرعية والقانونية من تقنية التزييف العميق في الإعلانات الإلكترونية: دراسة فقهية مقارنة بالقانون الوضعي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر، أبريل 2025م، ع 49.
17. محمد برير، رؤية مقاصدية في أخطار وآفاق الذكاء الاصطناعي في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2025م، ج 2.
18. مروان بن علي البرول، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثارها الواقعية في ضوء مقاصد حفظ العقل، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر، 2025م، ع 51.
19. وليد بن فهد التويم، انتهاك الخصوصية في تقنيات الذكاء الاصطناعي: الواقع السلوكي وسبل المواجهة من منظور التربية الإسلامية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم، القصيم، المملكة العربية السعودية، 2023م، مج 3، ع 2.

- **الرسائل الجامعية**

أطروحات الدكتوراه

1. صفوان بن محمد المصلح، المصالح المرسلة والاستصلاح وأثرها في بناء الأحكام، أطروحة دكتوراه في أصول الفقه، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2023م.
2. عبد المنعم بن محمد العتيبي، المسؤولية الجنائية والمدنية المترتبة على قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقلة، أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن والأنظمة، قسم القضاء، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2023م.

مذكرات الماستر

1. نور الدين التوزاني، تأثير الذكاء الاصطناعي على النظرية العامة للمسؤولية المدنية، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، تخصص القانون المدني و الأعمال، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة، المغرب، 2024م.

- **المواقع الإلكترونية**

1. عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، كلمة معالي الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه في ملتقى أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المركز الرسمي للموقع الإلكتروني للشيخ عبد الله بن بيه، روما، إيطاليا، 10 يناير 2023م، ط 1، ص 1، binbayyah.net، تاريخ الاطلاع: 07 جوان 2026م.
2. محمد أيمن، دليل الذكاء الاصطناعي، أكاديمية حاسوب، بريطانيا، 31 ديسمبر 2024م، ط 1، ص 9، hsoub.com، تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2026م.

3. منصــة بكه للتعليم، الذكاء الاصــطناعي وخصــائصــه ومجالاته وفئاته: دليل شــامل، مركز المعرفة بشــركة بكه للاستشارات والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 15 يونيو 2025م، ص 20، bakkah.com، تاريخ الاطلاع: 05 جوان 2026م.
4. منظمة التعاون الاقتصــــادي والتنمية، مبادئ منظمة التعاون الاقتصــــادي والتنمية بشــــأن الذكاء الاصــــطناعي والتنمية، الأمانة العامة للمنظمة، باريس، فرنسا، 2019م، ط 1، ص 3، oecd.org، تاريخ الاطلاع: 14 جوان 2026م.
5. المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم "اليونسـكو"، التوصـية الخاصـة بأخلاقيات الذكاء الاصـطناعي، القطاع الاجتماعي والإنساني بالمنظمة العالمية لليونسكو، باريس، فرنسا، 2021م، ط 1، ص 4، unesco.org، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2026م.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

Books

- Jurafsky, Daniel, and James H. Martin. Speech and Language Processing. 3rd edition, Stanford University, 2023, p. 20.
- Ricketson, Sam. The Law of Copyright. Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, 2020, ed 2, v 1, p. 182.

Scientific Journals and Conferences

- Vilmer, Jean-Baptiste Jeangène. L'imputation de la responsabilité pénale à l'intelligence artificielle. Revue de droit pénal et de criminologie, La Charte, Bruxelles, Belgique, 2021, t 1, n 3, p. 245.

Laws, Conventions, and International Documents

- European Parliament. Artificial Intelligence Act. Official Journal of the European Union, European Parliament, Brussels, Belgium, 2024, t 1, n 2024-1689, p. 12.
- European Parliament. European Parliament Resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics. Official Journal of the European Union, European Parliament, Brussels, Belgium, 2017, t 1, n 2015-2103, p. 14.
- WIPO. DABUS Patent Application. World Intellectual Property Organization, Geneva, Switzerland, 2021, p. 34.

الفهارس

فهرس السور والآيات

السورة والآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾	126	60
﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ ... ﴿٢٣١﴾﴾	231	57
﴿۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾﴾	233	58
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾	282	58

سورة المائدة		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦﴾	6	63
سورة المائدة		
﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا لَّيُضِلُّونَ بِأَهۡوَآئِهِم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُعۡتَدِينَ ١١٩﴾	119	52
سورة الأنعام		
﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾ [الأنعام: 82]	82	60
سورة الأنبياء		
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾	107	62
سورة العنكبوت		
﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا جَعَلۡنَا حَرَمًا ءَامِنٗا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنۡ حَوۡلِهِمۡۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَكۡفُرُونَ ٦٧﴾	67	59
سورة النور		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٢٧﴾ [النور: 27]	27	76
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ	58	76

ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٨﴾ [النور: 58]		
سورة فاطر		
﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٖ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَاۚ وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٞ وَحُمۡرٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٞ ٢٧ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٞ ٢٨﴾	28-27	50
سورة الحجرات		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٞ رَّحِيمٞ ١٢﴾	12	76
سورة الحشر		
﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٧﴾	7	63
سورة المجادلة		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١١﴾	11	50
سورة الجاثية		
﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ١٣﴾	13	50
سورة القلم		
﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ ٤﴾	4	55

فهرس الأحاديث النبوية

#	متن الحديث	رقم الصفحة
.1	إنّ النبي صلى الله عليه وسلم، كان يستعيذ في دعائه من علم لا نفع فيه	21
.2	تحسن السريانية ؟ إنها تأتيني كتب، قال قلت:لا، قال: فتعلمها، فتعلمتها في سبعة عشر يوماً	21
.3	إنّما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق	25
.4	"... والحياء شعبة من الإيمان	25
.5	إنّما جعل الاستئذان من أجل البصر	34
.6	ما ورد أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم أأستأذن على أمي؟ قال: نعم فقال الرجل: إنّها أمي يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وسلم: أتحب أن تراها عارية	47
.7	من تطبب، ولم يعلم منه طب قبل ذلك، فهو ضامن	51

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2026

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انأ الممضي (ة) أدناه :

السيد(ة): غلاب اسامة

الصفة(طالب, أستاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119899502759006

الصادرة بتاريخ : 2023/04/03 عن دائرة : المسيلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإسلامية

تخصص: شريعة وقانون تحت رقم التسجيل: 81064100168

والمكلف بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' أطروحة دكتوراه) .

عنوانها:

مدى مشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي بين الشريعة والقانون

أصرح بشرفي بأنني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه

المسيلة في: 2026 ماي 30

إمضاء المعني (ة):

غلاب

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

صدى مشروعية إستخدام الذكاء الاصطناعي بين الشريعة والقانون

إعداد الطلبة:

1- غلاب سامية رقم التسجيل: 210641000169

2- رقم التسجيل:

القسم: علوم إسلامية **الشعبة:** شريعة وقانون التخصص شريعة وقانون

إشراف: الدكتور زرهني **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2025-2026 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): **رئيس فريق الاختصاص**

رئيس القسم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
قسم العلوم الإسلامية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

رئيس قسم العلوم الإسلامية
جامعة المسيلة
أ.د بشير حسن

الفهرس

إهداء I
شكر وعرفان II
قائمة المختصرات III
مقدمة ..... أ

الفصل الأول
ماهية الذكاء الاصطناعي

تمهيد ..... أ
المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره تاريخيا 5
المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي 5
الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي في اللغة والاصطلاح 6
الفرع الثاني: تعريف الذكاء الاصطناعي باعتبار المصطلح المركب 7
المطلب الثاني: النشأة التاريخية للذكاء الاصطناعي 9
الفرع الأول: الجذور التأسيسية العلمية للذكاء الاصطناعي 9
الفرع الثاني: مراحل التطور التكنولوجي وفترات الذكاء الاصطناعي 11
المبحث الثاني: أهداف الذكاء الاصطناعي خصائصه وأهميتهُ 12
المطلب الأول: أهداف الذكاء الاصطناعي 13
الفرع الأول: الأهداف الاجتماعية والتنموية 13
الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية 14
الفرع الثالث: الأهداف التقنية والعلمية 16
المطلب الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي وأهميته 18
الفرع الأول : خصائص الذكاء الاصطناعي 19
الفرع الثاني: أهمية الذكاء الاصطناعي 20
المبحث الثالث: تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنواعه 22
المطلب الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي 22
الفرع الأول: النظم الإجرائية والتنبؤية في المؤسسات (الأتمتة المؤسسية) 22
الفرع الثاني: نظم محاكاة الإبداع وصناعة المحتوى (الذكاء التوليدي) 23
المطلب الثاني: أنواع الذكاء الاصطناعي وفروعه 24

الفهرس

الفرع الأول: أنواع الذكاء الاصطناعي 25

الفرع الثاني : فروع الذكاء الاصطناعي 26

خلاصة الفصل الأول 28

الفصل الثاني
موقف الشريعة والقانون من الذكاء الاصطناعي

تمهيد 18

المبحث الأول: موقف الشريعة الإسلامية من الذكاء الاصطناعي 19

المطلب الأول: مشروعية تقنية الذكاء الاصطناعي وعدم منافاتها للأخلاق والآداب العامة 19

الفرع الأول: مشروعية تقنية الذكاء الاصطناعي 20

الفرع الثاني: عدم منافاة تقنية الذكاء الاصطناعي للأخلاق والآداب العامة 24

المطلب الثاني: تجنب إلحاق الأذى والإضرار بالأفراد والمجتمعات وتهديدا أمن البشر 27

الفرع الأول: تجنب إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات 28

الفرع الثاني: تجنب المخاطر الأمنية التي تستهدف الأفراد والمجتمعات والدول 30

المطلب الثالث: مراعاة المصالح العامة ومقاصد الشريعة وحق الخصوصية 32

الفرع الأول : مراعاة مقاصد الشريعة 32

الفرع الثاني: مراعاة جلب المصالح ودرء المفاسد 40

الفرع الثالث: مراعاة حق الخصوصية 46

المطلب الرابع: الإشكالات الفقهية المعاصرة الناتجة عن التطبيقات 52

الفرع الأول : مسألة النية والقصد 52

الفرع الثاني: مسألة الضمان والمسؤولية 52

الفرع الثالث: نسبة الفعل إلى الفاعل 53

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي 54

المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي والوطني 54

الفرع الأول: الاتفاقيات والمبارك الدولية 54

الفرع الثاني: التشريعات الوطنية في الدول الرائدة 55

الفرع الثالث: التجربة القانونية في الدول العربية (الجزائر نموذجا) 56

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي 57

الفرع الأول: المسؤولية المدينة 58

الفهرس

الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية 59

الفرع الثالث: حقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات 60

المبحث الثالث: المقاربة الشرعية والقانونية لتنظيم الذكاء الاصطناعي.....60

المطلب الأول: أوجه التشابه 61

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف: 63

خلاصة الفصل الثاني 67

الخاتمة: 66

قائمة المصادر والمراجع.....70

فهرس السور والآيات 78

الفهرس 84

الملخص.....86

الملخص

الملخص باللغة العربية

إنّ الذكاء الاصـطناعي باعتباره من أمهات القضـايا البارزة في هذا العصـر، عصـر السـرعة والتطور لما له من أثر واضــح في واقع حياة الأفراد والمجتمعات ومن خلال ولوجه كل المجالات، ويعتبر استخدام الذكاء الاصـطناعي الأصـل فيه المشـروعية متى كان جالبا للمصالح وداءر للمفاسد، وأن الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وإن كانا يلتقيان في بعض الجوانب المنظمة للذكاء الاصطناعي، إلا أن الشريعة الإسلامية ملمة بكل جوانب الموضوع وحيثياته من خلال ضـــوابطها الشـــرعية التي تمتاز بالعمق لا الســـطحية عكس القانون الوضعي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصــطناعي، الأتمتة ،الروبوتات، الذكاء الشــريعة الإســلامية، القانون الوضعي.

Abstract

Artificial Intelligence (AI) is among the key core issues of our contemporary age, which is an age of rapid growth and acceleration, because of its tangible impact on people's and societies' lives and the way it permeates every aspect thereof. The use of artificial intelligence is generally considered acceptable when it helps produce public benefits and prevent any harm. While the overlap between Islamic Sharia and positive laws can be found in some aspects of the regulation of artificial intelligence, Islamic Sharia covers every aspect of artificial intelligence in full detail. The latter is made possible due to the divinely established legal limits of Islamic Sharia that have a lot of depth, unlike the limits of positive law.

Keywords: Artificial Intelligence (AI), Automation, Robotics, Islamic Sharia, Positive